شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٥٧) ١٥/٧/٢٠٠٧

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته   سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

أل كابوني الأسمر يدير قوافل المجاهدين السعوديين في لبنان



سوّاح الموت قد ينهون بندر سياسياً !

الشيخ عبدالعزيز التويجري

ورحل صانع الملوك

هذا العدد

الدولـة المـوقـتـة

مـا يشكّل عـامـل حسم بين المؤقت والـدائم ليس فـارق الزمن فحسب، بل حاصل جمع عوامل متداخلة منها ماهو متصل بالنظرة والإحساس، ومنها ما هو مندغم في السلوك والممارسة العامة التي تحدد عملياً العلاقة بين ماهو مؤقت وماهو دائم. ويلزم التذكير دائماً، أن التطابق بين النظرة الى الشيء وممارسته ليس حتمياً، فقد يؤمن الإنسان بقضية محددة ولكنه قد يمارس في ظرف ما خلافاً لمقتضى الدفاع عنها، وليس بالضرورة أن يكون عدم التطابق ناشئاً عن جهل بالقضية أو بأساليب الدفاع عنها، بل قد تتدخّل عوامل أخرى تحجب الـرؤيـة، أو تحرف المسـار الموصـل الى الـهـدف، وللقارىء أن ينشّط ذاكرته قليلاً لاستذكار أمثلة لذلك التنافر بين الإيمان بقضية ما عادلة والعمل على خلاف مقتضياتها.

بعض الذين مازالوا يأنسون إلى العودة بصورة خاطفة إلى حساب الضمير، يعتب على الزمن نفسه بقسوته وظروفه المتقلّبة التي جعلته أسير واقع خادع، أو مصالح طارئة، ولكن المأساة هي أن يتحول هذا الواقع الخادع في كثير من الأحيان إلى سبب وجيه لدى هذا البعض لتبرير الإنغماس فيه، وإن بدت مؤشرات الفناء في نهايته.

ما سبق من وضمات تمهيدية يدعونا إلى طرح الفكرة الجوهرية التي نريد تكثيف الضوء عليها هنا وهي الدولة حين تسير عكس صيرورتها التاريخية، لا بوصفها مجرد حالة ثابتة من حيث هويتها ووحدتها فحسب بل ومن حيث دينامياتها ووظائفها المعزّزة لتماسك الدولة نفسها.

فالدول، في إنطلاقتها الأولى لا تحكم مصيرها أو تؤسس بنيانها وفق مديّات زمنية محددة، فهي ترتبط بالجماعات الـتـي تـتـنـاسل فـيـهـا وتحكمـهـا من خلال تنظيم مصـالـح متبـادلـة، وحـاجـات مشتركـة مثل الأمـن، والـعيش المشترك، والسلام الإجتماعي، والرفاه العام. إذاً هي حالة تراكمية في التجربة بوصفها فعلاً بشرياً متحرّكاً ومتطوّراً وهي ثابتة في التكوين والهوية باعتبارها إطاراً جيوبوليتيكياً مستقراً. هذا يعني أن ثمة مؤقتاً مندمج في الدائم، ولكن ليس على سبيل الـتـعـارض والتزاحم وإنما على سبيل التفـاعل والتكـامل والـتـعـاضـد. فـالدولـة هـنـا مضمـار تطوّر المجتمع بتعـاقب إجياله خلال مراحل تكامله، وهي مرصد لحاجات، وخبرات، ومطامح، وأهداف مواطنيها عبر الزمن. ولذلك فلكل دولة مخزونها من التجارب وحلقات التطوّر الخاصة بها، وهي الكفيلة بتوفير المناعة للدولة أمام خطر التفسّخ الداخلي أو العطالة التاريخية أو حتى العدوان الخارجي.

ولربط ما بدأنا به نقول بأن الدولة تحقق ديمومتها من خلال نظرة وإحساس القائمين عليها بوصفها كياناً دائماً، ولا يكفي ذلك وحده، بل وأن يترجم عملياً في سلوك الطبقة الحاكمة والجهاز الذي يدير شؤونها. فمن أجل أن تحمي هذه الطبقة مصير الدولة لابد أن تدرك بأن لا بقاء لدولة يكون العمل على خلاف مقتضى ديمومتها، كمن يأكل من بستان ثم يقطع أشجاره الواحدة تلو الأخرى أو يحرمه من السقاية، حتى يأتي بعد فترة من الزمن ليرى أن ما يملكه ليس أكثر من قاع صفصف، فقد أمات فيه عنصر الديمومة فلم يعد بستاناً.

ثمة فارق بين الدولة الدائمة والدولة المؤقتة هو درجة إنفتاحها على الداخل والخارج، فمتى ما كانت دولة منفتحة على ذاتها أصبحت دائمة لأنها تكون خاضعة للتصحيح والإصـلاح الـذاتـي، وبـالـتـالي فـهـي تكتسب ديمومتـهـا من مصـادرهـا المشروعـة والحقـيـقـيـة الـتـي يمثّل الشعب أهـم أركـانـهـا، كمـا أن الإنفتـاح على الخارج يجعلـهـا في حـالـة تفاعل مع الآخر الذي يلتقي معها في نقاط مشتركة عدة منها المصالح والحاجات المتبادلة. للتذكير فحسب، لا يمكن أن تجمع بين انغلاق الدولة على الداخل وانفتاحها على الخارج، فهما عنصران متظافران وليسا متنافرين، يعضد أحدهما الآخر، ومهما تم تزييف الواقع لفترة من الوقت فلن يصمد طويلاً، ولن يثمر كثيراً.

الطبقة الحاكمة في ديارنا، بالرغم من أنها تنتمي إلى أسرة مالكة ترى في الدولة إمتيازاً عائلياً لها، فهي، أي الدولة، على حد العبارة المشهورة (ملك الآباء والأجداد)، فهي تمثل مستند وأساس الرؤية للدولة القائمة، بأنها ملك متوارث خاص، ويفترض أن يشكّل هذا دعامة وحافزاً للحفاظ على ديمومة الكيان الذي تزعم بأنها أنشأته وتوارثته، فهل ذلك الزعم يتطابق مع الممارسة العملية لهذه الطبقة؟

ينبىء كل سلوك الأمراء الكبار عن أن عمر الدولة قصيرٌ، وليس هناك ما يكفل إطالته (والأعمار بيد الله)، فاللهاث الشديد نحو وضع اليد على الأموال العامة (والخاصة إذا أمكن)، والعقارات العامة (والخاصة إذا تيسّر)، يوحي وكأن الأمـراء يـتسابقـون الى آجـال معجّـلة ويتنـافسون علـى أمر يخشون فوات وقته، فكم من أمراء العائلة من هم متورّطون في قضايا رشى وفساد مالي وسرقة أراضٍ وعقارات في أرجاء مختلفة من المملكة، وكم صفقة عسكرية أو حتى مدنية مـع الخارج لـيس لـهـذا الأمير وذاك نصـيب مـن المال أو الإمتيازات فيها. وهذه لم تحصل لكون الأمراء ينظرون فيما يفعلون بأنه حق خاص لهم كما كان لآبائهم وأجدادهم، ولو كان الأمر كذلك لأخذوا ما يشبع نهمهم، وأبقوا على ما يبقى دولتـ(هم) كما يزعمون. ولكن ما لا يفصحون عنه وإن كان غائراً في سرائرهم أنهم لا يأمنون بقاء الدولة فهم يريدون أن يسرقوا قرش الدولة الأبيض ليوم المنفى الأسود.

أولمرت يبحث عن غطاء سعودي لـ(تموز ثانية) في فلسطين

تفـادي نكبـة (بيـان) آخـر

باتت الدولة العبرية في مسيس حاجة للغطاء السعودي لشن حروبها على خصومها الوحيدين: حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، وربما إيران وسوريا بمشاركة أميركية في مرحلة لاحقة.

البيان السعودي الذي صدر في أول يوم لإعلان الحرب على لبنان في الثاني عشر من تموز من العام الماضي كان بمثابة غطاء سعودي جرى تـوظيـفـه في عدوان شديد الشراسة. وقد أغرى هذا البيـان الجانب الاسرائيلي كيما يظل مصدر دعم رئيسي في الإستراتيجية العسكرية الاسرائيلية في المنطقة.

كان قرار الحرب على غزّة حاسماً، وقد تم إبلاغ الأطراف الإقليمية والدولية كافة بأن الجيش الإسرائيلي ينتظر ساعة الصفر لبدء تحرّكه نحو عمليات عسكرية وصفتها حكومة أولمرت بأنها ستكون محدودة وستتجنب ضرب المدنيين والبيوت، فيما تقرر أن تدير مصر والأردن وحكومة محمود عباس عملية حصار لتضييق الخناق على حركة حماس في غزة. جاء أولمرت الى شرم الشيخ لوضع اللمسات الأخيرة على إتفاق رباعي جرى الإعداد له على نحو عاجل لبدء التحرّك قبل أن تنشأ أوضاع جديدة تسمح لحركة حماس بفك طوق العزلة وتنفيذ ضربة عسكرية قاصمة للحركة.

جاء أولمرت إلى شرم الشيخ وكان يحمل معه مسودة مشروع أميركي ـ إسرائيلي جرى تداوله بين الأطراف الأربعة المجتمعة في شرم الشيـخ، ويـقضـي المشروع بـأن يشّن الجيش الاسرائيلي حملة عسكرية لضرب البنية التحتية لـ (حماس) وإنهاء وجودها السياسي وسيطرتها على غزة، عبر عملية اغتيال منظّمة لقيادات الحركة السيـاسيين والقـادة الميدانيين تكون عملاً تمهيدياً لمرحلة توغل في القطاع.

كان يأمل الرباعيون بأن يضع لقاء الملك عبد الله مع الرئيس المصري حسني مبارك آخر لمسة على خطة الحرب الاسرائيلية على غزة، وهي حرب حظيت بدعم مبدئي أردني ومصري إضافة الى دعم حكومة عبـاس. وكـانت تـدرك حكومـة أولمرت أن غيـاب مشاركة سعودية في مشروع الحرب الاسرائيلية على غزة، سيجعل موافقة القاهرة وعمان مهزوزة، خصوصاً وأن الإرتدادات الشعبية والسياسية والأمنية لحرب إسرائيلية تبدو مدركة لدى السلطات المصرية على الأقل التي ستشهد حدودها مع غزّة عمليات نزوح واسعة، إضافة الى الإنعكاسات الأمنية والسـياسيـة الداخلية. ولذلك، تمسّكت حكومـة أولمرت بـخيار المشاركة السعودية لضمان أي تداعيات غير محسوبة لاحقاً، مستحضرة ما جرى خلال حرب تموز، حيث كان للبيان السعودي دور فاعل في تشجيع الحكومة الإسرائيلية على البدء فوراً بحرب واسعة وتدميرية، وربما لو لم يصدر هذا البيان لكان هناك رد فعل مختلف، عربياً وإسلامياً على المستويين الشعبي والرسمي.

أولمرت إقترح، بحسب الإذاعة الإسرائيلية، مشاركة مسؤول سعودي (وليكن الأمير بندر أو الأمير سعود الفيصل) في قمة شرم الشيخ لجهة (تعزيز الإنطباع بأن العالم العربي يقف وراء عباس) على حد الإذاعة. ولكن ذلك الإقتراح واجه رفضاً سعودياً شديداً، بل أن حسني مبارك الذي تلقى الموقف السعودي المتشدد عبّر عنه في جواب حول احتمال لقاء قريب بين الملك عبد الله وأولمرت، وقال لينسى الإسرائيليون هذا اللقاء. ولكنّه أعطى تفسيراً موارباً حين قال بأن ما يمنع اللقاء هو وجود رجال دين متشددين، بما يوحي وكأن الملك لديه الاستعداد المبدئي للقاء وان ما يحول دون ذلك هو عامل آخر.

على أية حال، فإن الغطاء العربي المتوّج سعودياً لشن حرب على غزّة لم يتم كما كان يأمل أولمرت بحسب تصريحه في الثالث والعشرين من يونيو الماضي، فقد أبدى الملك السعودي موقفاً متشدداً ليس من محمود عباس فحسب، بل ومن كل الترتيبات التي كانت تنوي الأطراف المجتمعة في قمة شرم الشيخ تنفيذها، بل اعتبر الملك عبد الله أن هذه القمة هي تصويب النار على إنجاز (إتفاق مكة).

تأجلّت زيارة الموفدين المصري والأردني الى الدولة العبرية عقب تصدّع جبهة الحرب، حيث كان متوقعاً أن يناقش الأطراف العربية والاسـرائـيـلـيـة خطة الـهجوم على غزّة، ولكن خلافاً مصرياً سعودياً حال دون ذلك، فالملك عبد الله الذي رعى (إتفاق مكة) شعر بالغضب لأن ثمة من أطاح بـإنجاز سياسي إستثنائي قاده بنفسه، ولذلك جاء الى القاهرة في عودته جولته الأوروبية ليعرب عن رفضه لأي خطة لتقويض بقية الأمل في إعادة إحياء إتفاق مكة، فليس من المقبول أن تشارك السعودية في خيار الحرب وهي التي نصبت منصّة لإطلاق السلام الفلسطيني ـ الفلسطيني.

> **شعر الملك عبد الله بالغضب لإطاحة إنجاز سياسي إستثنائي قاده بنفسه، ولذلك تمسّك بخيار (إتفاق مكة)**

رفض الملك عبد الله لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس في عمان خلال زيارة قام بها الملك في السابع والعشرين من يونيو الماضي، كرد فعل على النهاية البائسة التي وصل إليها (إتفاق مكة)، وحمّلت السعودية سلطة عباس مسؤولية كبيرة في تخريب الإتفاق. من جهة ثانية أصرّت السعودية على موقفها بضرورة إرسال لجنة تقصي الحقائق الى غزة، وهو ما رفضته حكومة عباس.

أصـرّ الملك عـبـد الـلـه عـلـى إعـادة إستـئـنـاف الاتصـالات بـالأطراف الفلسطينية من أجل إعادة إحياء (إتفاق مكة)، وأبلغ الرئيس المصري حسني مبارك بأنه ليس مستعداً للمضي في خيار الحرب الاسرائيلية على غزة، ولن يقع في خطأ العام الماضي حين استغلت الدولة العبرية بيان الأمير بندر بإسم الحكومة السعودية لتنفيذ عدوان شرس ضد لبنان.

يبدو أن عباس قرر إطاحة (إتفاق مكة) عبر تدابير متسلسلة قام بها منذ حوادث غزة، بدءً من تشكيل حكومة طوارىء، وشن حملة إعلامية

خصامية غير مسبوقة ضد قادة حماس، وقد يحل المجلس التشريعي، وهي تدابير تعني إزالة كل عوامل الوحدة الوطنية، وهو ما أثار حفيظة الملك عبد الله الذي ينظر إلى تدابير عباس وكأنه موجّهة الى جهود بذلها من أجل إنجاح الإتفاق، وهو يرى بأن هناك أطرافاً عربية ودولية أميركية وبريطانية ساهمت في إفشال مبادرة الملك عبد الله في (إتفاق مكة)..

التنافس السعودي المصري

منذ (إتفاق مكة) بعد محادثات برعاية الملك عبد الله بين السادس والثامن من فبراير الماضي، والعلاقة بين القاهرة والرياض بخصوص الملف الفلسطيني لم تكن مستقرة، كون الإتفاق كان إنجازاً سعودياً بامتياز. لم تستقبل القاهرة هذا الإتفاق بترحيب مفتوح، فقد أبقت على المقاطعة السياسية والحصار الإقتصادي على الحكومة الوطنية الفلسطينية، بل وواصلت تعاونها مع أطراف فلسطينية مقرّبة من محمود عباس لتخريب الإتفاق، فيما فرض الملك عبد الله حجراً مؤقتاً على دور الأمير بندر الذي كان يعمل في خط مواز على إقناع بعض الدول العربية الكبرى بالتخلي عن مبدأ العودة من أجل ضمان القبول بمبادرة سلام سعودية.

صمتت القاهرة على مضض بعد أن أبلغت بأن (إتفاق مكة) هو بمثابة (إنجاز الضرورة) بالنسبة للسعودية التي أمضت شهوراً عدة لإعادة طرح مبادرتها بإسقاط مبدأ العودة، ولذلك قبلت القاهرة أن تكون مهمّشة ولكن بصورة مؤقتة. وفيما يبدو، فإن الإحساس بالتهميش تفجّر في قمة الرياض في مارس الماضي، حيث استقطب الملك عبد الله ومبادرته الضوء في موضوع يعتبر إحتكاراً مصرياً لفترة طويلة، ثم لاعباً أساسياً في أي ترتيبات تخص موضوع السلام وكذلك الوضع الفلسطيني. كانت مبادرة الملك عبد الله هي الموضوع الرئيسي إن لم يكن الوحيد الذي كان مطروحاً على قمة الرياض، ومن الطبيعي أن يحظى الملك عبد الله بأهمية إعلامية متميزة، ولربما كان إصرار الملك عبد الله على حشد الدعم العربي لإتفاق مكة ومتوالياتها أي حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية هو ما أشعر القاهرة بأن الرياض تحرّك مراكز الجاذبية السياسية.

على أية حال، فإن الغيمة الإعلامية الكثيفة التي صنعتها الرياض لم تمطر قرارات فاعلة، باستثناء تشكيل لجنة رباعية عربية مشتقة من الجامعة العربية على أمل مواصلة المناقشات مع الحكومة الاسرائيلية لجهة تحريك عملية السلام وفق مبادرة سعودية لم تفلح محاولات الأمير بندر في تحريك مواقف عربية وفلسطينية أخرى بشأن مبدأ حق العودة.

ولأن (إتفاق مكة) كان ينظر إليه بوصفه مقدّمة للقبول بمبادرة عربية معدّلة، فإن تصلّب مواقف عربية أخرى وكذلك موقف حركة حماس من موضوع حق العودة، تم العمل على إطاحة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، من أجل فرض واقع جديد في فلسطين يسمح بتمرير مبادرة عربية تضمن نجاحها من خلال فرض الأمر الواقع.

لم تتحمس القاهرة كثيراً للمشاركة في صون (إتفاق مكة)، وقد شعرت بأن تطورات ما بعد القمة العربية، من ثم نشوب الصراع في غزة، قد أزاح عنها عبئاً نفسياً وأدبياً بأن تستعيد دورها المحوري في أي ترتيبات فلسطينية داخلية أو ترتيبات فلسطينية ـ إسرائيلية، وهي التي عملت لسنوات عبر رئيس مخابراتها عمر سليمان، ومسؤوليها الأمنيين الآخرين بالتشاور مع الاسرائيليين، وكذلك برعاية إتفاقات فلسطينية كما جرى في سبتمبر ٢٠٠٤ بعد حوار القاهرة الذي جاء في أجواء قرار إنسحاب شارون من قطاع غزة، وكذلك الحوارات اللاحقة بين التنظيمات الفلسطينية التي كانت تتم تحت إشراف القاهرة.

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو الماضي، أطلق مبارك تصريحاً شديد اللهجة ضد حماس ووصف ما قامت به في غزة على أنه (إنقلاب على الشرعية) في تطابق تام مع موقف محمود عباس، فيما يشبه إفصاحاً مفاجئاً لمكبوت سياسي ينتظر لحظة مناسبه. في المقابل، لم يرق للرياض تبني موقف مماثل فقد أخذت مسافة احترازية مما جرى وطالبت بأن يلتزم الطرفان: فتح وحماس ببنود إتفاق مكة، وأن يتقي القادة الفلسطينيون الله بعد أن أقسموا أمام الكعبة. بل أكثر من ذلك، رفض الملك عبد الله أن يسير في جبهة الانحياز الى محمود عباس بالطريقة التي عبّرت عنها القاهرة، بل وأصرّت حتى النهاية على موقفها بإرسال لجنة تحقيق عربية الى غزة للوقوف على الحقائق، وهو ما رفضته قيادة حركة فتح.

تشعر الرياض بأن كل ما جرى بعد ذلك هو إفشالاً لإنجازها السياسي، وأن مبارك شريك في هذه العملية، ما يجعلها تنأى عن أي مخطط إسرائيلي بشن عدوان على غزة تحت غطاء عربي ودعم أميركي، فمن غير المعقول أن تنتقل فجأة من اليمين الى اليسار، وفوق ذلك الإنقلاب على إنجاز إعتبره الملك عبد الله علامة فارقة في عهده.

وللسعودية رؤية محددة في أي مبادرة تقوم بها في الموضوع الفلسطيني، على خلاف مصر والاردن، فهي تمتنع عن الاصطفاف لجانب الرئيس الفلسطيني محمود عباس ليس لمجرد أنه يعتبر طرفاً مباشراً في فشل حكومة الوحدة الوطنية المنبعثة من إتفاق مكة، ولكن لأن هذا الاصطفاف يفضي الى عزل حركة حماس التي سيجعلها تبحث عن حلفاء آخرين مثل إيران وسوريا، المنافسين الكبيرين للسعودية في موضوعات إقليمية عدة.

التصعيد المتواصل من قبل عباس يفاقم الخلاف بين الرياض والقاهرة، والملك عبد الله يرفض تكرار نكبة (بيان بندر) لتموز غزة

وقد لمست أطراف عدة إسرائيلية وإقليمية وأميركية بأن الحكومة السعودية تشعر بخيبة أمل مما حصل في غزة، وهي تميل الى تحميل عباس والأطراف الإقليمية (اسرائيل ومصر والاردن) والدولية (الولايات المتحدة وبريطانيا) لقدر الأكبر من المسؤولية، وترفض أي عمل عسكري ضد حماس، خصوصاً وأن لا مسار لسلام مع الدولة العبرية قد مهّدت له المبادرة السعودية للسلام التي رفضت إسرائيلياً (لعدم إسقاطها حق العودة) كما رفضت عربياً (لرفض مبدأ التوطين).

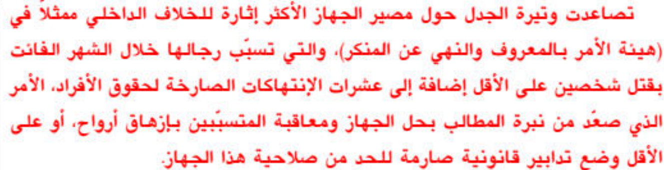
ما جرى في غزة لم يفشل (إتفاق مكة) فحسب، بل أفشل أيضاً كل الترتيبات التي صممت خلال القمة العربية في الرياض، فالوفد المكلف من الجامعة العربية للتشاور مع الدولة العبرية قد ألغي خطة جولاته في المدى المنظور، وأن التطوّرات المتسارعة فلسطينياً وإقليمياً ودولياً تجعل الجنوح الى الحسم العسكري مرفوضاً من قبل الرياض، وبالتالي فإن التصعيد المتواصل من قبل حكومة عباس يعني توسيعاً لشقة الخلاف بين الرياض والقاهرة، وأن بياناً سعودياً كالذي وفر غطاءً سياسياً للدولة العبرية لشن حربها على لبنان لن يصدر ما لم (يغامر) بندرٌ آخر ببيان طائش.



دعوة لبتر اليد الضاربة للعائلة المالكة والمؤسسة الدينية

الهيئة أسقطت حقّ الحياة

محمد فلالي



تصاعدت وتيرة الجدل حول مصير الجهاز الأكثر إثارة للخلاف الداخلي ممثلاً في (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، والتي تسبّب رجالها خلال الشهر الفائت بقتل شخصين على الأقل إضافة إلى عشرات الإنتهاكات الصارخة لحقوق الأفراد، الأمر الذي صعّد من نبرة المطالب بحل الجهاز ومعاقبة المتسبّبين بإزهاق أرواح، أو على الأقل وضع تدابير قانونية صارمة للحد من صلاحية هذا الجهاز.

وزير الداخلية الأمير نايف بدا مدافعاً عنيداً عن الهيئة ورجالها، وحذّر وسائل الإعلام المحلية من مغبّة الانتقادات التي يوجّهها بعض الموتورين ضد هذا الجهاز المدلل لدى وزير الداخلية، واتهم في الثامن عشر من يونيو وسائل الإعلام بالمبالغة في قضية مقتل سعوديين كانوا رهن الإحتجاز لدى الهيئة!. حيث علّق الأمير نايف على حادثتي القتل بالقول: (التحقيقات الاولية تظهر أن أعضاء الشرطة الدينية لا علاقة لهم بوفاتهما... المحكمة ستتخذ قرارا في القضية بناء على نتائج التحقيقات).

لكن الهيئة التي يقول رجال الدين المتشددون انها أساسية للنظام الاسلامي للمملكة تعرضت لانتقادات متزايدة من الصحف ونشطاء حقوق الانسان بسبب سلوكها المتعصب وافتقارها للقواعد الواضحة في أداء عملها.

وخلال شهر مايو الماضي توفي رجل يبلغ من العمر ٥٠ عاما بسبب أزمة قلبية بينما كان في الحجز في تبوك وتوفي شاب يبلغ من العمر ٢٨ عاما في الرياض وسط اتهامات من عائلته بأنه تعرض للضرب حتى الموت للاشتباه في تعاطيه الخمور، وسقوط عاملة آسيوية في جدة من الطابع الرابع لدى مداهمة شقتها من قبل رجال الهيئة.

الأمير نايف وهو الحليف القوي للهيئة التي تعمل بلا ضوابط قانونية طالب الصحافيين والناس في وسائل الاعلام (الى عدم المبالغة وألا يضخموا الأخطاء التي ترتكبها هيئات حكومية)، بل دعا الأمير نايف في ٢٠ يونيو الى توسيع دور هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر رغم الجدل حول تجاوزات أعضاء فيها، وقال في تصريحات نقلتها الصحف السعودية (دور الهيئة ليس محصورا في محاربة الفساد بل يجب أن يتسع ليشمل أمورا أكثر)، ولم يحدد ماهية هذه الامور.

وتحظى الهيئة بنفوذ كبير وينشط عناصرها البالغ عددهم أكثر من خمسة الاف ومعروفون باسم (المطوعون) أو (المطاوعة)، في المدن خصوصاً حيث يحضون المارة على الصلاة والنساء على ارتداء الحجاب والعباءة ويحرصون على منع تناول الكحول والمخدرات والحفاظ على الاخلاق.

حجم القضايا التي تنظر فيها الهيئة تزايد خلال العقد الأخير، وتضاعف المنكر خلال خمس سنوات ما يثير سؤالاً حول جدوى وظيفتها

الملفت أن حجم القضايا التي تنظر فيها الهيئة قد تزايد خلال العقد الأخير، وقد تضاعف المنكر خلال خمس سنوات ما يثير سؤالاً كبيراً حول جدوى الدور التربوي والعقابي لهذا الجهاز لمنع أو الحد من المنكر. وبحسب إحصائيات أعدّتها الهيئة توضح أن عدد القضايا التي باشرتها الهيئة عام ١٤١٨هـ حوالى ١٧٠ ألف قضية بينما بلغت في عام ١٤٢٣هـ حوالى ٣١٨ ألف قضية. وفيما تنظر الهيئة الى ارتفاع عديد القضايا التي تنظر فيها الهيئة بكونه إنجازاً على أساس أنه يعكس تمدّد سلطة الهيئة في المجتمع، إلا أنه يلفت من جهة أخرى إلى إخفاق حقيقي في دور الهيئة من أجل تخفيض والحد من انتشار المنكر.

حتى عام ١٤٢١هـ كان هناك ٤٨٦ فرعاً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل أرجاء المملكة، منها ١١٧ في منطقة الرياض، ويبلغ عدد المنتسبين إليها أكثر من خمسة آلاف محتسباً، ويحظون باهتمام خاص من قبل الملك وكبار الأمراء، ولطالما كانت الهيئة تحصل على هدايا وهبات عبارة عن سيارات وتجهيزات لتسهيل عمل رجال الهيئة.

من المفارقات الملفتة أن عدد مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في العاصمة الرياض هي ضعف عدد مراكز الشرطة، ما أثار سؤالاً لدى مراسل صحافي: هل أصبح الغزل وشرب الخمر مقلقاً أكثر للمعنيين بالشأن الأمني من القتل والسرقة والسطو المسلح؟ فقد بلغ عدد مراكز الشرطة في العاصمة الرياض ١٨ مركزاً مقابل ٣٨ مركزاً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، موزعة على الأسواق والأحياء وضواحي العاصمة الرياض. ليس هو الفارق الوحيد بين الجهازين، فرجل المرور أو الشرطة في العاصمة ملزم بكمية وقود محددة للإستهلاك يومياً، بينما تبقى صنابير الوقود ممدودة على الدوام لخزّانات الوقود الخاصة بسيارات الهيئة، كما هو حال المرتبات والهبات والعلاوات، فأفراد الهيئة لا يخضعون إلى الرقابة المالية أو قوانين العمل والعمّال، فهناك عدد كبير منهم مسجّل في كشوفات المنتسبين للهيئة ويحصلون على مرتبات شهرية دون التزام بدوام عمل محدد، وعادة ما ينسب إلى هذه الشريحة التي يطلق على أفرادها بـ (المتعاونين) المخالفات.

هذه الحظوة انعكست أيضاً في التعامل الخاص حيال تعديّات رجال الهيئة على حقوق وحريات الأفراد، فالمحاكم الرسمية تحجم عن توجيه إتهامات لهؤلاء في قضايا تصل أحياناً الى تعمّد القتل، وترى هذه المحاكم بأن الهيئة تضطلع بدور تربوي يعصمها من العقاب. ونقلت بي بي سي في الثالث من يوليو عن طالب جامعي يعيش في الرياض بأن محاكمة بعض أفراد الهيئة ليست سوى (محاولة شكلية لإسكات

وسائل الإعلام واحتواء غضب المواطنين).

وفي حالات كثيرة، كان قضاة يمارسون ضغوطاً أو عمليات إقناع قاسية على الذين يرفعون دعاوى من الجنسين على رجال الهيئة، وفي حال الفشل فإن المحاكم تنهي القضايا بطريقتها الخاصة. فقد أجّلت محكمة سعودية الشهر الماضي يونيو الحكم الصادر بحق أربعة من رجال الهيئة مثلوا أمام المحكمة بتهمة وفاة مواطنين تحت التعذيب في مقر الهيئة، حيث أدى الى موت المواطن أحمد البلوي، ٥٠ عاماً، أثناء احتجازه في مدينة تبول شمال غربي المملكة في مايو الماضي، بتهمة (الخلوة) غير الشرعية، فيما نفت عائلة المرأة التي تزعم الهيئة بأن المجني عليه كان يختلي بها بصورة غير شرعية أنه كان يقوم بتوصيل هذه المرأة بصورة مستمرة بمعرفة شقيقها وذلك ضمن نطاق عمله كسائق تاكسي. وقد نفى مسؤول في الهيئة تعرّض المجني عليه للتعذيب، فيما طالبت عائلته بتشريح جثته للكشف عن أي آثار التعذيب.

في فترة متزامنة، توفي الشاب سلمان الحريصي، ٢٨ عاماً، بعد مداهمة رجال الهيئة لمنزله غرب الرياض، حيث أكّد أخ المجني عليه تعرّض الأخير لضرب شديد خلال مداهمة أعضاء الهيئة لمنزله، وتم نقله إلى مركز الهيئة لكنه فارق الحياة. وقالت عائلة الحريصي بأنه ضرب حتى الموت داخل مركز احتجاز تابع للهيئة.

ونقلت رويترز في الثلاثين من يونيو الماضي عن خالد الكعبي (٢٤ عاماً) وهو واحد من ١٢ شخصياً ألقي القبض عليهم بمن فيهم المجني عليه سلمان الحريصي، قوله (ضربة واحدة جاءت بالعصا وبعدين صار الضرب بالرجل وباليد ... أكيد انهم هايجين .. هذا مو طبيعي .. صاروا يضربون عشوائيا والضرب أكثر شيء على سلمان). وأضاف بأنهم قالوا لهم (إنتم مخانيث..عبيد (إشارة الى أنهم سود البشرة)..هذا مستواكم)!. وقد تم ايقاف أحد أفراد الهيئة على ذمة التحقيق في مقتل الحريصي فيما برأت المحاكم الشرعية ساحة عشرة آخرين. يقول الكعبي بأنه شاهد إثنين من أفراد الهيئة يضربون سلمان لنحو ساعة في أحد مكاتب الهيئة، فيما طالب محمد الحريصي والد المجني عليه بالقصاص، وقال بأنه (بقي محتجزاً لعدة أيام بعد وفاة إبنه)، وسئل عن شعوره لما جرى فقال (شعوري طبيعي.. شعوري اتكدر.. الناس ما عندهم ضمير.. لو كان عندهم ضمير ما سووا (ما تصرفوا) بالطريقة دي (هذه). اذا عندهم استدعاء يطرقون الباب ويطلبوا أبوه ويقولوا لأبوه سلمه لنا).

شكاوى المواطنين ضد اختراقات رجال الهيئة لحقوقهم وخصوصياهم تزايدت في الآونة الأخيرة، منها شكوى تقدّم بها المواطن سلطان الردادي الى إمارة المدينة المنورة يتّهم فيها الهيئة باقتحام منزله واقتياده بالقوة بسبب بلاغ كاذب عن وجود إمرأة في بيته. وقال الردادي بأن شخصاً تسلّق جدار منزله وفتح الباب من داخل المنزل لزملائه الثمانية الذين قاموا بالدخول الى المنزل ومنعوه من الحركة للقيام بعملية تفتيش المنزل، وحين لم يعثروا على إمرأة في بيته اعترفوا له بعد اقتياده الى مركز الهيئة بالمدينة المنورة بأن البلاغ كان كاذباً، ما أثار غضبه ودفعه لتقديم الشكوى الى إمارة المدينة المنورة وهيئة حقوق الانسان.

في مقابل السخط الشعبي المتعاظم، يتزايد إصرار وزير الداخلية الأمير نايف على تفعيل دور الهيئة وتوسيع صلاحياتها، حيث اعتبر وظيفتها إداءً لركن من أركان الإسلام. وقال في كلمة له بعد لقائه مجلس الشورى ونقلتها صحيفة الوطن في الاول من يوليو (فإذا كنا مسلمين يجب أن نعرف هذا، وإذا كان غير ذلك فليس هذا وطناً لغير المسلمين).

ومن اللافت أن الأمير نايف استبق مناقشات مجلس الشورى لملف هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قبل أن يصدر قراره بدعم أو خلافه للهيئة وقال (مستحيل ألا يدعم مجلس الشورى الهيئة)، وقال بأن (الهيئة مدعومة من جميع الجهات) وأن (اعتراض عضو ليس اعتراض المجلس ككل..الهيئة مرفق عام يجب أن يدعم من كل النواحي).

المحاكم الرسمية تحجم عن توجيه إتهامات لرجال الهيئة في قضايا تصل أحياناً الى تعمّد القتل، وترى فيها جهة معصومة من العقاب

الانتقادات الواسعة لمخالفات رجال الهيئة دفعت بصحافيين مقرّبين من الحكومة الى طرح سؤال عن مبرر وجودها. فقد طرح هاني نقشبندي سؤالاً في الثاني من يوليو: هل من حاجة حقيقية لوجود هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية؟ وخلص بعد استعراض مكثّف للموقف الشرعي والواقع التاريخي لمفهوم الحسبة، وكيف تسببت سوء تصرفات رجال الهيئة في تشويه صورة الحسبة، الى سؤال جوابي: مالحاجة إذاً الى هيئة تتكرر تجاوزاتها يوماً بعد يوم؟

من وجهة نظر داود الشريان (الحياة، ٤ يوليو)، أن تجاوزات بعض أفراد الهيئة لا تخلو من فائدة، فقد (أتاحت للمواطنين السعوديين ممارسة حق نظام منسي، وبدّدت وهم الحصانة الذي طالما استند اليه بعض من يكتب عن علاقة الهيئة بالنظام العام، فضلاً عن أنها كشفت عن الحرية النسبية التي وصل إليها الإعلام السعودي)، وبالرغم من التحفظ على الرأي القائل بأن تصرفات الهيئة كشفت عن الحرية في الاعلام، وقد ينطوي على تبرير ما لسياسات الحكومة في مجال الحريات العامة، إلا أن مجرد إخضاع الهيئة للفحص العلني يبدو خطوة هامة على طريق النقد العام لسياسات وأجهزة بقيت خارج إطار المسائلة.

نشير هنا الى تقرير الهيئة الوطنية لحقوق الانسان الذي صدرتقريرها مؤخراً ولم يتجاوز مستوى النبرة الاحتجاجية في الشارع المحلي، فقد كرّرت الهيئة الاتهامات السائدة: لغة فاحشة، اتهامات غير مسنودة، إهامة الناس خلال فترة التحقيق، الضرب، التفتيش الذاتي، الدخول الى البيوت بالقوة والإكراه، وانتزاع اعترافات عن طريق القوة.

في المقابل، إختار بعض ضحايا الهيئة وسيلة أخرى من خلال تصميم موقع على شبكة الانترنت متخصص في نشر ما اعتبروه جرائم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد تضمّن الموقع (http://alhea.blogspot.com) قصصاً وصوراً لمخالفات صارخة لحقوق الإنسان وأخلاقيات الحسبة كما وردت في كتب الشريعة.

تطوّر المجتمع وكذلك المؤسسات الحكومية لم يرافقه تطوّر المؤسسة الدينية وجهازها الدعوي الصارم، التي تضغط باتجاه الحصول على مزيد من الأرض والسلطة وأيضاً التسهيلات المالية. وتبقى النساء دائماً صيداً سهلاً ورئيسياً بالنسبة لرجال الهيئة الذين يحملون نظرة قاتمة حيالها، كونها مصدر الشرور بحسب عقيدتهم، ما يعبّر عن مطالبتهم الدائمة بتدخّل القوة في أكثر الأحيان بأن تبقى محجوبة بالكامل عن العيون، ولطالما هوت العصي على رؤوس بعضهن بحجة كشف الوجه.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كتمظهر وتجسيد لسلطة المؤسسة الدينية تمثل محك العلاقة بين المؤسسة الدينية والحكومة، إذ إن أي تدبير يهدف الى إضعاف فضلاً عن إلغاء الهيئة يعدّ بداية إعلان المواجهة المفتوحة بين المؤسسة الدينية والعائلة المالكة، وهو ما لم تقرره الأخيرة بعد، ولن تفعل ذلك طالما أن الهيئة تزوّد العائلة المالكة بمصدر قوة غير عادية، فهي جهاز ضبط إجتماعي وسياسي ولا يغفل دورها الأمني المغلف دينياً.

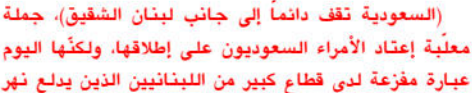
مجاهدون سعوديون في لبنان!

سُوّاح الموت

محمد قستي



مجاهدون سعوديون في لبنان!!



(السعودية تقف دائماً إلى جانب لبنان الشقيق)، جملة معلّبة إعتاد الأمراء السعوديون على إطلاقها، ولكنّها اليوم عبارة مفزعة لدى قطاع كبير من اللبنانيين الذين يدلع نهر البارد حممه القاتلة، وينذر بفضيحة تحيق برؤوس كبار في السعودية. فهذا النهر الذي بلغت سخونته درجة عالية منذ العشرين من مايو الماضي بات يغلي غضباً على جهات ظلّت تتلطى خلف غيمة من الإتهامات لخصم سوري مفتعل، والذي تحوّل الى غطاء ناري لإخفاء أهداف أخرى لبنانية وخارجية. وفيما تتواصل معارك نهر البارد بين الجيش اللبناني وتنظيم (فتح الإسلام)، كان دفق الأسرار عن المتورطين خارج النهر متواصلاً، فثمة خيوط حقيقة محمّلة بحقائق أخرى تتسلل من غيمة الإتهامات المجّانية. فليس نهر البارد وحده الذي انتفض على المتورطين في تهريب الحقائق مع الهاربين من ثغوره عبر حدود جوّية، فقد أعلن نهرا دجلة والفرات في العراق انتفاضة موازية بعد أن وضعت بصمة مزوّرة على جهة غيبية يراد لها أن تنوء بعبء الدسائس الخفيّة التي ما فتأت تعبث بالحقيقة اللبنانية والعراقية والفلسطينية.

في لبنان كما العراق وفلسطين، هناك فريق يدير لعبة كبيرة، وربما تكشف الأيام عن ملف ضخم من الحقائق والجرائم وقعت هنا وهناك وهنالك، فيما يحاول الضالعون فيها إختلاس الوعي العام لجهة طمس آثارها. لكن فيما يبدو، أن هذا الفريق بدأ يشعر بأن الخناق يضيق بسرعة عالية، وربما هو ما لم يضعه هذا الفريق في حساباته حين قرر تطبيق ما خطط له، فاللثام الملفوف على حقائق في العراق وفلسطين ولبنان يماط بأيدي الضحايا، الذين خفض ذاك الفريق الماكر من شأن كرامتهم، ووعيهم، وتالياً رد فعلهم.

لم تعد المقولات المعلّبة بلا تاريخ صلاحية، فالوقوف إلى جانب الأشقاء أصبح عنوان شقاء، وأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار يفضحه سفك الدم مختوماً بمهر أخوي كاذب. وكما في العراق، حيث يجوب السعوديون مدنه وقراه بحثاً عن شهادة بلهاء تسرّ أقطاب الفريق الذي أوعز إليهم باقتراف أعمال حمقاء تهوي بهم في جنة ملتهبة، فكذلك في لبنان حيث يلفظ النهر جثث السعوديين الذين جاءت غالبيتهم إليه جواً على أمل تحقيق خوارق كونية تحكى للأطفال الصغار، ولكن كثيراً منهم خرج من النهر بموت ساخن وإحساس بارد.

من جرّ هؤلاء الى حتفهم؟

من استرخص أرواحهم ليموتوا بهذه الطريقة المهينة؟

ومن دسّ الغواية الأيديولوجية في أذهانهم الخالية من السياسة؟

كيف أدخلوا إلى لبنان، ولماذا أنكر المسؤولون السعوديون واللبنانيون وجودهم أول مرة؟

ومن المسؤول عن دمائهم والدماء البريئة التي سفكوها من أفراد الجيش اللبناني والمدنيين، فضلاً عن عشرات الآلاف من المهجّرين الفلسطينيين؟

> **من جرّ هؤلاء الى حتفهم، من استرخص أرواحهم بطريقة مهينة، ومن دس غواية (كتاب الجنة) في أذهانهم الخالية من السياسة؟**

وهل ثمة علاقة بين تنظيم فتح الإسلام وتنظيمات أخرى في العراق وأفغانستان وفلسطين وغيرها، وهل لهؤلاء جميعاً علاقة بمخطط أكبر يدار من قبل فريق تشيني وبندر بن سلطان؟

وهل ثمة خيوط يمكن أن نستدل بها على ما جرى في لبنان منذ مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وسلسلة الجرائم اللاحقة بعد أن تكشّفت معلومات عن تورّط فتح الاسلام في اغتيال الوزير الكتائبي بيير جميل؟

وهل تسليم المخابرات السورية لسيارة قتلة الجميل الى قوات الأمن اللبنانية وما حوته من لوحات سعودية في صندوقها الخلفي تحمل إشارة ما؟

أسئلة مشروعة كثيرة تتطلب إجابات ذات أبعاد أمنية وسياسية وقضائية، إذ ليس من المعقول حكماً أن تكون البصمات التي ترفع من مدن العراق ولبنان وفلسطين كلها مزوّرة، رغم اختلاف الهويات الايديولوجية والسياسية لفرق المحققين.

حين كتب بعض الصحافيين الأجانب في الأيام الأولى لحوادث نهر البارد عن تورّط جهات لبنانية رسمية وخارجية سعودية وأميركية، قيل حينذاك بأن الأمر لا يعدو ترديداً لما ورد في تحقيق سيمور هيرش (إعادة التوجيه) الذي نشره في مجلة (ذي نيو يوركر) قبل عدة أشهر، ولم يحد لامب وباتريك سيل وروبرت فيسك وغيرهم عن الخط ذاته، فيما كان إصرار حكومة فؤاد السنيورة وفريق ١٤ شباط على الصمود في الموقف الإتهامي لسوريا.

حسناً، ولكن كل الاكتشافات السابقة والحالية تطيح بدعوى أن سوريا وراء كل ما جرى في لبنان، دون أن يعني ذلك تبرئة ساحتها، فهناك ما يدعو بقوة لوضع أجهزة سورية تحت دائرة الشبهة والتهمة. ما كشفته حوادث نهر البارد فتح أفق

التحليل على أقصاه، إذ من غير المنطقي أن تجمع معطيات متنافرة وغير متناسقة للخروج باستنتاجات متطابقة. فالحماقة السورية كما يحاول بعض الذين يرون في سوريا طرفاً وحيداً مشبوهاً لا تصل الى حد اقتراف ذات الجرائم التي تأتي جميعها لصالح خصمها الإفتراضي، وتزيد الضغوط عليها.

ولكن بعيداً عن التحليل النظري مهما بلغ في جدارته ومنطقيته، فنحن أمام معطيات واقعية، تشكل أساساً لرؤية الأمور من زاوية تحليل مختلفة غير نمطية إعتدنا عليها منذ مقتل الحريري في الرابع عشر من شباط ٢٠٠٥.

مصادر عدة تزوّدنا بمعلومات حول (فتح الإسلام) نشأة، وتمويلاً وتجهيزاً. ففي الأول من يوليو نشر موقع (Geostrategy-direct.com) تقريراً جاء فيه أن المجموعات المرتبطة بالقاعدة في لبنان موّلتها دول عربية بحسب تقرير جديد صادر عن مؤسسة جيمس تاون الأميركية والذي أفاد أن الأردن والسعودية مولتا (فتح الإسلام) وغيرها من المجموعات المرتبطة بشبكة القاعدة في لبنان، وذلك بهدف محاصرة حزب الله.

يضيف التقرير الذي وضعه الكاتب والخبير في شؤون مكافحة الإرهاب أندرو إكسوم، أن منظمة التحرير الفلسطينية حوّلت ١٠٠ ألف دولار لجماعة جند الشام وهم حلفاء لفتح الإسلام، وأن النائبة بهية الحريري شقيقة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري هي التي تبرّعت بهذه الأموال، لافتاً النظر إلى قرب عائلة الحريري من العائلة المالكة في السعودية.

يزيد التقرير على ذلك بأن حجم الأموال والدعم الذي وزع على هذه المجموعات ومصدره ليس واضحاً، ولكن الشكوك تتمحور حول السوريين والسعوديين والأردنيين بأنهم من قام بدعم هذه المجموعات المسلحة داخل المخيمات بالإضافة إلى أطراف أخرى من داخل لبنان، لافتاً النظر إلى أن كل هؤلاء اللاعبين يستخدمون وكلاء عنهم لمحاربة أعدائهم.

وفي السياق ذاته ذكر تقرير آخر للموقع أن السعوديين زادوا حجم إنخراطهم في حركة التمرد التي تقودها (فتح الإسلام)، لافتاً النظر إلى أنه يعتقد بأن هناك ٥٠ مقاتلاً سعودياً على الأقل في الحركة. وأضاف التقرير أن بعض هؤلاء السعوديين يعتبرون من أشرس المقاتلين في مخيم نهر البارد، والبعض الآخر مسؤول عن تدفق الأموال لدعم حركة التمرد.

وفي الخامس من يوليو وجّه أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة أحمد جبريل، إتهاماً لحكومة السنيورة بتوريط الجيش اللبناني في أحداث مخيم نهر البارد. ولفت جبريل الى وجود وثائق تؤكد تدريب تيار المستقبل لعناصر في (فتح الإسلام) ومدّهم بالسلاح والمال، مطالبا بلجنة تحقيق لكشف ملابسات ما حصل في مخيم نهر البارد.

هنا لابد من الإشارة إلى أن وزير الداخلية السعودي الأمير نايف نفى في السادس عشر من يونيو الماضي وجود سعوديين بين مقاتلي فتح الإسلام، وهو تصريح حاول رئيس الحكومة اللبنانية السنيورة إعادة توجيهه بقوله أن السعوديين الذين جاءوا للمشاركة في القتال في نهر البارد قد سلّموا أنفسهم للسلطات اللبنانية، ولكنه تراجع عنه بعد ذلك حين قال بأن السعوديين المعتقلين لدى السلطات الأمنية اللبنانية على خلفية التورّط في عمليات قتل لأفراد الجيش اللبناني سيخضعون للمحاكمة وقد يطالهم الإعدام إذا ما ثبتت عليهم التهم. وتصريح السنيورة جاء بعد مطالبة وزير الداخلية السعودي بتسليم أي سعودي متورط في جماعة فتح الإسلام الى السلطات السعودية، ما أثار غضباً لدى قيادة الجيش اللبناني وعوائل شهدائه، ما دفع السنيورة الى إستبعاد أي عملية تسليم قبل إخضاع المتّهمين للمحاكمة.


دخان الوهابية في نهر البارد

تطوّرات لاحقة أثارت فضولاً من نوع آخر لمعرفة حجم الوجود السعودي بين جماعة (فتح الإسلام)، ففي الثالث والعشرين من يونيو الماضي دهمت قوة من الجيش اللبناني شقة في مجمع الشهال السكني في محلة أبي سمراء في طرابلس، فقامت عناصر المجموعة المتواجدة في الشقة بإطلاق النار على وحدة الجيش فور ترجّلها، وتبين لاحقاً أنهم سعوديون، وأن أمير المجموعة سعودي ينتمي إلى القاعدة، وقامت قوات الجيش اللبناني بالرد عليهم وقتلت جميع أفراد المجموعة وعددهم خمسة: ثلاثة سعوديون، ولبناني، وشيشاني. ونقل عن مصادر أمنية لبنانية بأن المجموعة تنتمي الى ما يسمى (الحركة السلفية الجهادية).

كوادر ومقاتلون سعوديون من خريجي جامعات دينية غادروا في ديسمبر ٢٠٠٦ الى مطار بيروت من المنامة بقرار فجائي

وفي بلدة القلمون بالشمال اللبناني، ذكرت وكالة أخبار لبنان في الثامن والعشرين من يونيو الماضي بأن ستة من عناصر (فتح الإسلام) قتلوا في مواجهات مع الجيش اللبناني في البلدة المذكورة. وقالت الوكالة أنهم أربعة سعوديين ولبنانيان. وقد عثرت وحدات الجيش على بعض المعدّات التي كانت بحوزتهم، فيما نجح فوج الهندسة وخبراء المتفجّرات في تفكيك شرك من العبوات زرعها المسلّحون داخل المغارة التي كانوا يتحصنون فيها.

في اليوم نفسه، نشرت صحيفة عكاظ السعودية تصريحات للمدير العام للأمن الداخلي اللبناني اللواء أشرف ريفي عن توقيف أربعة سعوديين من عناصر (فتح الإسلام)، وحتى ذلك التاريخ كان المعلن عن عدد المعتقلين السعوديين لدى السلطات الأمنية اللبنانية لم يتجاوز سبعة عناصر، والقتلى أربعة.

إن الزيادة في عدد السعوديين المتورّطين في حوادث نهر البارد والقلمون وأبي سمراء، عجّلت قراراً بدفن ١٥ جثة لعناصر من تنظيم فتح الاسلام، وكاد تنفيذ القرار أن يتم في السابع والعشرين من يونيو الماضي لولا تدخّل جهات أخرى من بينها سفارة السعودية في بيروت تحت ضغط عوائل السعوديين الذين طالبوا التعرّف على أبنائهم إضافة الى إقتراح من المحامي العام الاستئنافي في الشمال اللبناني، حيث تقرر وصول موفدين عن سفارات عربية وأجنبية الى برادات الجثث التابعة للجيش اللبناني للتعرف على هوية القتلى.

تطوّر لافت آخر حصل في الرابع والعشرين من يونيو الماضي حين تعرّضت كتيبة إسبانية تابعة لقوات اليونيفيل لانفجار في منطقة مرجعيون بالجنوب البناني، أعقبته سلسلة اعتقالات قامت بها الأجهزة الأمنية اللبناني في الثامن والعشرين من الشهر نفسه. وذكرت صحيفة الأخبار اللبنانية في الثلاثين من يونيو الماضي بأن أوساط

الأجهزة الأمنية اللبنانية وضباط إستخبارات الوحدات الدولية توصلوا الى حقيقة وجود نشاط فاعل ومتحرّك للإرهاب السلفي في أكثر من منطقة، وقد أعلن عن جنسيات عدد من المتورّطين بينهم سعوديون ويمنيون، كان المسؤولون الأمنيون اللبنانيون، بحسب الصحيفة، يحاذرون في أوقات سابقة الكشف عنهم والجهر بجنسياتهم ما خلا حالات مقتلهم. وقد كشفت تحقيقات أجرتها القوة الأسبانية العاملة في الجنوب اللبناني عن تورّط عناصر سلفية في الانفجار، بحسب ما ذكرته صحيفة السفير في ٣ يوليو الجاري.

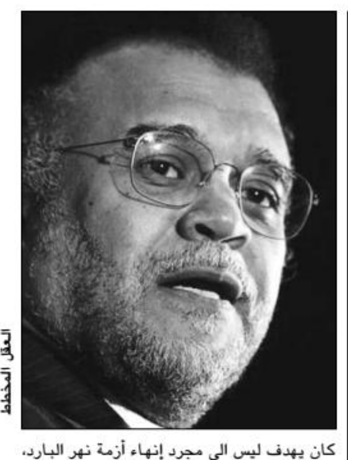
وقد أثارت هذه الحوادث الأمنية ببصمتها السعودية الواضحة إشمئزاز عدد كبير من السياسيين اللبنانيين، ففي الاول من يوليو قال النائب والوزير السابق وئام وهاب بأن تنظيم فتح الاسلام لا علاقة له بسورية، وأن أغلب عناصره هم من السعوديين الذين سمح لهم الدخول إلى لبنان عبر مطار بيروت، واعتبر أن هناك خللاً ما في السعودية متمثلاً في أن قسماً كبيراً من السعوديين عقله مع بن لادن، الأمر الذي يسمح بتمدد الإرهاب، مضيفاً: (وليسمح لنا السعوديون، فإذا كانت لديهم مشكلة داخلية، فمن غير المقبول رميها على الآخرين)، وحمل وهّاب بعض أمراء العائلة المالكة مشيراً الى دور بندر بن سلطان في ما جرى في لبنان.

من جانبها، شنّت سونيا فرنجية الراسي كريمة الرئيس اللبناني الأسبق سليمان فرنجية في الثامن من يوليو هجوماً عنيفاً على حكومة فؤاد السنيورة متهمة إياها بالوقوف وراء أحداث نهر البارد شمال لبنان من خلال إدخال وزير السياحة اللبناني جو سركيس (الذي ينتمي إلى القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع) سياحاً سعوديين للبنان تم إرسالهم لنهر البارد من أجل قتل كل الجيش اللبناني.

وتساءلت فرنجية (ماذا يفعل السعوديون في نهر البارد؟)، مؤكدة أن هؤلاء السعوديين هم من جماعة وزير السياحة اللبناني الذي أدخلهم إلى لبنان من مطار بيروت، ولم يدخلوا من حمص وحماة وإنما وزير السياحة أدخلهم من مطار بيروت.

على المقلب الآخر، فبعد أن أصبحت مشاركة السعوديين وبحجم كبير في فوضى أمنية متعاظمة أمراً واقعاً، بدأت الصحف السعودية تنشر قصصاً عن سعوديين إما خسروا حياتهم في معركة خاضوها ولم يدركوا أبعادها، أو أنقذتهم تكنولوجيا الإتصالات (الكافرة) للهرب من الموت!، أو كانوا بين الذين هربوا من جحيم البارد فإما عادوا الى حيث أتوا أو صاروا في عهدة أجهزة الأمن اللبناني.

تهريب المقاتلين السعوديين من نهر البارد، بحسب وكالة أخبار لبنان في الخامس من يوليو


العقل المخطط

كان يهدف ليس الى مجرد إنهاء أزمة نهر البارد، ولكن هناك أهداف ثلاثة أخرى هامة: لملمة أطراف فضيحة كبرى عن تورّط جهات عليا في الحكومتين اللبنانية والسعودية وأطراف أخرى أردنية وفلسطينية (حكومة عباس) وأميركية (فريق تشيني)، بعد أن سقطت فرضية الضلوع السوري في تنظيم فتح الإسلام. الثاني: وضع نهاية سريعة لمهزلة الجهاد السلفي السعودي في نهر البارد، بعد أن كشفت التحقيقات الأمنية مع المعتقلين السعوديين من مقاتلي فتح الإسلام البساطة المفجعة في تفكيرهم، حيث يشي الجميع بين الهدفين بجريمة كبرى إرتكبها الذين ساقوهم الى حتفهم مستغلين ضحالة وعيهم السياسي. الثالث: الخوف من انتفاضة عوائل القتلى السعوديين من عناصر فتح الإسلام على وقع فضيحة قد تكشف بقية أوراق اللعبة الخفيّة، بعد أن انتشرت أنباء عن أعدادهم الغفيرة، والطريقة التي جاؤوا بها الى لبنان.

ثمانية سعوديين من كوادر التنظيم قد تم تهريبهم الى خارج لبنان، قبل أن يقعوا في أيدي الجيش اللبناني الذي مازال متمسّكاً بالثأر للغدر الذي تعرّض له من خلال استسلام وملاحقة العناصر المتورّطة في التنظيم، وازداد إصراراً على موقفه سيما وقد عثر على كنز من المعلومات خلال تحقيقات مع مقاتلين سعوديين ينتمون للتنظيم.

وفيما تنقشع دخان معارك نهر البارد عن معلومات خطيرة أطاحت بكل دعاوى سابقة عن عدم وجود سعوديين متورّطين في تنظيم فتح الإسلام، هناك اليوم من يحاول إعادة تفسير المعلومات عن حضور كثيف لعناصر سعودية في التنظيم وعلى مستويي القمة والقاعدة، بل هناك من يجتهد في نفي معلومات أخرى في حال الإمكان من أجل قطع الطريق على إنكشافات أخرى. على سبيل المثال، نشرت وكالة أخبار

تهريب القحطاني من الجنة!

عايض عبد الله القحطاني، ٢٢ عاماً، كان من بين المشاركين في القتال في معسكر (فتح الاسلام). فقد نزل الى بيروت في فبراير الماضي دون علم أهله، كما تقول الرواية التي نقلها مراسل صحيفة (الحياة) في الأول من يوليو. هي قصة تصلح لتعزيز تصريحات سعودية ولبنانية رسمية بأن السعوديين الذين جاءوا للمشاركة في قتال الجيش قد تراجعوا أو ألقي القبض عليهم، ومنهم عايض القحطاني هذا، الذي قيل بأن إنقاذه قد تم وفق عملية إستدراج استخباراتية معقّدة شاركت فيها أجهزة الأمن السعودية واللبنانية. وكان دور الجوّال أو الخليوي أساسياً في هذه العملية، حيث تم إقناع القحطاني بالفرار خلسة من المخيم وبعيداً عن رقابة قادة فتح الإسلام، وتأمين وسيلة إخراجه من المخيم، حيث استلمه الجيش فور خروجه من المخيم بانتظار نتائج التحقيق معه.

هو نفسه عايض القحطاني الذي نقل عنه ما يثير الشفقة خلال عملية التحقيق، حيث تبيّن أن ثمة من استغل حماسته الدينية غير الواعية والشحن المذهبي الذي خضع له في بلاده، ما أحاله طعماً لنار الآخرين. فقد جاء الى لبنان الذي يجهل القحطاني خارطته، وتخيّل أنه جاء لقتال اليهود وتحرير فلسطين من نهر البارد في شمال لبنان، حيث تقع فلسطين على الحدود الجنوبية، وللدفاع عن (أهل السنّة في نهر البارد) حيث لا وجود شيعي لافت هناك، وحيث لا سبب وجيه للحميّة السنيّة.

هرب القحطاني من الجنة التي قرأ عنها في حلقات الدرس الديني السلفي، ولكنه اكتشف بأن جحيماً كانت تنتظره في نهر البارد، وهو يمثل نموذجاً لمجموعة السعوديين الذين تم تهريبهم خلسة من مطار البحرين الى مطار بيروت ضمن خطة معدّة سلفاً، واكتشفوا بأن الموت المهين كان في استقبالهم. ولتهريب القحطاني معنى متميز، وربما عجّلت أقواله المدوّنة في محاضر التحقيق، من بين عوامل أخرى، في تهريب بقية العناصر السعودية خارج لبنان قبل تداعي الرواية الرسمية بصورة متسللة.

لبنان في ٥ يوليو بأن (أبو سليم طه) المسؤول الاعلامي لتنظيم فتح الإسلام، وهو نفسه السعودي الحميدي عبدالله الدوسري (٢٣ عاما) الذي قدم الى مطار بيروت من البحرين في ديسمبر ٢٠٠٦ قد جرى تهريبه من مخيم البارد مع سعوديين آخرين خارج لبنان، وقالت الوكالة بأن عملية التهريب تمت بـ (التنسيق والاتفاق مع جهات رسمية تكفلت بتسهيل هذه العملية التي تردد أنها تمت بطلب سعودي).

نبأ تهريب الدوسري خارج لبنان تبدّل فأصبح مقتله. فقد نشرت صحيفة (الوطن) السعودية في الثامن من يوليو دون أن تكشف عن مصادرها بأن جثة المسؤول الإعلامي في حركة (فتح الإسلام) الحميدي الدوسري عثر عليها مع جثث لآخرين في مخيم نهر البارد. كيف تم ذلك؟ سؤال يبقى مشروعاً، ولماذا المهرّب لبنانياً أصبح مقتولاً سعودياً؟ على الأرجح، أن ثمة ضربة مزدوجة قد وقعت لجهة الخلاص من فضيحة محتملة، والخلاص من عنصر فقد صلاحيته، الأمر الذي تطلّب وضع نهاية لحياته.

لم تقف الصحيفة عند مجرد تصنيف الدوسري في عداد القتلى، بل ذهبت الى حد التشكيك في عدد القتلى السعوديين وكذلك أسماء الموقوفين السعوديين لدى قوى الأمن اللبنانية، وهو تشكيك لجهة التقليل من نسبة تمثيل السعوديين في التنظيم، بالرغم من تأكيد مصادر لبنانية وفلسطينية على تمثيل كبير للسعوديين بين كوادر (فتح الإسلام) (بلغ لحد تاريخه ٤٥ عنصراً وكادراً سعودياً) كذلك قتلاه في نهر البارد، والقلمون وشارع أبي سمراء.. والذي بلغ ما يربو عن (٣٠ سعودياً).

ما يلفت أيضاً، أن عملية تهريب عاجلة تمت بمساعدة قوى أمنية لبنانية وسعودية وأردنية لسعوديين ويمنيين أحياءً وأمواتاً من أجل إعطاء فرصة كافية ومريحة لمسؤولين لبنانيين وسعوديين لإطلاق حملة مواقف جديدة تتناسب والوضع الخطير الذي شهده لبنان مؤخراً. فقد بدا رئيس الحكومة اللبنانية جاهزاً بعد إتمام تلك العملية لإطلاق تصريحات شديدة اللهجة ضد المنتمين لفتح الإسلام، في إستجابة مفتعلة مع مشاعر عوائل شهداء الجيش اللبناني. فقد جاء تصريح السنيورة المتأخر بمحاكمة السعوديين المنتمين الى فتح الإسلام في الخامس من يوليو، أي بعد شهر ونصف على اندلاع الإشتباكات، وهو نفسه الذي نفى وجود سعوديين بين مقاتلي التنظيم. هذا التصريح جاء لينفي تسليم الموقوفين السعوديين في لبنان الى السلطات السعودية، بعد أن استكملت عملية تهريبهم الى لبنان، وأبقي على القليل غير المخيف منهم.

قناة (نيو تي في) اللبنانية نقلت في السابع من يوليو بأن الأمين العام لمجلس الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان نقل سبعة سعوديين شاركوا في القتال مع تنظيم فتح الإسلام الى المملكة، ولم يعرف هوية هؤلاء السبعة. نشير الى أن بعض السعوديين يتسنمون مواقع قيادية في التنظيم، منها التمويل، والاعلام، والتدريب العسكري.

سعد الكبور.. كتاب الجنة!

في قصة نهر البارد ما يبعث على الاستياء الشديد من إقحام شباب في فوهة الموت، فقد تم تهريب عدد كبير من الشباب خلسة من مدنهم وقراهم، ليتحوّلوا الى قرابين في حروب عبثية، فقد بلعتهم أرض لا ينتمون إليها، وكأنما غادروا وطنهم ليدفنوا خارجه، ومن سوء حظ أهلهم أن توضع شواهد على قبورهم ليدخلوا ضمن الذاكرة اللبنانية من باب المقت لوجود أجساد غريبة، كيف وأن تلك الأجساد جاءت لتشيع الشقاء بين اللبنانيين.

سعد أحمد الكعبور، مواطن من مدينة الدمام بالمنطقة الشرقية قتل في نهر البارد، إختفى فجأة في الأول من ديسمبر ٢٠٠٦ بحسب تصريح والده أحمد الكعبور لصحيفة (اليوم) في السادس من يوليو.

شهر ديسمبر شهد النفير العام بين العناصر السلفية الجهادية الذين تم تجنيدهم داخل وطنهم لينتقلوا الى لبنان، وهذه التورخة تتطابق مع رواية سابقة نشرت قبل اندلاع الإشتباكات وكانت تقول بأن هذه العناصر دخلت الى لبنان في شهر ديسمبر ٢٠٠٦.

الطريقة التي اختفى فيها المغدور به سعد الكعبور هي الأخرى مثيرة، فقد قطع الأخير نسق حياته اليومية بصورة مفاجئة وأجرى إتصالاً عاجلاً بأخيه يخبره بأنه قد أوقف سيارته في الموقف رقم ١١ في مجمع الراشد عند مدخل مدينة الخبر، وتلك كانت آخر مكالمة. بقايا الفطائر، وعبوات البيبسي كانت طازجة ما يوحي بأن قراراً قد صدر على عجل وطلب منه المغادرة الى لبنان على الفور. من الواضح، أن بطاقات السفر كانت جاهزة ما جعل إمكانية اللحاق به ومنعه من السفر صعباً، وهنا أيضاً نقطة أخرى، فقد كانت البحرين هي مركز المغادرة لقيادات في التنظيم، مثل ابو سليم طه أو الحميدي الدوسري، المسؤول الإعلامي في (فتح الإسلام).

وكغيره من المقاتلين، كان سعد الكعبور ضمن طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود التي أوصلته الى حتفه مع زملاء له في نهر البارد. في قصة سعد الكعبور ما يدعو لوقفة، فقد كان يحمل معه مؤلفاً بعنوان (كتاب الجنة)، الذي يقول عنه إبن خالته بأن سعد كان يأتي له ويقول: (سوف أقرأ عليكم كتاب الجنة فكنت أستغرب كيف يكون في هذا السن ويحاول أن يعمل علينا داعية ويعتقد بأنه قادر على أن يفهمنا بأمور ديننا أفضل منا).

يروي أخوه الطبيب عبد العزيز ما جرى في لحظة حاسمة قبل رحيله الى لبنان بأنه قد ترشّح من قبل أحد المشايخ بتدريس أبناء المجاهدين في المناطق المضطربة حول العالم. يقول عبد العزيز تعليقاً (ولماذا رشّحك هذا الشيخ المزعوم ولم يرشّح أحد أبنائه، وعلى أي أساس رشحك، فقال أنه بيّن له أن في هذا العمل خيراً كبيراً). لم يدرك عبد العزيز أن ترشيح الشيخ له لم يكن سوى دعوة موت مفتوحة لأخيه في معركة مجهولة. ومن الطبيعي أن لا يجد الأب من يحمّله المسؤولية في خسارة إبنه سوى من كان يتردد عليهم مثل المكتبة والمسجد والجامعة، ولم يكن يدرك بأن ثمة من ينسج كفناً له في مكان آخر. إبن خالته يوسف لمح إلى شيء لم يفصح عنه ولكنه قابع في خلفية تفكير كثيرين، فقد ذكر بأن (هناك من غرر بسعد ونطالب بايجادهم والقصاص منهم فأنا لا أعلم كيف تمكنوا منه وكيف تمكّن هو من إخفاء ما كان يمر به عنا)، وهو ما كرّره خاله أيضاً الذي قال بأن (هناك من تمكّن من التغرير به واستغلال طيبته واندفاعه) محذراً جميع الأهالي بأن يأخذوا الحذر ويحرصوا على أبنائهم.

ثمة لفتة يجدر ذكرها، فإمام مسجد الحي الشيخ رياض الهويمل ينفي بأن يكون قد شجّع سعد على الجهاد، وقال بأنه كان يغيب عن المسجد وعن أهله قرابة الشهر ومن ثم يعود، وأنه كان يبين له أن المسألة ليست حمل سلاح والتوجه به لمناطق الصراعات. وتساءل الشيخ مع أهله وكثيرين عمّن سعى للتغرير بمثل هؤلاء الشباب فهل هناك، على حد قول الشيخ الهويمل، راية في نهر البارد يقاتل تحتها المسلمون حتى يستوجب الجهاد؟

ويبقى ملف المقاتلين السعوديين في لبنان مفتوحاً، سيما بعد أنباء إنتشار أعداد منهم في مخيمات فلسطينية أخرى ومناطق متفرّقة من لبنان. فقد ذكرت صحيفة الحياة في ٨ يوليو بحسب مصادر أمنية لبنانية بأن مقاتلين سعوديين موجودين في مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا في جنوب لبنان. وتكشف قوى الأمن اللبنانية بين فترة وأخرى خلايا منتشرة في مناطق لبنانية متفرّقة تضم عناصر سعودية، وقد نكتشف في وقت لاحق بأن بعضهم، كما تلمح مصادر أمنية لبنانية، متورط في عمليات إغتيال لمسؤولين لبنانيين.. بأوامر من الكبار!

بندر المتهوّر يدير مملكة من ورق

أل كابوني الأسمر!

هاشم عبد الستار



وجه الشبه بين رئيس مجلس الأمن القومي الأمير بندر سلطان ورئيس المافيا في الولايات المتحدة المشهور (ألفونس كابوني)، هو القدر الفريدة والمدهشة على الإقناع والمراوغة والتصميم الشرس في تحقيق الهدف بأقصر الطرق وبشتى الوسائل.

بوادر العدائية وحب التملك ميزة أخرى تجمع بين الشخصين منذ الصغر، ربما تعود لأسباب إجتماعية، فقد كان كابوني يعاني من قسوة إجتماعية وأسرية، وهي صفة رافقت الأمير بندر وتعود الى كونه إبن إمرأة أفريقية في عائلة تصنّم العرق، وتتفاخر بصفاء النسب وأصول العائلة، فكان أبوه ولي العهد الحالي ووزير الدفاع الأمير سلطان قد تبرّأ منه منذ ولادته، ولكن ضغوطات الملك فيصل أجبرت الأمير سلطان على القبول به، وكان يطلق عليه وسط العائلة (بندر السلطان) وليس بندر بن سلطان، في إشارة الى نفي نسبته لأبيه، ولكن في وقت لاحق جرى وضع ترتيبات عائلية تسمح بإدماج الأمير في نسيج العائلة، فزوّجه الملك فيصل بإبنته، ما كسر حاجزاً نفسياً أمام هذا القادم الجديد. مهما يكن، فإنها ليست المرة الأولى التي تواجه فيها العائلة المالكة قضية من هذا القبيل، فمازالت هناك زوجات تشكو من تخلّي أمراء عنهن بعد فترة قصيرة، وقد اشتهر بين السديريين الملك فهد والأمير سلطان اللذان أفرطا في عقد الروابط العاطفية، وهناك قضية مازالت قيد التحقيق بالنسبة لسيدة لبنانية جمعتها بالملك فهد رابطة زوجية ولكن لم يتم الاقرار بها وبإبنتها. كما نقلت قصص كثيرة عن علاقات خاطفة بين الأمير سلطان ونساء يقضي معهن زواجاً لليلة واحدة، ثم يحرمن من الزواج بآخرين بقية أعمارهن، فيما يطلب منهن البقاء خارج البلاد. وحالة والدة الأمير بندر بن سلطان تندرج في السياق نفسه، فقد تخلى الأمير سلطان عن زوجته الحبشية بعد رابطة فجائية (قيل أنها كانت اعتداءً من سلطان على المرأة) أنجبت الأمير بندر.

نشأ الإبن الأسمر على عقدة النسب التي عانى من آثارها النفسية والأسرية، فقد عاش حياة التهميش والإقصاء والتمييز داخل عائلته، فنمت بداخله نزوعات عدوانية بجانب طموحات خيالية، فكان يريد تسوية الخطأ التاريخي باقتناص أكبر قدر من الفرص نحو الثروة والسلطة والشهرة وإن تطلب ذلك تدمير الحدود الأخلاقية والسياسية وتسخير الدم للوصول الى هدفه، فقد أراد الحصول على كل شيء يجعله متميزاً للتحرر من ربقة عقدة الإنتماء، فوجد في الولايات المتحدة، حيث الليبرالية الإجتماعية، من يزخم تطلّعاته عبر الإشادة بكفائته ودهائه السياسي، وقدرته على تقديم الإستشارات السياسية والأمنية للإدارة الأميركية، وربما هذا ما نمّى حلماً بأنه سيصبح ملكاً قادماً.

وصف بأنه بندر بوش بفعل العلاقة الحميمية

> **حمّل الأميركي مسؤولية فضيحة التنظيمات الجهادية في العراق ولبنان الأمير بندر الذي لم يتقن إدارة مجموعاته وضبطها**

التي ربطته بعائلة آل بوش خلال أكثر من عقدين من السنوات، فقد كان الدبلوماسي الأجنبي الوحيد الذي كان لديه تداخل خاص مع الرئيس بوش وعائلته وإدارته. وقدّم الأمير بندر نصائح للرئيسين بوش الأب والإبن خلال ثلاث حروب وكذلك الحملة الواسعة ضد الارهاب، وكان يُستقبل في المكتب البيضاوي دونما مواعيد سابقة، ودعم بلاده لمبادرات السلام في الشرق الاوسط، فقد وصف بأنه (خاص الخاصّة). ولكن بعد أكثر من عشرين عام، وبالرغم من إصراره على أن يبقى في موقع الوسيط والمستشار وربما وزير الخارجية الاميركي المنافس لكونداليزا رايس، هناك من يحاول وضع حد للاعتماد الطويل عليه.

يلزم الإقرار بأن الأمير بندر نجح في عزف موسيقى تناسب ذوق إدارة بوش، ولكن لم تطرب دائماً عمه الملك عبد الله. وبحكم الواقع، فإن الملك وقلة من الأمراء الكبار هم من يقررون السياسات العامة، ولكن الأمير بندر يتقن فن المراوغة وتسويق أفكاره ومواقفه بطريقة خادعة، فهو يعتمد على مجموعة شركاء وأصدقاء ومسؤولين في الحكومة.

صحيح أن بندر نجح في ترميم العلاقة بين واشنطن والرياض وعمل على ترميم التحالف الاستراتيجي بين الحكومتين، الا أن الأثمان التي حصدها من وراء دوره تفوق حجم الدور الذي قام به.

لم يتردد كابوني الرياض في تسميم المجتمع السياسي الأميركي من خلال تقديم الهدايا للمسؤولين في البيت الأبيض وتمرير تبرعات لحزب المحافظين في الحملات الانتخابية، ما جعل العلاقة معه مغرية، فقد أهدى كولن باول وزير الخارجية السابق سيارة جاجوار، وكان يستضيف المسؤولين وعائلاتهم في منتجع إسبن بولاية كولورادو، ويغدق الهدايا عليهم، بل كان يستأجر صالات سينما خاصة لضيوفه فيما كانت مطاعم البيزا والماكدونالدز تتلقى طلبات بتزويد الضيوف بوجبات ساخنة ومتميزة.

وكما هو شان كابوني، فقد جعل بعض الأوساط السياسية والإعلامية في واشنطن من الأمير بندر أسطورة سياسية، جرى تسويقها للداخل، حيث استعاد إعتباره العائلي، بعد فترة تأهيل تربو عن عقدين من الزمن، وعاد الى الديار

ليتسلّم المكافأة ممثلة في منصب رئاسة مجلس الأمن القومي الذي أنشيء خصيصاً للأمير بندر.

إلا أن عودة الأمير بندر الى الديار لم تكن حميدة بالنسبة للدول الإقليمية، فقد بات إسمه حاضراً بكثافة في ملف الأزمات الإقليمية، سواء في فلسطين أم لبنان أم العراق بل والوضع الإقليمي برمته. فثمة من يرى في بندر بأنه يمارس دوراً مشبوهاً لخدمة أغراض خاصة وخارجية، فقد أصبح علماً من فوق نار الأزمات التي تشتعل بدماء تسيل على يد شبكات تنظيمية مسلحة تم إنشاؤها وتمويلها وإدارتها من قبل فريق يمثل الأمير بندر مهندّساً رئيسياً فيه.

كابوني آل سعود.. هل يشهد نهايته!

فضيحة رشى الملياري دولار التي تسلّمها الأمير بندر من صفقة اليمامة خلال عقد من الزمن كانت دون شك صدمة عنيفة لموقعه ومستقبله السياسي، وقد تضع حداً لمغامراته المالية والسياسية، وهي تأتي في سياق انكشافات متوالية لملف حافل بالإقترافات الخطيرة في لبنان وفلسطين والعراق، ما جعل الأرض تهتز وتشتعل تحت قدميه، إذ لم يعد الرجل مقبولاً في موقع (الوسيط) الذي كان يعتقد بأنه الدور المتميز الذي لعبه طيلة عشرين عام ومنحته ألقاً وشهرة وثروة، فقد بات شخصية ممقوتة ومشبوهة، ولم يعد هناك من يقبل به وسيطاً، بعد أن افتضح أمر تدبيراته القاتلة.

وكما هي عادة كابوني الذي كان يرشي السلطات للإفلات من العقاب، فإن الأمير بندر اعتاد أن ينفق بسخاء بعض ما يحصل عليه من مال بوسائل غير شرعية، كيف وقد قلل من شأن سرقة خمسين مليار دولاراً إذا كان الإنفاق على التنمية يصل الى ٣٥٠ مليار دولاراً. حسناً، إذن لا ضير بأن يتم سرقة ثمن الثروة الوطنية طالما أن ذلك يضمن توظيف بقية الثروة في التنمية، ومن أجل شراء ذمم السياسيين والإعلاميين!.

في العشرين من يونيو الماضي، تحدّث وزير الإعلام اللبناني الأسبق ميشال سماحه عن وجود (غرفة عمليات في دولة عربية تقودها أميركا وتشارك فيها عدة دول عربية ويمولها الأمير بندر بن سلطان)، تقف وراء عمليات الاغتيالات السياسية التي يشهدها لبنان، مضيفا أن نشاطها يشمل أيضا الفلسطينيين، وسورية وإيران والصومال، وقال إن ما يقوم به بندر يتم دون علم ملك السعودية.

في لبنان، كلما تعثّرت مساعي التقريب وتبدّدت فرص الحوار فتّش اللبنانيون، والمعارضون بصورة أساسية، عن دور الأمير بندر في عملية التخريب، فقد لحظ هؤلاء حضوره الغائب خلال جلسات الحوار قبل اندلاع الحرب الاسرائيلية على لبنان، وجلسات التشاور بعدها، فكان يدلي على لسان حليفه ومواطنه سعد الحريري الموقف الذي يجب أن يطرحه على الطاولة، وإن ناقض موقفاً سابقاً، فالالتزام الأدبي والإخلاقي لا مكان له في هذا العالم، طالما أن القضية مرهونة بما تجنيه من مكاسب وليست ما تعكسه من مواقف، خصوصاً في ظل سيولة سياسية تجيز استغلال كل الأوراق بصرف النظر عن توافقها وتعارضها.


قصر بندر عرض للبيع بـ ١٣٥ مليون دولاراً

في غمرة التدهور الأمني المصاحب لعمليات تهويل متواصلة في لبنان، تنشق سحابة الحرب في نهر البارد عن إسم الأمير بندر المهندس لشبكات تنسج في ليل خيوطها، ولكن الضحايا في العراق ولبنان وفلسطين لا يخيبون في التعرّف على أصولها. ورغم بعد المسافة وتباين المصالح والانتماءات، فقد صوّب الضحايا أصابعهم نحو كابوني الرياض.

فقد وصف صحافي لبناني ما جرى في نهر البارد بأنه (فتح الإسلام غيت)، حيث أن الطبقة السياسية الأميركية بدأت تشعر بأن النهج الذي رسمته في دعم جماعات سنيّة أصولية في العراق ولبنان وفلسطين يقترب من حافة الفضيحة، وأن الضمانات التي قدّمها الأمير بندر لفريق ديك تشيني بأن هذه الجماعات، كما القاعدة، ستبقى تحت السيطرة تهاوت على وجه السرعة. لم يتنبّه المسؤولون الأميركيون الى النصيحة التي اندست في ثنايا تقييم الرجل داخل الدوائر البحثية الأميركية والتي تقول بأن الأمير بندر يعاني من مرض (المبالغة) في الأمور، فهو يسوّق آراءه بدهاء وبكثير من التضخيم. ولكنهم تجاهلوا كل ذلك، بما في ذلك التقارير الإعلامية الرصينة التي نشرها سيمور هيرش ولامب وروبرت فيسك وآخرون عاشوا تجربة تنفيذ المخطط الذي أعدّه بندر مع فريق ديك تشيني، وتحوّل الى كابوس مقيت. في السابع عشر من يونيو نشرت صحيفة (واشنطن بوست) تحقيقاً للصحافية إيلين نيكماير كشفت فيه عن العلاقة بين التيار السلفي/ الوهابي في شمال لبنان وسعد الحريري، والأخير ليس سوى واجهة للمهندس الخارجي، الأمير بندر، وأن (ثمة وجوه بارزة في الجماعة السلفية يعملون كوسطاء مع الحريري)، ونقلت الصحافية عن الداعية السلفي اللبناني الشهال قوله: (هناك علاقة بيننا وبين الشيخ سعد الدين حين تدعو الحاجة).

الأمير بندر يبحث عن قارب نجاة بعد أن أشعل العالم بفضائح مالية وسياسية وأمنية كشفت عن شخصية متهوّرة

أسطورة السطو على المصرف في شمال لبنان فتحت شهية الصحافيين الأجانب واللبنانيين على السواء من أجل العثور على خيوط قصة أطول مما أريد لها أن تكون البداية، ومنذ اليوم الأول لاندلاع المواجهات في مخيم نهر البارد بدأت صورة أخرى مغايرة تبرز، خصوصاً مع تكشّف هوية المقاتلين الذين تساقط بعضهم داخل المخيم أو تم إلقاء القبض عليهم وخضعوا لتحقيقات أمنية مكثّفة، فقد بدا الحضور الكثيف للمقاتلين العرب وعلى رأسهم السعوديين مثيراً للدهشة. وتوالت الانكشافات تباعاً لتضع الرعاة المحليين والخارجيين في (لعبة اللوم)، حيث حمّل الأميركي مسؤولية فضيحة نهر البارد الأمير بندر الذي لم يتقن إدارة مجموعاته، ولا وضع ضوابط صارمة على التسلسل التنظيمي لتنفيذ المخطط. ويبدو في هذا السياق معقولاً أن يحجم نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني عن استقبال الأمير بندر بن سلطان أو الرد على إتصالاته، فقرر أن يلجأ الى قصره الفاحش في منتجع أسبن بولاية كولورادو، والذي أنفق عليه ١٣٥ مليون دولارا فقط، ولكن لم تطب له الإقامة فيه طويلاً، فقام بعرضه للبيع هو ومزرعة فارهة في لوس أنجلس بقيمة ١٤٠ مليون دولارا بحسب فايننشال تايمز البريطانية الشهر الفائت، بعد أن شعر بعزلة خانقة نتيجة تقطّع الروابط بينه وبين تشيني، الذي يعاني من وضع لا يحسد عليه بعد تهم بالفساد والمخالفة القانونية، وهناك من يطالب بمحاكمته وإقالته من منصبه، وهو وضع يشبه الى حد كبير وضع الأمير بندر، الذي يواجه إنهيار جبل ثلج عارم بعد فضيحة اليمامة.

كم من الفضائح كافية لبندر؟

فريد أيهم

نشر موقع (TPM MUCKRAKER.COM) مقالاً للكاتب سبنسر أكرمان في التاسع عشر من يونيو الماضي أثار فيه سؤالاً مفاده: كم من التحقيقات في شركة الدفاع المفضّلة لدى بندر؟ وقال بأن عبر المحيط الاطلسي تستمر قصص بالدوران حول رشوة شركة بي أيه إي سيستمز الدفاعية في بريطانيا بملياري دور خلال عشرين عاماً للأمير بندر بن سلطان.

المشلكة كما يثيرها الكاتب ليس في افتضاح أمر الملياري دولار، فذلك باب لن يغلق قبل أن تستكمل أوراق القضية، ولكن السؤال لماذا أقفل مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير الملف العام الماضي وعاد ليفتحه مجدداً في مايو الماضي، خصوصاً وأن ذلك سيتطلب من الجهات المعنية تقديم تفسيرات واضحة لكل ذلك، وسيتطلب الأمر كشفاً لمعلومات إضافية أخرى ستطال الأمير بندر الذي مازال يأمل بان تكون فضيحة الملياري دولار زوبعة في فنجان كيما يخرج من شرنقة الفضيحة.

ما لم يقل أن الاموال التي تحوّل الى حساب الأمير بندر في الفترة ما بين ١٩٨٣ ـ ٢٠٠٥ في بنك ريجز، أن الأخير يعتبر في واشنطن بيت المال المنهار المرتبط بوكالة الاستخبارات المركزية سي آي أيه.

وما هو مؤكد أن وزارة العدل الأميركية قد فتحت تحقيقاً في قضية رشى بي أيه إي. وكان مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير إتهم بي أيه إي بالرشى في ست بلدان، وهي كافية لفتح تحقيق حول ما إذا اقترفت بي أيه إي مخالفة لاتفاقية ممارسات الفساد الخارجي، وهو قانون يمنع الشركات التي تدفع رشى من السوق الأميركية.

فتح التحقيق في الولايات المتحدة سيجر بلا شك الأمير بندر الذي أساء إستغلال النظام المالي الأميركي، وسيجري التحقيق في طبيعة الدور الذي لعبه الأمير بندر في الفضيحة. وبطبيعة الحال، فإن الموقف الحرج الذي تسببته وسائل الإعلام البريطانية لمكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير في بريطانيا سيدفع بالأخير لفتح تحقيق مواز حول الرشى التي حصل عليها الأمير بندر.

في الواقع هناك عدة جهات قانونية ومالية تستعد لتنظيم ملفات دعاوى ضد الأمير بندر، من بينها لجنة الاستثمار الخارجي في الولايات المتحدة التي تستعرض خطط بعض الشركات التي تنوي إقامة مشاريع إستثمارية داخل الولايات المتحدة أو حتى إقامة مشاريع مشتركة خارج الحدود.

ما تم الكشف عنه حتى الآن يستدرج فتح ملفات أخرى وسيكون كابوني الرياض بطلها الأول، فالثغرات التي تتسرب منها الفضائح تتسع بوتيرة سريعة. فإذا ما تقرر فتح التحقيق على أفق واسع، ويكفي فيها فضيحة الملياري دولار، فإن ثمة إنفجاراً سياسياً منتظراً ستشهده بعض العواصم الأوروبية إضافة الى العاصمة الأميركية، واشنطن.

وكتبت صحيفة الفاينتشال تايمز في الثالث من يوليو الجاري بأن الأمير بندر بن سلطان قد لا يكون مهتماً جداً بما اذا كانت المزرعة التي تتخطى مساحتها مساحة البيت الابيض ستباع أم لا، فهمّه الأساسي حسب الصحيفة هو التحقيق الرسمي الذي تجريه وزارة الخارجية الامريكية في المعلومات عن تلقيه أكثر من ملياري دولار كعمولات من شركة (بي آي أي) لصناعة الطائرات والانظمة الدفاعية.

وفيما يبدو، فإن الأمير بندر الذي يعدد رهاناته في قضايا المنطقة، يبحث عن عون من حكومته لإنقاذه من ورطة الرشى. فقد كتبت صحيفة التايمز في الثاني من يوليو أن الأمير بندر الذي ينكر استلامه مليار جنيه إسترليني من بي أيه إي يواجه مشاكل مالية ولذلك لم يجد مشترياً لبيته الأغلى في تاريخ الولايات المتحدة والواقع في أسبن بولاية كولاردو بكلفة ١٣٥ مليون دولار الذي وضع في السوق منذ أكتوبر الماضي. مصادر أميركية علّقت على قرار الأمير بندر ببيع قصره ومزرعته بأنه تدبير إحتياطي تحسّباً لما قد يصدر عن وزارة العدل الأميركية التي قد تجرى تحقيقاً في دعوى الفساد المحيطة بشركة بي أيه إي البريطانية.

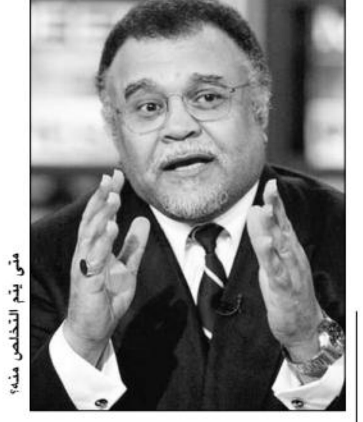
في أوروبا، ليست رشى الملياري دولاراً وحدها التي تثير قلقاً لدى الأمير بندر، فالاتحاد الأوروبي ينظر حالياً في دعوى تورّط الأمير بندر في تقديم مئات الملايين من الدولارات لجماعات إرهابية داخل العراق، وهي دعوى في حال قبولها ستفتح باباً لتحقيق واسع النطاق حول دور الحكومة السعودية في دعم مقاتلين من رعاياها ورعايا دول أخرى ينشطون في عمليات التفجير داخل العراق. وكانت مصادر في الاتحاد الأوروبي في بروكسل قد ذكرت بأنها تلقّت معلومات عن أن ميزانية تقدّر بعشرين مليار دولار يشرف عليها الأمير بندر من أجل زعزعة حكومة المالكي، وهو ما أشارت إليه تصريحات مسؤولين عراقيين كبار في التاسع من يوليو من أن أجهزة استخبارات إقليمية تسعى لزعزعة الوضع في العراق، وجاءت التصريحات متزامنة مع زيارة عاجلة قام بها وفد من الحكومة العراقية للرياض للتباحث في شأن ملف الارهاب.

وقد حذّر المالكي مراراً من تدخّل دول عربية لم يسمّها في إشارة الى السعودية ودول خليجية أخرى منها الامارات التي تسعى الى تخريب العملية السياسية في العراق. ونقلت مصادر عراقية بأن الامير بندر بن سلطان قطع شوطا كبيرا في التواصل مع مجموعات كبيرة من حزب البعث العراقي وقيادات امنية وعسكرية من بقايا النظام السابق، من خلال الأجهزة الخاصة بمجلس الأمن القومي، وخاصة موظفيها الموزعين في سفارات سعودية في عمان والقاهرة ولندن. بالإضافة الى وجود تنسيق مباشر مع جهاز المخابرات المركزية ووزارة الخارجية الاميركية بشان تطورات الوضع العراقي. وتضيف هذه المصادر أن الأمير بندر استطاع ان يصل الى تفاهم كبير مع الاميركيين واقناعهم بالعمل على تصفية جيش المهدي وزعامات التيار الصدري في العراق، بالاتفاق مع قوى عراقية، منها قائمة الدكتور علاوي وقوى أخرى لخلق كتلة سياسية جديدة في البرلمان العراقي وصولاً الى إسقاط حكومة المالكي تمهيداً لاستلام زمام الحكم في العراق.

أشغلنا واشغل العالم

بندر وفضائحه التي لا تنتهي

محمد شمس


متى يتم التخلص منه؟

أولمرت وبندر يعدّان لحرب أخرى

في زيارة سرّية عاجلة قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت الى عمان في الثاني عشر من يوليو، اليوم الذي بدأ فيه العدوان الإسرائيلي على لبنان، التقى خلالها الأمين العام لمجلس الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان.

وقد كشف المراسل السياسي للقناة الثانية في التلفزيون الاسرائيلي أن أولمرت التقى خلال زيارته لعمان الملك الأردني عبد الله الثاني في الحادي عشر من يوليو. وقال المراسل بأن أولمرت، قام وخلافاً للمعهود في العلاقات بين دولتين تقيمان علاقات سلمية، بزيارة سريّة إلى الأردن بعد إنتهاء المجلس الوزراي المصغر، وتم التشاور في عدد من القضايا مع الملك الأردني والأمير بندر بن سلطان شخصيات عربية أخرى.

وقال المراسل بأن من المقرر أن يبقى اللقاء سرّياً، ولهذا رفض ديوان رئاسة الحكومة الاسرائيلية التعليق على النبأ. ولكن تسريب النبأ جاء من الطرف الأسرائيلي الذي له مصلحة في الإشارة الى أن شيئاً ما يطبخ في الخفاء.

وأوضح المراسل أنه في المرة السابقة التي زار فيها أولمرت الأردن سراً، إجتمع مع الأمير بندر بن سلطان. وقال المراسل بأن لديه معلومات سينشرها لاحقاً، وقد تكون على علاقة بطبيعة الزيارة والأشخاص الذين التقاهم أولمرت في عمان.

تجدر الإشارة الى أن أولمرت سعى خلال قمة شرم الشيخ الشهر الماضي إلى إقناع حليفيه المعتدلين مصر والأردن بضرورة إشراك مسؤول سعودي في القمة، فيما تحدثت أبناء عن مخطط إسرائيلي لشن حملة عسكرية محدودة ضد غزة. وقالت مصادر سياسية فلسطينية بأن الملك عبد الله رفض تكرار خطأ (بيان بندر) في تموز من العام الماضي.

تطورات الوضع في فلسطين، ولبنان والعراق شكّلت أساساً لتحالف من المعتدلين العرب والدولة العبرية، حيث ينظر الى لقاء أولمرت السري مع الأمير بندر قد يطلق حرباً جديدة في المنطقة، فهل يقبل عبد الله أن يكون لبندر اليد العليا في السياسة الخارجية؟

طائرات بمليار إسترليني لوقف التحقيق في اليمامة

كشفت صحيفة إندبندنت أون صنداي في ٢٠٠٧/٧/٨ أن نواب المعارضة البريطانية طالبوا حكومة غوردون براون بتوضيح ما إذا كان السعوديون استخدموا صفقة شراء طائرات هاوك جديدة لوقف التحقيق في قضية اليمامة. وأشارت الى أن شركة الأسلحة البريطانية بي آي إيه تتفاوض مع السعوديين على صفقة تسلح جديدة قيمتها نحو مليار جنيه إسترليني لبيعهم ٦٠ طائرة من طراز هوك. وقالت إن النائب الليبرالي نورمان لامب طالب بمعرفة العلاقة بين هذه الصفقة ووقف التحقيقات في قضية اليمامة. وأضافت الصحيفة (يعتقد أن العائلة الملكية السعودية هددت بإلغاء الجزء النهائي من عقد اليمامة لشراء ٧٢ مقاتلة من طراز تايفون بمئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية ما لم توقف الحكومة البريطانية تحقيق الفساد).

مجلة (جين) المتخصصة في الشؤون الدفاعية ذكرت أن بي آي إيه تتفاوض مع الحكومة السعودية على صفقة جديدة بمليار جنيه إسترليني لبيعها ٦٠ طائرة تدريب من نوع هوك. ورأت الصحيفة أن الصفقة ستربط – في حال إبرامها – سلاح الجو السعودي وشركة بي آي إيه وسلاح الجو الملكي البريطاني ببرنامج تعاون على مدى سنوات مقبلة. وقال المحلل في الشؤون العسكرية بول بيفير إن الصفقة الجديدة تظهر عمق الصلات بين بي آي إيه والسعوديين.

وفي الاطار نفسه فإن ممثل هيئة صندوق التقاعد للسلطة المحلية ببريطانيا سيواجه شركات الأسلحة ونشاطاتها، بما في ذلك مزاعم الرشوة المثارة في وجه شركة BAE Systems، موضحاً بأن الهيئة، التي تمثل ٤٠ صندوقاً تقاعدياً لها موجودات مستثمرة بقيمة ٧٠ مليار جنيه استرليني، تضع مجموعة أسئلة ستقدمها لشركات الأسلحة في ظل سعيها لتشجيع صناديق التقاعد على الاستثمار المسؤول.

من المجالات التي سيجري السؤال عنها أسلوب الشركات في الحصول على العقود، بما في ذلك الرشوة، لافتاً النظر إلى أن هذا يجري وسط نشر مجموعة الحملة ضد تجارة الأسلحة أرقاماً تظهر أن ٧٥ من صناديق التقاعد لديها استثمارات بقيمة ٣١١ مليون جنيه استرلينيني في BAE، وقال سيمون هيل، المنتمي إلى المجموعة، قوله (لقد تراجعت سمعة BAE في الأشهر الأخيرة، ومن حق السكان المحليين وموظفي المجلس أن يعرفوا كيفية استثمار أموال تقاعد الموظفين) موضحاً أن هناك سعياً لإنهاء الإستثمار في شركة الأسلحة البريطانية.

بندر يعتكف في قصره بأسبن

تطارد لعنة صفقة (اليمامة) الأمير بندر بن سلطان الذي ذكرت مصادر صحافية ان فضائح تورطه فيها دفعته الى الاعتكاف في قصره، ونقلت مجلة المشاهد السياسي، عن مصدرين سعوديَين أحدهما في السفارة السعودية في واشنطن وآخر معارض، إن بندر ملتزم منزله وان اعتكافه يأتي في خضم الضجة التي أثارها التقرير الذي صدر أخيرا في لندن، بأن شركة الأسلحة البريطانية دفعت له مئات ملايين الجنيهات كعمولة، في إطار أكبر صفقة تسلّح في تاريخ بريطانيا.

كما نقلت عن السفير الأميركي السابق في إسرائيل، مارتن أنديك، تأكيده أن الأمير بندر مستاء لرفض الملك عبد الله المضيّ في الخطّة التي وضعها الأول للتفاوض مع إسرائيل وعزل سورية، لا بل قرّر الملك مصالحة بشار الأسد وتراجع عن الاجتماع مع الإسرائيليين. وقالت المجلة: (يبدو أن فريقاً سعودياً قرّر الرد على اعتكاف بندر، وخصوصاً الفريق الذي يقوده الأمير تركي الفيصل الذي استقال بعد مدة وجيزة من تعيينه سفيراً لبلاده لدى واشنطن، على خلفيّة زيارات بندر السرّيّة الى واشنطن وعدم إطلاع خلفه على مجريات الاتصالات).

أنقذوا السمعة والأرواح معاً

فضائح (المجاهدين!)

عمر المالكي

توصّل الأمير نايف وزير الداخلية أخيراً إلى أن المقاتلين السعوديين صيد غبي، فقد تحوّلوا إلى بضاعة رخيصة في سوق الموت السادي، فقيمة كل واحد منهم تقدّر بوزن حشوة تفجيرية، أو عبوة ناسفة. فهم معدّون للتفجير طالما أنهم مبلّغون في ديارهم بأن الجنّة أقرب إلى أحدهم من حبل الوريد.

الأمير نايف، الواقع تحت ضغوطات داخلية وخارجية، ذكّر جمعاً من أئمة المساجد والخطباء والوعّاظ في الخامس والعشرين من يونيو الماضي بأن أبناءهم معدّون للتفجير فقط، مستعيداً ما كانت تقارير صدرت قبل عامين تحدّثت عن سعوديين تمكّنوا من الفرار بجلودهم من (جنة) المقاومة العراقية البعثية القاعدية، بعد أن إكتشفوا بأنهم مصنّفون ضمن قائمة (العبوات البشرية)، وليسوا مقاتلين، وقد نشرت تصريحات بعضهم على شبكات الإنترنت.

في التاسع عشر من يونيو الماضي، تشققت قشرة تنظيم (فتح الاسلام) عن حقائق عنقودية مثيرة للإهتمام الإعلامي لبنانياً وعربياً ودولياً، فقد بدا الجميع أمام ظاهرة محيّرة، فثمة خزّان بشري ينفجر فجأة في مملكة آل سعود وتصل تموجّاته الى بقع متناثرة على خارطة جغرافية مفتوحة. الحيرة التي رافقت ظاهرة (فتح الاسلام) تكمن في المشاركة السلفية السعودية اللافتة، وهي مشاركة تفوق البعد العددي، بل الحيرة تكمن بدرجة أساسية في الحوافز الأيديولوجية التي حملها هؤلاء الذين حلموا بمشاريع موت من نوع خاص، موت لافت، موت مفزع، موت يبدّد أشلاءهم وأشلاء من يقعون ضمن دائرة القوة التفجيرية لأجسادهم المقنبلة.

يجهلون الخارطة الجغرافية، ومواقع القتال، وقد يضلّون الطريق الى ساحة القتال، فهم خرجوا ليموتوا وبأي طريقة طالما أن ثمة هاتفاً يخاطبهم بأن أفضل الموت القتل في ساحة الجهاد، ولكن أين؟ ليس مهماً، طالما أن الأعمال بالنيّات وإنما لكل إمريء ما نوى.. هذا هو نهج التلقين السلفي الجهادي، الذي يتحوّل الى أفضل طعم بيد محترفي السياسة، فقد وقع هؤلاء على كنز بشري ثمين لا يعوّض، فبهم يقاتلون خصومهم، طالما أن هناك من يريد بلا وعي (الشهادة في سبيل الله)! وأي جنة تلك التي تفتح أبوابها للأغبياء والبلهاء الذين يقرضون الأذكياء عقولهم ليشتروا به جنة وهمية، لم يعدّها الله للذين لا يعقلون، أو الذين خاضوا في الدماء البريئة والنفوس المعصومة بإسم التوبة الكاذبة من ماض حافل بالمعاصي والآثام، وكأن الجنة ملاذ المجرمين. وقد أبلغت مصادر الجيش اللبناني بأن من هؤلاء التائبين قد وجد من يشرعن له استعمال مخدّر الأفيون مخلوطاً بالتمر، الذي عثر عليه بكميات في محاور القتال داخل مخيم نهر البارد.

خرجوا من ديارهم، على وقع تحريض من أعلى وأدنى، فواحد يقول لهم دونكم القوم الذين يتواطئون مع الصليبيين ليخرجوكم من دياركم، وآخر يزيّن لهم القتل والموت في طريق ذات الشوكة، وآخر يفتح لهم أبواب الجنان لتستقبلهم حور العين، فيكتشفوا فيما بعد أنهم قد أصيبوا في كرامتهم، وفي عقولهم، وأخيراً في أرواحهم، ولو كان المحرّضون صادقين فيما قالوا لكانوا أولى بالبروز الى مضاجعهم من أولئك الذين أغروهم بالهرولة الى الموت العبثي.

> **لو كان مشايخ الوهابية صادقين فيما قالوا لكانوا أولى بالبروز الى مضاجعهم من أولئك الذين أغروهم بالهرولة الى الموت العبثي**

وفي تقديرنا أن ثمة فضيحة تنتظرنا في قادم الأيام، وسيكتشف الكبار قبل الصغار حجم الجريمة التي اقترفها السياسي والسلفي الجهادي حين أخرجا الشباب من بيوت آبائهم وأمهاتهم ليموتوا في (غزوات وهمية). فمهما رخصت أرواح هؤلاء الشباب فإن موتاً مهيناً سادياً وغبياً يصيب آباءهم في صميم كرامتهم، فهي ليست موتة كريمة، فهم ضحايا وعي مأزوم وفعل غير راشد.

وما جرى في العراق، ومواقع أخرى يتحوّل فيه الشباب السلفيون الى مجرد قنابل بشرية، يجري تكراره في لبنان المكشوف إعلامياً، وهناك تروى سيرة طويلة عن شباب لم يبلغوا الحلم السياسي، يطأون بأقدامهم أرضاً لا تعرفهم ولا يعرفونها، ودونما إدراك للمكان الذي يجبرون على خوض معاركه، والإنخراط في صفوف مقاتلين يلتقونهم لأول مرة، ويبايعون أميراً لا يحفظون ملامح وجهه، فضلاً عن سيرته الماضية.

أبلغوا قبل ساعة الصفر الجهادي بأن ثمة ساحة جديدة قد أينعت، وصدرت الأوامر بالإنتقال الى حيث يأمر صاحب الأمر الخفي قبل الظاهري. جاءوا تحت عنوان تشكيل خلايا جهادية عنوانها القاعدة التي باتت مظلة مفتوحة الأبعاد، في حلقات تعقد بعضها بعضاً ويتيه الداخل فيها بوابة الخروج منها، فقد تعددت القواعد والموت واحد.

أموال طائلة، وتجهيزات الكترونية معقّدة، ومعدّات تقنية تشاهد لأول مرة في لبنان، كلها معطيات أثارت دهشة الأجهزة الأمنية وصعّدت فضولها الأمني للبحث عن خبايا أخرى قد تكون أشد خطورة، فهذه المعطيات لا شك أنها تتجاوز حجم خلية صغيرة مؤلفة من عدد قليل من العناصر، ولا شك أيضاً أن هذه الخلايا تحظى بدعم جهة ما محلية أو أجنبية تستهدف ما هو أكبر من تفجير هنا أو إغتيال هناك.

لقد حرّكت قصص المقاتلين السعوديين الأموات والأحياء في لبنان والعراق ومناطق أخرى من العالم مشاعر الشفقه المختلطة بإحساس متفجر بالكرامة المطعونة، فثمة ما أصاب الكرامة لدى القاطنين في البلد الذي ينتمي اليه المقاتلون، تدفع بهم لأن يغرقوا الفضاء العام بكمية هائلة من الاسئلة. فبين من تساءل عن: من أرسل السعوديين الى لبنان؟ فيما تساءل آخر عن صورة تشوّهت لبلد بقاطنيه بفعل

ما أحدثته ساديّة المقاتلين وبساطة تفكيرهم. ففي مقالة بعنوان (صورتنا!!) نشرت في (الحياة) في ٩ يوليو، تساءل جميل الذيابي: (لماذا يحاول الشباب السعودي تغيير العالم بالفكر الإرهابي المتطرف، ونشر الموت في كل أطرافه؟ لماذا يجبرون العالم على ألا يرى الشعب السعودي سوى أنهم أجساد قابلة للانفجار في كل مكان؟). ويعلق على المشهد التشويهي بقوله: (أن هؤلاء الشباب الذين قُتلت أدمغتهم وجُمدت مشاعرهم الإنسانية وغُرر بهم، باتوا يمارسون القتل والتفجير والتدمير من حيث لا يعلمون، وهذه مصيبة أن تذهب العقول وتبقى الأجساد تحرق العالم.. وأنهم لا يزالون يشكلون صيداً سهلاً للمنظمات الإرهابية، وموراداً سخياً متجدداً لتزويد تلك المنظمات بالمتفجرين والمنتحرين في محارق الموت، فما المبرر لاستمرار تبني السعوديين للفكر الإرهابي المتطرف؟). ويحمّل الذيابي المؤسسات التربوية من مداس وجامعات في تحصين عقول الشباب ضد المتطرفين والإرهابيين وكذلك الأباء الذين لا يعلمون أين هم أبناؤهم، أو الذين يزيدونهم تشدداً وتحريضاً على الآخر، أو دور المسجد والخطب المتسامحة التي يجب أن تعظم من سلوك وشعيرة الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن. لا أعتقد أن هناك سعودياً يريد أن يكون معزولاً ومرفوضاً ومنبوذاً من العالم، لكن إذا لم نهب جميعاً من أجل تصحيح مسار شبابنا، ومساعدتهم لتغيير طرائق تفكيرهم، فستظل صورتنا ومكتسباتنا مهزوزة أمام العالم.

وفي مقالة بعنوان (أي إسلام يريدون له فتحاً) تساءل سعد عطية الغامدي في صحيفة (الوطن) في العاشر من يوليو: (هؤلاء الشباب الذين يخرجون من بين أهليهم ويتركون وراءهم آباءهم وأمهاتهم وإخوانهم وأخواتهم وربما أزواجهم وأطفالهم وتعليمهم الذي قطعوا فيه شوطاً بعيداً أو قريباً، هؤلاء ماذا يريدون من خروجهم هذا؟ وأي نفير يجيبونه؟ وأي هدف يضحون من أجله بكل شيء؟ وهل يدركون حقيقة ما يقومون به أم إنهم واقعون تحت تأثير مخدر فكري يعطل حاسة التمييز بين الحق والباطل والحسن والقبيح والمعروف والمنكر والجهاد السليم والجهاد السقيم؟ إنها أسئلة تستحق الوقوف عندها والبحث عن إجابات لها).

ويواصل الغامدي طرح مزيد من الأسئلة الحائرة: (من هم الذين يتربصون بهؤلاء الشباب ويغررون بهم ويحثونهم على الخروج إلى المجهول ومقارعة الخصوم الوهميين والانقطاع في الأرض تحت رايات لا يعرف هؤلاء الشباب من يرفعها ولماذا يرفعها؟ ولماذا لم يتم الكشف عن هؤلاء المجندين المجهولين وأساليبهم ممن تراجعوا بعد التغرير بهم وقد عرفوا أن الطريق كان خاطئاً والوجهة غير معروفة والجهاد مغشوشاً؟ أهي المواثيق والعهود؟ أم التهديد والوعيد؟ أم الجهل بالذي يجري حتى من الأطراف الوالغة في هذا السبيل؟).


نهر البارد: أحد روافد الوهابيين الى الجنة!

الغامدي الذي ترك مساحة مفتوحة لإجابات يعجز عن تقديمها، كما هو شأن كثيرين أصيبوا بحيرة وضع إستثنائي لا يعرفون له بداية ولا يتوقعون له نهاية سعيدة، فترك للمستقبل مهمة البوح عما يجري في الحاضر: (ربما تكشف الوثائق الغربية بعد عشرات السنين أسراراً نجهلها ويجهلها هؤلاء المغررون والمغرر بهم اليوم، ربما لا نعرف ولا يعرفون أن الشبكة أو الشبكات لها مفاتيحها وأزرار التحكم فيها هناك ولا يوجد هنا إلا المخدوعون الذين يحسبون أنهم يتقربون إلى الله سبحانه بما يقومون به، وربما تخدعهم التسهيلات التي يظنونها كرامات وعلامات تيسير فيغرقون أكثر في غياهب المجهول الذي يكشف عن جريمة جديدة ومعركة جديدة تفت من عضد الإسلام وتصيبه في مقتل).

ستكشف يوماً ما جريمة إقترفها السياسي والسلفي الجهادي حين أخرجا الشباب من بيوت آبائهم وأمهاتهم ليموتوا في (غزوات وهمية)

ويطلق الغامدي مخياله المحفوف بشكوك حاضر يزداد غموضاً ولكنّه يجيش بعلامات إستفهام محشورة في ثنايا أمر جلل يكاد من فرط خطورته أن يعجّل بقذف ما فيه من حقائق نتنة: (حين تطرح وثائق المعلومات الغربية التابعة لأجهزة الإستخبارات في هذا البلد أو ذاك بعد عدد من السنين قد لا تقل عن الثلاثين يكتشف اللاحقون أن السابقين إنما كانوا مجموعة من الصغار يلعب بهم الكبار، وأن الهدف ضرب نظام أو مجموعة أو شخص أو دولة أو تنظيم وليس كما حسب المخدوعون أنها خدمة الإسلام وأنها نصرة المسلمين وأن العملية كلها ليست إلا فصلاً في مسرحية تتكرر ولكن المخرجين والممثلين والجمهور يتغيرون وتبقى القصة هي القصة وتظل القضية هي القضية).

ويعيد الغامدي طرح الأسئلة مجدداً، ليجعل الملف مفتوحاً بانتظار من يقفله على إجابات حاسمة: (ما الذي أخرج من هم دون الثانية أو الثالثة والعشرين من الرياض والمدينة والباحة وبيشة والأحساء وغيرها من مناطق المملكة حتى يقتلوا في مخيم لا يعرفون عنه شيئاً، بل ربما أن بعضهم لم يستخرج جواز سفر إلا من أجل رحلة الدفن في مقبرة جماعية لا يعلم عنه أحد ولا ينتظر عودته في أي وقت أحد، وما هي العقيدة التي عاهد عليها ربه سبحانه وتعالى حتى يعيش لأجلها منتصراً أو يموت في سبيلها محتسباً نفسه شهيداً، وما هي أدبيات هذا الخروج الهالك).

ويرسم الغامدي خطاً دقيقاً بين مشاريع الموت هؤلاء في مشاريع خارجية وبين المقاومين الحقيقيين: (قد يعذر الناس المقاومين المدافعين عن أوطانهم بل ربما وجدوا من كثيرين تعاطفاً وتأييداً وإكباراً لأنهم يواجهون غازياً، لكن الذهاب إلى غاية أخرى وتحت راية أخرى تجعله مهزوماً من اللحظة التي يعرف فيها أنه مغرر به، لكنه لا يجرؤ حينئذ على العودة وإعلان الخطأ والرجوع عن الحياة التي بنى عليها مستقبله، فيرضى حينذاك بأي مهمة في سبيل الحفاظ على توازن فكري في حده الأدنى).

وبالرغم من عدم وجود إجابة، يطلق الغامدي دعوة مفتوحة الى من يحمل قدراً من وعي وضمير: (وإلى أن يتم الكشف عن شبكة تجنيد الباحثين عن أي غزوة في أي مكان تحت أي راية، فإن على كل عاقل أن يسهم في تحقيق قدر من الانضباط بالإيضاح وبالسلوك الجميل وبالسعي في تحقيق مصالح الأمة من علم وعمل ومنافسة وتقوية جبهة داخلية ولا يتراجع مهما كان الخلل كبيراً والإحباطات عالية والفساد واسعاً، فإن ذلك أرحم بكثير من المجهول الذي يقود إليه مجهولون).

آلاف المقاتلين عبروا الحدود تحت سمع رجل الأمن الأول وبصره

رجل الأمن والدعوة وشفافية الخوف على الكيان

خالد شبكشي

حافظ الأمير نايف، وزير الداخلية والقطب القوي في الجناح السديري، على خط سيره التقليدي في معارضة أي خطوات إصلاحية تؤسس لأوضاع داخلية جديدة. بدأت بتسديد ضربة قاصمة لمكانة الملك عبد الله وللتيار الإصلاحي في السادس عشر من مارس ٢٠٠٤ إثر اعتقال مجموعة من الإصلاحيين والذي مهّد لمرحلة نكوص تمثّلت في سلسلة تدابير أمنية ترجمت في أولى تطبيقاتها بانكماش حاد لهامش حرية التعبير في الصحافة، وإغلاق عدد كبير من المنتديات والصالونات الثقافية الأهلية، وحملة تهويل واسعة ضد الإصلاحيين..كلها تدابير أسبغت على الأمير نايف صفة الحارس الأمين على تقاليد الحكم الملكي المطلق.

ومجدداً يؤكّد الأمير نايف بأنه وفيٌ لموقفه التقليدي، الذي بشّرنا ذات مقال لجاسر الجاسر في موقع (إيلاف) الالكتروني قبل نحو ثلاثة أعوام بأن وزارة الداخلية تقود التغيير في المملكة، فقد أفصح الأمير عن مواقف لا تقبل الجدل في موضوعات الساعة: حقوق المرأة، سلطة المؤسسة الدينية، حرية الصحافة، الانتخابات، المنتديات الثقافية. وكلها موضوعات التزم حيالها الأمير نايف موقفاً سلبياً للغاية، فهو ضد قيادة المرأة للسيارة دع عنك مشاركتها في العملية السياسية (التي مازالت محتكرة ذكورياً وعائلياً وفردياً)، وهو مع دعم المؤسسة الدينية وذراعها الإجتماعي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الجهاز المدلل لدى الأمير نايف والذي يدافع عنه بلا حدود، وضد حرية الصحافة (نشير الى التعميم الذي وصل الى الصحف المحلية يونيو الماضي بلزوم الكف عن توجيه انتقادات لرجال الهيئة)، أما المنتديات الثقافية فقد صدرت أوامر صارمة من أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية بإغلاق مايربو عن ١٠٠ منتدى ثقافي في مناطق مختلفة من المملكة، فيما تم إجبار عدد من القائمين على المنتديات على توقيع تعهّدات بعدم مزاولة نشاطات ثقافية حتى صدور تعليمات بهذا الصدد.

في التفاصيل، خرج الأمير نايف في الثاني من يوليو، ليبدد ما اختمر في الذاكرة الإصلاحية القريبة بأن لا انتخابات برلمانية قريبة. فقد سخر الأمير نفسه من انتخابات نصف أعضاء المجالس البلدية، واعتبرها مجرد هراء وليست بشيء يستحق الوقوف عنده، فلم تكن أكثر من قفزة بهلوانية في الهواء. فهو يعبّر عن صميم عقيدة موروثة يراهن على استمرارها مادام حيّاً وما أسعفته القدرة، فهو نموذج لرجل الأسرة الحاكمة الوفي لأعرافها، والذي يرى من واجبه الدفاع عن كيان يعتقد وأفراد أسرته بأنهم صنعوه بمحض قوتهم الخارقة. فهو يرى بأن أي تغيير في بنية السلطة بما ينطوي على توسيع دائرة الشراكة في العملية السياسية وصناعة القرار يعني من وجهة نظره تنازلاً عن حق خاص. وطالما أن الأمر كذلك، فهو يتمسك تعنّتاً وعناداً بمواقف يرى فيها تكليفات عائلية ضرورية من أجل تسوير الحق ـ الملك.

يصدر الأمير نايف، كما بقية الأمراء، عن

مقتفياً سيرة والده، الأمير نايف يحذّر الدعاة مما استحثهم عليه بالأمس فقد بات التكفير خطراً على الدولة بعد أن كان مصدر توحيدها

رؤية غائرة في القدم يعبّر عنها بالحق التاريخي أو الإلهي، ما يحول دون القبول بمبدأ تقاسم السلطة. من المتوقع، في هذه الحال، أن يستبعد إجراء إنتخابات مباشرة لأعضاء مجلس الشورى، وهو تصريح علني يأتي بعد أيام من إشارات أطلقها الملك عبد الله تفتح الباب على إحتمال الوصول الى هذا الخيار في يوم ما.

الأمير نايف يرى بأن الملكية المطلقة ليست مجرد نظام حكم بل هي قيمة عائلية مقدّسة، وهي رؤية تلقي الضوء على كثير من مواقف الأمراء، وهنا أيضاً تتكشف المناكفة العنيدة ضد رغبة الاصلاحيين في الانتخابات البرلمانية أسوة بدول الخليج الأخرى.

فهو حين يذهب الى مجلس الشورى، ويلتقى بأعضائه المختارين بعناية يعتبر مجرد اللقاء أمراً هاماً، فكيف يصل هؤلاء الى المجلس هو الأهم في نظر الأمير، وهنا يسلّط الضوء على القضية الافتراقية أي في الوسيلة التي يصل فيها الأعضاء الى المجس، فبين أن يختارهم الشعب أو يتم تعيينهم من قبل الملك وقلة من الأمراء الكبار، بمن فيهم الأمير نايف ترتسم حدود العلاقة بين الدولة والمجتمع.

في حديث وزير الداخلية لأعضاء مجلس الشورى ما يلفت الى أنه يتحدث عن الوضع الأمني الداخلي في ضوء التهديد للنظام السياسي، فهو لا يفرّق بين مطالب سلمية بالإصلاح السياسي وتفجير انتحاري ضد منشآت عامة مدنية أم عسكرية. يقول الأمير بأن المملكة ألقت القبض على ثلاثة آلاف عنصر من الجماعات المسلّحة، على علاقة بعملية قامت بها شبكة القاعدة العام ٢٠٠٣ لاسقاط العائلة المالكة. ويقول أيضاً بأنه منذ العام ٢٠٠٦ تم الكشف عن مخططين على الأقل لضرب منشئات نفطية رئيسية في المملكة. كما كشف عن إنشاء قوة مؤلفة من ٣٥ ألف عنصر لحماية المنشئات النفطية والصناعية. إجراء يندرج في سياق التدبير الأمني الذي يجري توظيفه في كل تطوّر داخلي بصرف النظر عن طبيعته.

إذاً، فإن وصفه بـ (رجل الأمن الأول) صحيح كونه يعبّر عن توجّه أحادي لدى الأمير نايف في مقاربته لمشكلات ذات مظهر أمني ولكن بمحتويات متعددة: إقتصادية، سياسية، إجتماعية، فكرية. وبالرغم من أن الأمير بدا كما لو أنه تخلى عن نهج إختزالي يكبسل المشكلة في بعدها الأمني المحض، إلا أن ذلك لم يترجم في تدابير غير أمنية. فقد عثر الأمير على مفتاح الحل

ولكن لم يستعمله، حين قارن بين نهج الخوارج في عهد الخليفة الراشد علي بن أبي طالب ونهج الجماعات السلفية الجهادية المعاصرة، ولكن المقارنة محقونة بهاجس الخروج على الدولة ليس إلا وليس على النهج التكفيري الذي إعتمدته حركتا الخوارج القدامى والجدد.

في لقائه مع جمع غفير من الدعاة ورجال الدين السلفيين في التاسع عشر من يونيو الماضي، يستدعي الأمير نايف صورة تاريخية لا تخلو من إنتقائية حين ذكر بالخوارج كحركة إعتراضية على الدولة القائمة، منبّهاً الى تعاظم خطر نظرائهم الحاليين بقوله (نحن نواجه الآن أكثر وأكثر.. والمؤلم لنا جميعاً أن هؤلاء هم أبناؤنا ضُللوا فضلوا.. ونحن نعايش واقعاً لا مجال للظن فيه بأي حال من الأحوال.. هل تقبلون أيها الإخوة أن يكون في مجتمعكم أناس يكفرونكم ويكفرون دولتكم ويكفرون ولاة أمركم؟).

وكان واضحاً تشديده على تكفير الدولة ورجالها، ولكن ما يغفل عنه أن التكفير ليس هوية جماعة محددة، بل هو نهج طغى وتحوّل الى أداة توليد الدولة وضامن وحدة السلطة، وهناك من يستمع الى خطاب الأمير نفسه ويتبنى النهج ذاته، وإن لم يشهر سلاحاً يترجم به نهجه التكفيري، بل إن مناهج التعليم كانت منسوجة بفكرة تكفير المجتمعات والمذاهب، كما عبّر عنها بوحاً كتاب (التوحيد) للشيخ صالح الفوزان، قبل أن يصدر قرار بسحبه من التداول المدرسي في منتصف التسعينيات، وهو الشيخ الذي تدور حوله حالياً شبهة تكفير شريحة من المجتمع تحت مسمى (الليبراليين) فيما لا تزال فتاوى التكفير، وكتب التكفير، ومنشورات التكفير، وخطب التكفير، وحصص التكفير، تموج بين أهل الدعوة السلفية. فما عساه يقول عنها، وهي المسؤولة عن تخريج شباب يرى في قتل الجار أقرب القربات الى الله، وهي أفضل عنده من قتال اليهودي والنصراني، بالرغم من ألا فضل في قتل من لا يظاهر العداء ولم يخرج من الديار، بل أمر ربنا بالبر والقسط لهم.

وما عساه يقول في أن من يُرجى منهم النصح للشباب الضال المضلل أنهم أنفسهم يجهرون دون وعي بتكفير الآخر، وإن بعضاً ممن تخرجوا على أيدي (لجنة المناصحة) شهروا السلاح مجدداً وبعنفوان غير مسبوق في بقع أخرى، مثل العراق ولبنان، فهل أصبح خطر التكفير مقتصراً على الدولة فحسب، فإذا أهلك الحرث والنسل في الخارج يكون مباحاً وربما محموداً.

آلاف المقاتلين السلفيين عبروا الحدود تحت سمع رجل الأمن الأول وبصره، ولم يرف له جفن، ولسان حاله يقول اللهم حوالينا ولا علينا، وليكفونا شرهم، ليشيعوا الخراب ويسفكوا الدماء لأن من خالطهم خبل عقدي قد أوعزوا إليهم إنما يأتون على ديار ملئت كفراً، ونصبت على ترابها الاصنام والأزلام التي تعبد من دون الله، فجعلت لكم دار حرب، تغمسون سيوفكم في دمائهم، وتستحلون نساءهم، وتحتلون ديارهم.

أليس هؤلاء ثمار فاسدة سقطت من غصن تدلى خارج الحدود من شجرة الدعوة السلفية التكفيرية، فهل نعيب ثمارها ونهمل الشجرة التي أنتجتها.



المرافع الأول عن الوهابية وعنفها

ونسأل وإياكم من أين تعلم هؤلاء قتل الأبرياء، لو لم يكن في منهج الدعوة السلفية ما يجيزه، باعتبارهم مدرجين في خانة الكافرين أو أعوانهم، ومن أوحى إلى قراصنة المقاومة العراقية أن أبنائنا الذين يذهبون الى العراق يستعملونهم للتفجير فقط وهم الذين يفجرون. وعلى حد قوله: (السعوديون يؤتى بهم من أجل أن يفجروا. إما أن يربط نفسه بحزام ويفجره في مكان عام أو يقود سيارة ويقتحم بها مكاناً ويفجرها. من الذي يموت. هل يموت مسؤولون؟

الأمير نايف يرى في الملكية المطلقة ليست مجرد نظام حكم بل قيمة عائلية مقدّسة، ورؤية لرفض التغيير والاصلاح

هل يموت جنود من أي جهة كانت؟ لا، الذين يموتون أبرياء سواء أكانوا رجالاً أو نساء أو أطفالاً. هل ترضون لأبنائكم أن يكونوا أدوات قتل؟ هذا هو الواقع ثم من يسلم منهم من القتل يعود الينا بأفكار ضالة. ضالاً مضللاً ويحاول أن يطبقها في مجتمعنا). جميل هذا الإقرار المتأخر، وجميل أيضاً أن يأتي على لسان من أسمعه القاصي والداني حقيقة أن الخيار الأمني وحده ليس الحل، وأجمل منه أن يوجّه خطابه الى المسؤولين عن نشر الفكر الضال، ومنهم من إستمع إلى خطاب المسؤول عن الأمن.

تصوّروا أن بلداً يصدر منه ما يربو عن خمسين ألف خطبة دعوية أسبوعياً كيف يكون حال شبابه الذين يستمعون الى خطب تدعو بالثبور وعظائم الأمور على أهل هذا الزمان، وتبشّر بويلات جسام تصيب من نكص على عقبيه في ساحة الجهاد ومحاربة أهل الكفر والضلال.

ربما تكون من المرات النادرة التي يتحدث فيها الأمير نايف بهذه الصراحة أمام جمع يعتبره الحليف الإستراتيجي له وللدولة معاً، وهو جمع يبادله الإحساس ذاته، فهو ظهير قوي للمؤسسة الدينية بكل إشتقاقاتها. إلا أن ما يلزم الإشارة إليه أن هذا الحديث المفتوح ليس معزولاً عن تطوّرات بالغة الخطورة أملت هذا النوع من المباشرة والشفافية، فرسل الموت في العراق ولبنان وأفغانستان قد قلّصوا هامش المناورة والهروب من المسؤولية، وقد حذّر مسؤولون عراقيون ولبنانيون وأوروبيون بأن المتدافعين نحو حفلات الموت يحملون أثقالاً من فكر سلفي تكفيري جاءوا به من منشأه الأصلي، أي نجد، وأن رحلة العودة الى الديار قد أزفت، وهم عازمون على فتح أبواب الجحيم على أهلها حكاماً ومحكومين. ولذلك كان ضرورياً أن يخاطب الأمير نايف الدعاة وحملة الفكر التكفيري بقدر من الشفافية والمباشرة كيما لا يتحوّل المجتمع الدعوي الى حاضنة للعائدين والمشرعنين لمشاريع جهادية محلية قد تشعل البلاد حروباً وغزوات لا قبل لدولة هشّة بها.

فهو من منطلق الخوف على الكيان، والحق التاريخي يخاطب قوماً طالما أطلقت أيديهم وألسنتهم للنيل من خصومهم في الداخل والخارج، ولكنه يقف كما والده عبد العزيز حين كفّ أيدي الأخوان بعد أن أنهى مهمته المرسومة بإقامة الدولة، فهو يحذّرهم اليوم مما استحثهم عليه بالأمس بأن يبدلوا وجهة سلاحهم الفكري الى حيث تكون مصلحة الكيان، فقد بات التكفير خطراً على الدولة بعد أن كان مصدر توحيدها.

ورحل صانع الملوك

يحي مفتي

كـان محظـوظـاً أنـه لم يـكـن يملك مـن أمـر الدولة شيئاً.

أمضى عبدالله، الملك الحالي، نحو أربعين سنة ليحكم، أي منذ توليه رئاسة الحرس الوطني في الستينيات الميلادية الى أن أصبح ملكاً قبل عـامين، في ٢٠٠٥/٧/١١، حـتـى أن نـكـتـة سعودية انتشرت أثناء مرض الملك فهد تقول أن ولي العهد آنئذ عبدالله طلب تغيير إسمه لدى إحدى الدوائر الرسمية واختار اسم (أيوب).. وهـنـاك في الدائرة فـاجـأه تـواجد الملك فـهد، فسأله عن سبب ذلك، فقال أنه هو الآخر يريد تغيير اسمه الى (نوح)!

كان أخوة عبدالله ينظرون اليه باستخفاف بـالـغ، ونقصد بإخوته: السديريين السبعة، أي فهد وأشقائه، من أبناء حصة السديري.

وكان عبدالعزيز التويجري الذي توفي الشهر الماضي عن عمر قارب المائة عاماً، هو صانع (الملك عبدالله)، وقد كافأه بأن جعل كل أولاده مـقـربين مـنـه، يـحـيـطـون بـه إحـاطـة السـوار بالمعصم!

التويجري الأب كان داهية بحق، صنع نفسه كما صنع الملك عبدالله. كان مخلصاً للملك مذ كـان الأخير أميراً مـغـمـوراً، وهـو الـذي أقـنـعـه بـالإحـتـفـاظ بـالحرس وتطويره، لأنـه الوسيلة الوحيدة التي تضمن له الوصول الى الحكم.

كـانت تـلـك الـقـاعـدة الأولى التي اعتمدهـا الداهية التويجري، الذي لم ينل أي تعليم رسمي، لكن وعيه السياسي سبق عشرات من الدكاترة والمتعلمين! كـان بـفـطـرتـه نصف البدوية ذا قابليات كبيرة، ووعى السياسة منذ كان صغيراً يتيماً. كان يتحدث عن شيخ أو رحالة نجدي من أبـنـاء قريـتـه طـاف الدنيـا، وقد لفظته القرية (المجمعة) فـعـاش خـارج حدودهـا مستظلا بشجرة. عـنـد ذاك الـرجـل سـابـق زمـانـه وعـيـاً وموقفاً تعلم التويجري الأدب والسياسة وعلم الإجتماع ـ كما يقول. أصبح التويجري مسؤول بيت المال في القرية خلفاً لأخيه، وتدرج في المناصب القليلة الصغيرة، لكن طموحه كان عـالـيـاً، ووعيـه لـلأحداث جعلـه يستغل الفرص. كان بحاجة الى رجل يختفي وراءه يصنع به مجده، ويصـنـع مجد مـن يـقـف خـلـفـه. فـحـانـت الفرصة في بداية الستينيات حيث اهتبل الفرصة السياسية المشوشة في تلك الحقبة وعقد صفقة العمر مع عبدالله، الذي اقتنع بكفاءة صاحبه، واهتدى بمشورته، ولم تغمض عين المشير إلا مـؤخـراً في شـهـر يـونـيـو الماضي.



عبدالعزيز التويجري

كما توقع التويجري، تطورت أهمية الحرس الـوطـنـي شـيـئـاً فشيئـاً، وبمقدار تزايد أهـمـيـتـه تزايدت قوة رئيسه، وهو الملك الحالي، الذي لم يتخلى عن جهاز الحرس (العسكري) حتى بعد أن أصـبـح مـلـكـاً، شـأنـه في ذلك شـأن ولي عـهـده سلطان الذي مازال محتفظاً بوزارة الدفاع حتى اليوم منذ عام ١٩٦٣م!

كان الجناح السديري يدرك حساسية الوضع طالما أن في ذهنه إخراج عبدالله من الوصول الى العرش. وحاول عبثاً أن يقنعه بالتنازل عنه لصالح أحد من أبنائه، لكنه لم يفعل، وهدد بأن الحرس خط أحمر!

ومـن خـلال الحرس الـذي أشرف عـلـيـه من الـنـاحـيـة الفـعـلـيـة الـتـويـجـري الأب، فصار نائب رئيس الحرس الوطني المساعد، استطاع الداهية التويجري أن ينسج علاقات عبدالله بالقبائل، ثم بالتيارات الثقافية والإعلامية والشخصيات العامة الداخلية والخارجية.

الحرس كان صمام الأمان لوصول عبدالله الى الحكم. وهـو ـ فـيـمـا يـبـدو ـ صـمـام الأمـان لاستمراره في العرش اليوم.

الـقـاعـدة الـثـانـيـة الـتـي هـنـدسـهـا الـتـويـجـري الراحل، هي أن لا يصطدم عبدالله مع إخوانه السديريين الحاكمين، والفلسفة وراء ذلك كانت واضـحـة: إن مـنـافـسـتـهـم تظهره بمظهر الخطر عـلـيـهـم، فـيـسـعـون لـلـتـخـلص مـنـه مبكراً. كـان التويجري ينصح عبدالله بأن الوقت عامل مهم، وأن من الضروري تنسيج وضعه داخل جهاز الدولة خطوة خطوة، وأن لا يتعجل النتائج. على عبدالله الإنتظار ريثما تسقط التفاحة في حضنه بعد نضوجها. اما المنافسة المبكرة فهي خطر عليه، وهو ـ أي عبدالله ـ ليس مستعداً لها، ولا يملك مقومات مواجهة الحلف السديري القوي الـقـابـض عـلـى معظم أجهزة الدولة، بل كلـهـا تـقـريـبـاً، ولم يـفـلـت مـنـهـا إلا الحرس الـوطـنـي بصورة من الصور.

إن عدم تـدخـلـه الـقـوي في شـؤون الـدولـة، وكأن عبدالله منعزلاً لم تكن إلا خطة تويجيرية صـائـبـة بمقـايـيس الصـراع عـلـى السلطة بين أجنحة الحكم. فعدم التدخل يساعد على منع الـسـديـريـين مـن الـتـدخـل في حـريمه الـخـاص (الحرس الوطني). ثم إن عدم التدخل يتيح فرصة لهم أن يتقووا وفي نفس الوقت أن يخسروا بسبب تلوثهم بالسلطة، وبسبب فسادهم الكبير، وبسبب أخطائهم المتكررة.

وهـكذا كـان. لقد ظهر عبداللـه وكـأنـه غير معني بالدولة إلا في المناسبات الرسمية، وكأنه لا وجود له ولا قيمة لرأيه. لا تسمع له تصريحاً ولا رأياً في قضية، ولا وجهة نظر مختلفة عما كان يقرره فهد، حتى حين كان هذا الأخير ولياً لعهد الملك خالد.

بـالـطـبـع فـإن الإنعزال نصف القسري، عن شؤون الدولة جعل عبدالله ضعيف الخبرة بشكل عام، كما ضعيف الإمكانات المادية، وبالتالي لم تـتـوسـع قـاعـدتـه داخل جـهـاز الـدولـة ولا خارجها على نحو واضح ومثير.

الـقـاعـدة الـثـالـثـة الـتـي أدارهـا بـحـذاقـة التويجري الأب، تتعلق بعلاقة عبدالله بإخوانه ـ أولاد الملك عبدالعزيز وأبـنـائـهـم ـ أي بـأجـنـحـة العائلة الأخرى. كان مهماً بالنسبة للتويجري أن يضع عبدالله قدمه على السلّم، وقد أقنعه في البدء ـ في عهد فيصل ـ بأن يقبل منصب رئيس الحرس الوطني، وإلا فإن عبدالله ـ الملك الآن ـ كان زاهداً يومها في منصب بدا وكأنه لا أهمية له، في حين أن فيصل ـ الملك، كان يريد توزيعاً من نوع ما للسلطة داخل العائلة المالكة، وكان يـدرك بـأن الجـنـاح الـسـديـري هـو الأقـوى والمسيطر، وحاول تحجيمه بقدر ما، لكنه لم يستطع، بل أن ذلك الجناح ـ السديري، متورط بصورة أو بـأخـرى في قـتـل فـيـصـل في نـهـايـة

الأمر.

حين قبل عبدالله رئاسة الحرس الوطني، وما يتبع مهمات الحرس الوطني من حماية لمنشآت حكومية بعينها، كوزارة المالية ومؤسسة النقد، وهي مهمات كان قد قررها فيصل نفسه تحسباً للظروف، فإن عبدالله كان قادراً على التمدد لو أراد الى فضاء آخر أكثر أهمية، لكنه لم يفعل ذلك، وانتظر حتى مقتل فيصل في مارس ١٩٧٥، على يد أحد الأمراء (فيصل بن مساعد بن عبدالعزيز).

يومها كان ما جرى حدث العمر بالنسبة لعبدالله.

لم يكن عامل السنّ الأساس الذي جرت وفقه مناصب الدولة العليا وأهمها تسنّم العرش.

بعد فيصل، فإن أكبر أبناء عبدالعزيز الذين يحق لهم الحكم، هو محمد بن عبدالعزيز، المعروف بـ (أبو الشرّين). فقد كان الأخير أكبر أمراء العائلة، يليه إخوته سعد وناصر أبناء الملك المؤسس، ثم يليهم خالد ففهد ثم عبدالله.

تنازل أبو الشرين لخالد، فغضب سعد وناصر، ورفضا تخطي حقهما في العرش.

هنا ـ حسب روبرت ليسي ـ قال محمد بن عبدالعزيز (أبو الشرين) لأخويه: اسمعا، أنا أعلم بأني لا أصلح للحكم، فتنازلت من أجل (ملك) آل سعود، وأنتما لا تصلحان أيضاً، وعليكما التنازل. وقد تنازلا بالفعل ولكن على مضض، ولم يكن بالإمكان وصول الثلاثة الى العرش واكتفوا بالإحتفاظ بمكانتهم بين العائلة وبالطبع على الكثير من الأموال كأمراء كبار لهم كلمة مسموعة.

الآن خالد سيكون ملكاً، وسيكون فهد بالضرورة ولياً للعهد.

الجميع يعلم أن خالد أيضاً لا يصلح أن يكون ملكاً، فقد كان درويشاً بكل ما في الكلمة من معنى.

ومادام خالد هو المرشح لأن يكون ملكاً، فإن هذا يعني بالتحديد أن كامل السلطات الحقيقية ستكون بيد ولي عهده فهد، وأن خالد سيكون مجرد واجهة لا تحلّ ولا تربط.

الملك الحقيقي بعد فيصل هو فهد، بالرغم من أنه لم يكن سوى ولي للعهد، وولاية العهد في السعودية لا تعني شيئاً كثيراً من الناحية النظرية، فالملك له كامل السلطة بأن يفعل ما يشاء الى أن يرحل. ولكن في حالة الملك خالد، كان فهد هو الملك الفعلي.

وحسب النظام الذي أسسه فيصل، هناك الملك فهو رئيس الوزراء، وهناك ولي العهد الذي له صفة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وهناك النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء. النائب الثاني يعني بشكل تلقائي هو الرجل الثالث في الدولة. فمن يكون؟

لا بد أنه ـ حسب السن ـ وحسب القوة الفعلية على الأرض سيكون عبدالله.

وهكذا خطا عبدالله أهم خطواته باتجاه أن يكون ملك السعودية المستقبلي بعد فهد. وقد تأكد ذلك بعد موت الملك خالد عام ١٩٨٢م، حيث أصبح فهد من الناحية الإسمية كما من الناحية الفعلية الرجل الأول، وأصبح عبدالله ولياً للعهد مع سلطات وصلاحيات ضئيلة جداً، في الحقيقة لم تتغير عما كان عليه من قبل، إلا من الناحية الرسمية الشكلية.

من الواضح أن التويجري نصح عبدالله بأن يقنع إخوته الكبار بعدم تجاوزه، وقيل أنه أقنع أبي الشرين والملك خالد بأن يكون هو النائب الثاني. وقيل أن الملك فهد كان مستعجلاً لممارسة الحكم كملك غير متوج فلم يجادل كثيراً بشأن عبدالله ومنصب النائب الثاني الذي شغره.

لكن بعد عام ١٩٨٢، تبلورت الرؤية داخل الجناح السديري للإطاحة به. وحدثت منازعات وأقاويل وإشاعات كثيرة في هذا الشأن ليس محلها.

ولكن التويجري كان دائماً ينصح عبدالله بالهدوء، وأن يعزز علاقاته الخارجية في المحيط الإقليمي ليتعرفوا عليه كملك قادم، في حين كان الجناح السديري يحط من شأنه أمام الدبلوماسيين والسياسيين العرب والأجانب، بالغمز واللمز وغير ذلك.

في التسعينيات الميلادية، بعد غزو الكويت، وتواجد مئات الألوف من القوات الأجنبية على الأراضي السعودية، لم يعارض عبدالله السياسة العامة التي رسمها فهد وإخوانه، ولم ينتقد ما يفعلونه، ولم يدعو لأي قضية أو يدافع عن أي مسألة.

كان (مستر يس/ السيد نعم) دائماً. بل لم يكن أولئك السديريون يأخذون رأيه في شؤون الدولة العامة إلا لمجرد إطلاعه.

ولكن التويجري الأب كان يراقب سلوك السديريين، وكان كثير الشك في أنهم يريدون (إغتيال ولي العهد) في عام ١٩٩٢م، ثم لما حدثت التداعيات المحلية بسبب أزمة الكويت، قرر آل سعود أن يكون هناك دستور (نظام أساسي) للدولة. اختار ولي العهد عبدالله التويجري الأب نفسه ليكون ضمن اللجنة التي تعد النظام الأساسي ذاك. في موضوع صلاحيات الملك جاءت مادة تقول بأنه يعين (الأصلح) أي يكون تعيين ولي العهد في قبضة الملك نفسه، إن شاء أبقاه أو استبدله، وإن شاء منحه سلطة ما أو منعه منها. ولكن الجدل تطور، وخشي التويجري أن يكون المقصود عبدالله، لكن الملك قال للتويجري نفسه بأن (صاحبك) ليس هو المقصود، وإنما يطبق النظام فيما بعد عبدالله. والحقيقة فإن التويجري نسق مع (معزبه/ عبدالله) الموقف، وأخذ من الجناح السديري ضمانات بأن لا يساء استخدام مواد الدستور وتطبيقها على ولي العهد الحالي (عبدالله).



لمن يدين بعرشه؟

حاول عبدالله شيئاً فشيئاً، باعتباره ولياً للعهد، أن يدخل ضمن نطاق السيستم (السديري) في الحكم، ولكنه وجد إقطاعيات يتصرف فيها الإقطاعيون بدون مرجعية، ولم يكن السديريون (نايف وسلطان بالذات) يقبلون بلاعب جديد (محتقر) بينهم، حتى وإن كان ولياً للعهد، فهم ـ حتى ذلك الحين ـ يتحينون الفرصة لإقصائه أو قتله.

في ذات الفترة، ومع كثرة الشائعات حول الصراع، بدأ الجناح السديري محاولة اختراق الحرس الوطني لتجريد عبدالله من قوته،

واستطاع بالفعل جذب إبن عبدالله (خالد) الى صفه لا ستخدامه ضد أبيه، ممنيه بمنصب كبير، ومكانة عالية ليحل محل أبيه باعتبار أن الأب لا يفقه في شؤون السياسة. تنبه الأب لذلك فأقال إبنه من مهامه في الحرس. وبدأ التويجري الأب يدير معركة مضادة للسديريين مشابهة لتلك التي فعلها في عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ حين كان يطوف على البيوتات النجدية المشهورة محرضاً إياهم على الملك فهد، الذي غضب على أخيه واعتكف في المغرب عدة اشهر.

قام التويجري في التسعينيات بهندسة خطة جديدة هي بمثابة تأهيل وتأكيد لحق عبدالله بأن يكون ملكاً قادماً.

حاول التويجري القيام باختراق مضاد للجناح السديري، لكن هذا الجناح صلب، ولا يوجد فيه ثغرات، اللهم إلا من خلال (تركي بن عبدالعزيز) نائب وزير الدفاع السابق الذي أقيل عام ١٩٧٨م لزواجه من هند الفاسي، فاستقر في هلتون القاهرة منذ ذلك الحين وحتى الآن. استطاع عبدالله جذب تركي الى جانبه، وكان ذلك انتصاراً صغيراً لأن الرجل لا سلطة له، لكن لا تخفى رمزية ذلك الإختراق، كما وطد علاقاته مع ابن تركي، وساعد الأب على تخطي صعابه المالية!

أيضاً خطط التويجري لجذب سلمان - أمير الرياض - الى جانب عبدالله، خاصة وأن سلمان في ذلك الوقت كان الحصان الرابح بالنسبة للأميركيين - أو هكذا تصوروه - رجلاً صاحب سلطة ويعتمد عليه وهو صغير السن نسبياً في مملكة العجائز، بل واعتقد الأميركيون أنه الشخص الذي يمكن أن يحقق الإصلاحات. لكن كل هذه التوقعات كانت سراباً، فحين زار سلمان واشنطن منتصف التسعينيات الميلادية اكتشفوا ان الرجل نسخة سيئة من فهد! وراحوا يتطلعون الى سعود الفيصل، كوجه إصلاحي على أمل أن يدفعوا الجيل الثالث للوصول الى الحكم، لكن الرجل كان زاهداً في لعب دور أكبر من حجمه. أما سلمان فإنه تودد لعبدالله ولي العهد آنئذ، لكن كل ذلك ضمن تخطيط من الجانب السديري، وظن عبدالله أن سلمان صار في جيبه، والحقيقة فإن السديريين كانوا يسخرون منه في داخلهم!

في نفس الوقت، بدأ التويجري بتدشين عمل ثقافي يجذب اليه جمهور المثقفين من الداخل والخارج في عمل استعراض للقوة والتحالفات والعلاقات، فكان (مهرجان الجنادرية) الذي لازال قائماً لتحقيق ذلك الغرض، ولازال المهرجان مفيدا كوجه لعبدالله مقابل الجناح السديري الذي يمتلك وسائل الإعلام السعودية المحلية والخارجية.

أيضاً قام التويجري الأب، بالخطوة الأهم، وهي ربط تحالفات عبدالله بالغرب، خاصة الولايات المتحدة التي تساورها شكوك في مواقفه من القضايا الإقليمية بشكل يخالف الأميركيين. وقد دأب جناح عبدالله بقيادة التويجري الأب على تلميع عبدالله، بأنه وجه عروبي ضد الغرب والأميركيين، لكن في التسعينيات الميلادية اكتشف أن هذه الدعاية مفيدة في العالم العربي وربما في الداخل السعودي، لكنها غير مفيدة في صراعه مع الجناح السديري الذي استثمر ذلك ليقنع الأميركيين بأن عبدالله ضدهم وضد مصالحهم!

ومعلوم على نطاق واسع أن التويجري الأب هو الذي سوّق عبدالله إقليمياً، خاصة لدى عراق صدام وسوريا حافظ الأسد. وكان التويجري على علاقة حميمية مع الأسد، وإن كانت تدهورت بعد وفاته. ولربما يكشف هذا عن ميول التويجري السياسية. فهو يكره السياسة الأميركية والبريطانية بنحو خاص، كما أن ميوله تجاه مصر ضعيفة، وينظر اليها وكأنها فارغة من الروح العروبية خاصة بعد وفاة عبدالناصر.

ازداد قلق جناح عبدالله، خاصة بسبب المعلومات المتداولة حينها بأن الأميركيين يريدون الإطاحة به بالتعاون مع سلطان عبر ابنه بندر السفير السعودي آنئذ في واشنطن. وقد عكس هذا حينها ريتشارد ميرفي حين التقى بعبدالله، فقال له: إننا لا نسعى للإطاحة بك ولا نعمل على ذلك ولا نتدخل في الشأن الداخلي. فقال له عبدالله: إنكم أيها الأميركيون تريدونني ملكاً ضعيفاً!

بسبب ذلك قام التويجري بعدة رحلات الى واشنطن بالذات في محاولة كسب الأميركيين وطمأنتهم على مصالحهم، مع أن الرجل لا يخفي كرهه لهم وللإنجليز، سواء في مجالسه الخاصة أو العامة. قال لهم إن عبدالله لا يسعى لتغيير دراماتيكي في سياسة المملكة الخارجية والنفطية. وفي إحدى الزيارات أخذ معه متعب إبن ولي العهد - آنئذ - عبدالله لذات الغاية، وفي زيارة ثالثة اصطحب معه عدداً من المثقفين النجديين والمسؤولين في الحرس الوطني. وهناك من يقول بأن اتفاقات تسليح وتدريب الحرس مع الأميركيين التي تصاعدت في التسعينيات الميلادية الماضية، خاصة مع شركة فنيل، كانت بغرض تحسين صورة عبدالله لدى واشنطن.



عبدالعزيز بن فهد: استخدم في اللعبة ثم أخرج منها

ويبدو واضحاً أنه الملك فهد حين أصابته الجلطة الدماغية عام ١٩٩٦ أن الصراع كان على أشدّه. حتى أن التويجري الأب رفض عيادة فهد في المستشفى، وكذلك فعل عدد من المساعدين لعبدالله - ولي العهد. وبين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٥، كان الجناح السديري يضع العراقيل أمام تسلم عبدالله كامل السلطة في غياب الملك بسبب المرض. أصر الجناح السديري على سياسة (إبقاء الملك حياً رغماً عن أنفه)! وهذا كان يعني تقسيم الدولة بين الثلاثة: عبدالله وسلطان ونايف وزير الداخلية. وفعلاً باتت الدولة مزقاً لا يستطيع احد أن يتخذ خلالها قرارا بدون إجماع. ولما كان إثنان من الثلاثة سديريين (سلطان ونايف) بات واضحاً أن عبدالله لا يستطيع مواجهتهما.

كان السديريون يريدون الوصول الى اتفاق على أن يصبح عبدالله ملكاً، ولكن دون أن ينزع مخالبهما وأن يحتفظا بكامل قوتهما، ويقلصا دور الملك الى الحد الأدنى، وأن يكون نايف النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء. في الحقيقة كانوا ولازالوا يريدون أن يصبح عبدالله نسخة من الملك خالد. رفض عبدالله ذلك، وبدا مدافعاً عما يعتقد أنه حقه في غياب الملك بسبب الجلطة

الدماغية. لكنه رأى وجهاً إيجابياً - لفته إليه التويجري - فإن إقالة الملك المريض أو إعفاءه سابقة قد يكررها السديريون معه بعدئذ. بالطبع حاول عبدالله تجربة حظه محاولاً فرض نفسه كملك، لكن الجناح السديري لم يكن يستمع له، ولا يلقي بالاً لقراراته. وقد شكى هو من ذلك علناً بأن الجهاز البيروقراطي لا يطبق قراراته. بل أن معظم الأمراء وفي مختلف مواقع المسؤولية لم يسمعوا كلامه ولا أوامره، حتى سلطان بن فهد، رئيس رعاية الشباب لم يستمع اليه ولم يقبل أمره، فضلاً عن نايف ومن هم في مستواه!

لكن التويجري هندس لعبة حدّت من سلطات السديريين. فإذا كان فهد (المقعد) هو المرجعية رغم مرضه وفقدانه الجزئي لذاكرته، فإن المتحدث عن الملك الحي/ الميت لا يجب أن ينحصر في إخوة الملك الأشقاء (سلطان ونايف وسلمان). هنا أدخل التويجري شخصاً ذا أهمية على الخط.

إنه ابن فهد المدلل.. الأمير عبدالعزيز ابن الجوهرة بنت ابراهيم!

تصاعدت صلاحيات (الإبن المدلل، والإبن الفلتة) كما يطلق عليه سخرية. فعين عضواً في مجلس الوزراء، وقيل أن عبدالله عرض عليه الزواج من إحدى بناته. لكن الولد لم يهمه إلا (تبصيم) أبيه الميت لتحول وزارة المالية له المال، وبمئات الملايين من الريالات.

كانت لعبة التجاذبات داخل العائلة المالكة تستدعي تشكيل لوبي من الأمراء لصالح عبدالله الذي بدا قاب قوسين أو أدنى من كرسي الملك.

من هناك لم يستقطب من الأمراء؟

من من الأمراء لازال ساخطاً على السديريين؟

من هو المهمش منهم ويبحث عن دور؟

من هؤلاء، تشكل ما يشبه اللوبي لصالح الملك القادم (عبدالله).

تحسنت علاقة طلال بأخيه عبدالله.

تحسنت العلاقة بين عبدالله وسعود الفيصل، بل بالجناح الفيصلي عامة، رغم أن هذا الجناح يميل الى سلطان، عدا (عبدالله الفيصل) الذي يكرهه سلطان بشكل أعمى، وعدا محمد الفيصل الذي كان يوماً ما وكيل وزارة المالية، وقد أخرج من دائرة السلطة منذ مقتل والده عام ١٩٧٥م، بسبب اتهامه المباشر الجناح السديري (فهد وسلطان بالذات) بالتآمر على والده وقتله.

وبالطبع تحسنت العلاقة مع عدد كبير من الأمراء الصغار المهمشين، إضافة الى كبار الأمراء (بدر وبندر ومشعل).

ومشعل بالذات أكبر من سلطان، وهو يريد أن يصبح ولي عهد عبدالله. لكن صفقة بين الرجلين قد تمت أواخر التسعينيات، واكتفى مشعل بالحياد وعدم المطالبة بحقه في العرش، على أن يكون لأبنائه دور في الدولة، وأن يحصل على تعويض مالي معقول على تنازله عن العرش (بضعة مليارات من الدولارات) ودفعات سنوية مالية قوية، قيل أنها ما قيمته ٣٠٠ ألف برميل من النفط يومياً.

ولكن أين عامة الشعب من هذا؟!

الشعب لا كلمة له، وهي فلسفة يتبناها الأمراء كما تبناها التويجري الأب. لكن إذا ما حدث أمرٌ فيمكن الإستفادة من الجمهور بصورة من الصور. فحين وقعت أحداث ١١/٩ وما تلاها من تفجيرات داخلية، أنحى عبدالله باللائمة على الجناح الآخر متهماً إياه بالتقصير، خاصة نايف. وقد حدثت مواجهات في مجلس الوزراء، حين وقف نايف ضد عبدالله متهماً إياه بدعم الارهابيين لأن السلاح الذي وجد لديهم كان من مخازن الحرس الوطني.

وحين تقدم النشطاء الإصلاحيون بعرائضهم، حاول التويجري استثمار ذلك لصالح عبدالله، وإظهار الأخير بمظهر الإصلاحي، فاجتمع بموقعي عريضة الرؤية، وقال لهم جملة هي بالقطع من (صنع) التويجري: رؤيتكم مشروعي! ولم يعلم الإصلاحيون بأنهم إنما كانوا يلعبون في فضاء مختلف لا علاقة له بالإصلاح بل بالصراع على السلطة بين أجنحة الحكم. ففي الوقت الذي رسخ السديريون علاقاتهم بالتيار الوهابي المتشدد بالرغم من كل ما فعله، وبالمؤسسة الدينية بشكل عام حتى صارت طوعاً بيدهم، فإن عبدالله والتويجري اللذان لا يميلان الى المشايخ وجدا نفسيهما بحاجة الى الإصلاحيين والفئات غير الوهابية، ولو من باب الإضطرار. فالمعروف عن التويجري تعصبه النجدي، كما هو معروف عنه دفاعه عن الوهابية كهوية وإن كان يحتقر في داخله مشايخ الوهابية بشكل عام. الشيء الثابت عن التويجري أنه كان حريصاً على وحدة المملكة، وإن استدعى ذلك تقديم بعض التنازلات للفئات غير النجدية، وهو رأي تبناه في أواخر سني حياته حيث أدرك أن وحدة المملكة رهينة لتوافقات مجتمعية داخلية. حينها فقط سعى لتخفيف وطأة (النجدية) في خطابه، وأقام علاقة مع الشيعة والحجازيين، بحيث خفف بشكل كبير من التوتر المناطقي من جهة، وزرع شعبية عبدالله في أرض سبخة جبلت على كره آل سعود. لكن هذا المكسب تبدد بشكل كبير خلال العامين اللذين مضيا على حكم الملك عبدالله بسبب الإخفاقات المتكررة.

مات الملك فهد، فانفتحت الدنيا أمام عبدالله، فقد أصبح بحكم القانون ملكاً، ولكنه أثبت خلال العامين الماضيين، أنه ملك (بلا أسنان) (بلا صلاحيات) (بلا قوّة) حقيقية وإن كانت القوة المفترضة موجودة لكونه ملكاً له من الصلاحيات الكثير. في هذه الفترة كان (صانع العرش الجديد) الشيخ التويجري منهكاً مريضاً، لكنه لا يكف عن العمل، والتخطيط، حتى وهو على فراش المرض. وقد شهد على الأقل وصول عبدالله الى الملك قبل أن يموت. وإذا كان هناك من يدين له عبدالله بما لديه، فإنه عبدالعزيز التويجري، الذي انتفع هو الاخر من مراهنته وعمله الدائب على (صناعة النجم الملكي) الأمر الذي أثار السديريين ضده وضد عائلته، وتم التحريض عليه ووصمه هو وعائلته بأنهم (برامكة) العرش السعودي.

مات صانع العرش الملكي بعد أن زرع أبناءه وعائلته بل وأبناء قريته (المجمعة) والى حد ما رفيقتها (سدير) في قلب البيت السعودي الحاكم، وفي أهم أجهزة الدولة.

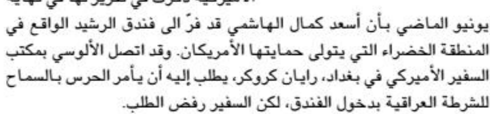


نايف: لم يصبح نائباً ثانياً

أمير سعودي يوقف اعتقال وزير عراقي

إتهم عضو مجلس النواب العراقي مثال الألوسي مسؤولاً كبيراً في بغداد بالإتصال بأمير سعودي لغرض التدخل لوقف إجراءات إعتقال وزير الثقافة أسعد الهاشمي، المتهم بقتل إبني الألوسي إضافة الى إتهامات أخرى جنائية. وقال الألوسي في مؤتمر صحفي عقده في نهاية يونيو الماضي بأن السفارة الأميركية في بغداد تدخّلت من أجل إيقاف القضاء العراقي، وأضاف بأنها أمرت بتهريب الوزير أسعد الهاشمي وتقوم حالياً بحمايته في المنطقة الخضراء، وأشار الى وجود ترتيبات لتهريب الوزير الهاشمي الى خارج العراق. وكانت صحيفة (نيويورك صن) الأميركية ذكرت في تقرير لها في نهاية يونيو الماضي بأن أسعد كمال الهاشمي قد فرّ الى فندق الرشيد الواقع في المنطقة الخضراء التي يتولى حمايتها الأمريكان. وقد اتصل الألوسي بمكتب السفير الأميركي في بغداد، رايان كروكر، يطلب إليه أن يأمر الحرس بالسماح للشرطة العراقية بدخول الفندق، لكن السفير رفض الطلب.

مثال الألوسي



مصادر عراقية ذكرت بأن نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، خال الوزير أسعد الهاشمي، قد طلب من الأمير بندر بن سلطان التوسّط لدى الأميركيين بوقف إجراءات الإعتقال، حيث صدرت بعدها أوامر من واشنطن الى القيادة العسكرية الأميركية في بغداد بإرجاع القوة العسكرية المكلّفة باعتقال أسعد الهاشمي. وقد اعترف الأخير في وقت سابق باغتيال إثنين من أبناء النائب مثال الألوسي.

من جهة ثانية، خرجت في الثامن والعشرين من يونيو الماضي مسيرة إحتجاج في واشنطن أمام السفارة السعودية إحتجاجاً على دعم جهات سعودية رسمية لتنظيمات إرهابية من بينها فتح الإسلام، وألقى عدد من المشاركين كلمات تنديد واستنكار لما قيل أنه دعم حكام السعودية ورجال الدين من تحريض وتمويل لقتل العراقيين. وقد التقى وفد يمثل الجالية العراقية في الولايات المتحدة بتوماس وريبك مدير مكتب الشؤون السياسية العراقية والشرق الأدنى في الخارجية الميركية، وطالب الوفد بالضغط على الحكومة السعودية لوقف كل أنواع الدعم الذي يتلقاه الإرهابيون في العراق وذلك من خلال فتاوى التكفير التي تجيز قتل العراقيين والاعتداء على المراقد الدينية.

أسعد الهاشمي

هذا وتنوي جاليات عراقية في أرجاء مختلفة من أوروبا تنظيم حملة إحتجاج واسعة ضد الحكومة السعودية من أجل تجريم رجال دين سلفيين وأمراء كبار يوفّرون الدعم المالي واللوجستي لتنظيمات مسلّحة داخل العراق.

عمدة لندن: السعودية تشجّع التطرف في بريطانيا

بعد يوم من الخضّة الأمنية المفاجئة التي شهدها عدد من المدن الكبرى في بريطانيا، حيث أحبطت الشرطة البريطانية في نهاية يونيو الماضي مؤامرة محتملة لشبكة (القاعدة) بتفجير سيارتين ملغومتين في وسط لندن، ثم اندفاع سيارة مشتعلة بالنيران نحو مبنى في مطار غلاسكو جنوب استكوتلندا، أعلنت الشرطة عن توقيف عدد من الاشخاص بعد الحوادث على خلفية محاولة اعتداء.

وقد حذّر عمدة لندن كين ليفنغستون في الثلاثين من يونيو من الإساءة للمسلمين من دون تمييز، متّهماً السعودية بتأجيج التطرف الإسلامي بتشجيع ما إسماه (الإتجاه المتطرف وغير المتسامح للإسلام في بريطانيا). وقال بأن العائلة المالكة تغذّي التطرف، وأن الشعب يجب أن يقاوم الإلحاح على تلطيخ صورة المسلمين بعد اكتشاف سيارتين مفخختين في المدينة، لندن، مشيراً الى أن أعمالاً إرهابية مشابهة قد جرت قبل ثمان سنوات من قبل متطرف أبيض يدعى ديفيد كوبلاند الذي زرع ثلاث قنابل في لندن.

كين لفنغستون

وقال ليفنغتسون في برنامج اليوم الذي بثّته إذاعة بي بي سي الرابعة في الثلاثين من يونيو الماضي بأنه مهتم كرئيس لبلدية لندن بمنع كل أعمال العنف سواء جاءت من قبل شاب عضو في بي إن بي أو من قبل إسلامي أو وهابي. ووجّه ليفنغستون لوماً للعائلة المالكة التي تؤجج التطرف الإسلامي عبر تصدير (المعتقدات الوهابية غير المتسامحة). ووجه انتقاده للحكومات البريطانية المتعاقبة لفشلها في كبح السعوديين عن (تمويل المدارس والجماعات الدينية المتطرّفة حول العالم).

الدبلوماسيون السعوديون الأكثر خرقاً للقانون

كشفت صحيفة (ذي ديلي ميل) اللندنية في الرابع من يويو بأن ٧ دبلوماسيين سعوديين أجبروا على مغادرة بريطانيا خلال العقد الماضي بعد إتهامهم بعدد من القضايا الخطرة، من بينها الاعتداء على قاصر. وقالت الصحيفة بأن السعوديين هم من ضمن ٢٨ مبعوثاً دبلوماسياً أجنبياً تم سحبهم من بريطانيا بعد إتهامهم بعدد من الجرائم التي تتراوح بين السرقة من المتاجر وصولاً الى الإتجار بالمخدرات والإغتصاب، وأن كل هؤلاء الدبلوماسيين أفلتوا من العقاب بسبب تمتّعهم بالحصانة الدبلوماسية.



السفير السعودي في لندن

وكشف كيم هاول وزير الخارجية البريطاني في الثالث من يوليو الجاري في رسالة موجّهة للنائب في مجلس العموم البريطاني شايلش فارا، الذي قال بأن لائحة القضايا الموجّهة ضد الدبلوماسيين مخجلة وتظهر أن بعضهم يعتقد بأنه فوق القانون، مضيفاً بأن ما يدعو للغرابة أن يقوم الدبلوماسيون الموكلين ببناء علاقات جيدة بين دولهم وبين الدولة المضيفة بارتكاب كل هذه الجرائم. وتابع فارا، بأنه في قضية أحد هؤلاء الدبلوماسيين والذي ارتكب جريمة خطرة كان يجب التفكير في إسقاط الحصانة الدبلوماسية عنه.

وأشارت الصحيفة الى أن الاتهام بالإعتداء على فتاة تبلغ من العمر ١١ عاماً، تم نشر تفاصيله في الصحف سنة ٢٠٠٤، موضحاً بأن أحد المسؤولين السعوديين والبالغ ٤١ عاماً، حينها كان يشارك في حفل في سفارة أخرى بلندن في ٢٦ يوليو لكنه دخل الى غرفة الفتاة وتحرّش بها.

وأضافت الصحيفة بأنه تم اعتقال الدبلوماسي وأخذ الى مركز الشرطة ولكن المحققين إضطروا إلى إطلاق سراحه من دون أن يوجّهوا إليه أي اتهامات بسبب حصانته الدبلوماسية، لافتاً النظر الى أنه تم إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بما وقع فاتصلت الوزارة بالسفارة السعودية بهذا الخصوص.

وقد أصدرت الخارجية البريطانية في بداية يوليو أرقاماً تظهر أن

الدبلوماسيين الأجانب إرتكبوا ٣٠ مخالفة خطرة خلال العامين الماضيين. وواجهت الحكومة إحراجاً آخر وهو رفض بعض السفارات دفع المخالفات المتوجبة عليها.

كما أن وزيرة الخارجية السابقة كشفت عن أن السفارات ما زالت تدين بنحو ٤٤٨٩٦٥ جنيه إسترليني للحكومة البريطانية من بينهم مخالفات مرورية. ورات الصحيفة أن أعضاء السلك الدبلوماسي في السفارة السعودية يُعتبرون الأسوأ من حيث ارتكاب المخالفات وهم يدينون للحكومة البريطانية بـ٣٠ ألف جنيه إسترليني من المخالفات غير المدفوعة، تليهم الصين التي تدين للحكومة بـ٢٦ ألف جنيه إسترليني.

فضائح تعقبها نوائح

كشفت صحيفة (ذي ديلي تلغراف) في الخامس من يوليو عن تورّط مسؤول بريطاني آخر في فضيحة صفقة شركة BAE لأنظمة الدفاع المتهمة بدفع رشاوى لأمراء من العائلة المالكة في السعودية (صفقة اليمامة).

وقالت الصحيفة إن وجهاً جديداً في الحكومة البريطانية ظهر تورطه في قضية وقف تحقيق مكتب مكافحة الفساد بقضية اليمامة، وهو مستشار مجلس الوزراء البريطاني السير ريتشارد موترام.


مايكل هزلتاين

واوضحت الصحيفة بأن موترام كان أحد الشخصيات التي حذّرت من أن الإستمرار بالتحقيق في صفقة اليمامة سيضرّ بالأمن القومي البريطاني، لأنه قد يدفع بالسعودية إلى التوقف عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

ونقلت الصحيفة عن روبرت واردل مسؤول مكتب مكافحة الفساد قوله أمام لجنة الشؤون الدستورية بمجلس العموم البريطاني إنه قرّر وقف التحقيق بعد أن قُدّمت له وثائق تثبت تعرّض الأمن القومي للخطر في حال الاستمرار بالتحقيق، ومنها وثائق قدّمها موترام.

وأشارت الصحيفة إلى أن انتقاد دور موترام في توقيف التحقيق بصفقة اليمامة يتمّ على أساس أنه كان في الماضي قريباً جداً منها بفضل منصب مستشار وزير الدفاع الأسبق مايكل هيزلتاين الذي لعب دوراً رئيسياً في مفاوضات إبرام الصفقة مع السعوديين.

وكان موترام من بين عدد من الشخصيات الرئيسية التي حذّرت من مواصلة التحقيق في دعاوى دفع بي أيه إي رشى من أجل الفوز بعقود ضخمة مع السعودية كونها تضر بالأمن القومي البريطاني، لأن السعودية قد توقف تعاونها في محاربة الإرهاب.

تحذيرات موترام تلك كانت الخطوة التي استدرجته نحو المصيدة، حيث كشف روبرت واردل رئيس مكتب التحقيق في الغش التجاري الذي أبلغ لجنة الشؤون الدستورية في البرلمان البريطاني بأن تلك التحذيرات التي كانت تمرر بين رئيس الوزراء والإدعاء العام تضمنت أوراقاً من السير ريتشارد موترام، حيث تبين لاحقاً بأن الأخير كان قريباً جداً من صفقة اليمامة. ففي الثمانينات كان موترام السكرتير الدائم لوزير الدفاع البريطاني الأسبق مايكل هزلتاين، الذي لعب دوراً رئيسياً في المفاوضات المتعلّقة بالصفقة مع السعوديين.

٨٠ بالمئة من السكان في بيوت إيجار

ليس هناك من يعترض على تقديم الدولة مساعدات للشعوب العربية والاسلامية الفقيرة، وكذلك بناء مشاريع تنموية في الخارج لمن يستحق، فذاك يمليه الواجب الديني والإنساني والأخلاقي، ولا منّة في ذلك، فقد فرض الله في أموال الأغنياء حقاً للفقراء.

ولكن في بلادنا، تبدو الأمور متناقضة، فالغنى ليس منعكساً في تطوّر أوضاع الناس المعيشية، بالرغم من الزيادة الملحوظة في المداخيل المالية من النفط، فيما يعمل مقصّ الأمراء في تدشين مشاريع خارجية، ومساعدات مالية سخيّة. هذا التناقض أبرزته صحيفة الرياض في الثامن والعشرين من يونيو في خبرين منفصلين: الخبر الأول بعنوان: المملكة تبني ٧٠٠٠٠ وحدة سكنية للأردن يستفيد منها ٣٧٠ ألف أردني، وجاء في: عقد خادم الحرمين قبل مغادرته الأردن عمان والعاهل الأردني جولة ثانية من المحادثات عرض خلالها شريطاً مصوّراً لمشروع سكني ضخم في مدينة الزرقاء يحمل إسم (مدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود السكنية).


الملكان يدشنان مشروع مدينة الملك عبدالله آل سعود السكني

في الخبر التالي مباشرة بعنوان: أكثر من ٨٠ بالمئة من السعوديين يعيشون في بيوت إيجار. وجاء فيه بأن السعودية تعتبر أقل دولة خليجية لديها نسبة تملك مساكن حيث يمتلكون ما نسبته ٢٢ في المائة، بينما نسبة تملك مواطني دول الإمارات تبلغ ٩١ في المئة وفي الكويت ٨٦ في المئة.

وقف إطلاق نار إعلامي بين (الجزيرة) و(العربية)

بعد زيارة مفاجئة قام بها رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في السادس من يوليو الى جدة، واجتماعه بولي العهد ووزير الدفاع الأمير سلطان، وحضر اللقاء عدد من الأمراء من بينهم وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، توصل الطرفان الى إتفاق وصف بـ (اتفاق جنتلمان) بين الطرفين لوقف الحرب الإعلامية المتبادلة في موضوعات الفساد والرشوة. لم تكن قضايا فلسطين والعراق ولبنان حاضرة في محادثات الأميرين، بل كانت قضية (الجزيرة) بقسميها العربي والإنجليزي التي بثت برامج عن فضائح اليمامة وملحقاتها، في وقت يعيش آل سلطان أياماً بالغة الصعوبة بعد فضيحة الملياري دولار التي حصل عليها الأمير بندر من شركة بي أيه إي البريطانية للصناعات الدفاعية، والتي فتحت ابواب جهنم على الأمير سلطان وبقية أبنائه بتهم متعلقة برشى وفساد مالي لم تتوقف أنباؤها حتى اليوم.



مصادر إعلامية ذكرت بأن الجانبين القطري والسعودي توصلا الى إتفاق جنتلمان يقضي بتوقف قناة (الجزيرة) عن إثارة ملف اليمامة مقابل توقّف قناة (العربية) عن الحديث عن عمولات سرية حصل عليها الشيخ حمد من شركات الأسلحة البريطانية.

وقد واجه آل سلطان في الشهور الأخيرة انتقادات واسعة بتهمة التورّط في قضايا الفساد وتمويل لتنظيمات متطرفة في العراق ولبنان، ما يخشى أن تفضي حملة الانتقادات الواسعة في وسائل الإعلام العربية والدولية الى زعزعة مكانة الأمير سلطان وأبنائه.

عامان على تسلّم الملك عبدالله العرش السعودي

فشل كبير وشعبيّة في الحضيض

حسن الدباغ

مر عامان على تولّي الملك عبدالله العرش السعودي. كيف نقيم العامين الماضيين من حكمه؟ كيف ينظر المواطنون إليه بعد تجربته الماضية؟ أين نجح وأين أخفق؟ وأي مستقبل له وللمملكة كلها؟

في الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٥، مات الملك فهد، وأصبح عبدالله ملكاً.

كان عبدالله من الناحية الفعلية في مقام الملك فهد في سنوات مرضه الأخيرة والطويلة والتي امتدت نحو عشر سنوات. ولكن صلاحياته كولي عهد ونائب للملك جوبهت بالتحدي من قبل أقوى شخصيتين في المملكة: وزير الدفاع الأمير سلطان، ونايف وزير الداخلية. وكان المقربون من عبدالله يقولون بأنه لن يستطيع أن يقوم بما ينوي القيام به من إصلاحات إلا بعد أن يصبح ملكاً.

ماكنة الدعاية لعبدالله كانت ضعيفة داخلياً، لأن الإعلام كان بيد جناح آخر من العائلة منافس. ومع هذا كان عبدالله أقرب الى قلوب المواطنين من الجناح السديري المنافس، حيث بدا اكثر رأفة بمواطنيه، وأقلهم فساداً، وأصدقهم في الموقف. لقد استفاد عبدالله من ضجر المواطنين من النخبة السديرية الحاكمة الفاسدة، وملّ من وجوهها، وأتعبه الإرهاق الإقتصادي ومشاكل البطالة.

كانت هنالك مقولة شائعة بين المواطنين: من لم يصبح غنياً في عهد الملك خالد فإنه لن يكون غنيّاً مطلقاً، ومن لم يفتقر في عهد فهد، فإن الفقر لن يأتيه أبداً! فعهد خالد كان عهد رخاء، وعهد فهد شهد أقصى حالات شدّ الحزام. ولكن ماذا عن عهد عبدالله؟.

منذ أواخر التسعينيات الميلادية الماضية، طوّر المواطنون رؤيتهم تجاه الملك المستقبلي. قال بعضهم أن الخير كل الخير آت على يديه.

قال آخرون إن عهده سيكون عهد الإصلاحات الكبرى، الإقتصادية والسياسية والدستورية والدينية.

وقال غيرهم بأن عهد عبدالله هو عهد الإنطلاق والخير والتنمية، وأن بوادر ذلك ظهرت بارتفاع أسعار النفط!

كشف المواطنون عن تطلعاتهم وآمالهم من ملك المستقبل بكل وضوح بعد أحداث ٩/١١ والتفجيرات التي تلتها في الرياض ومدن المملكة الأخرى. قالوا نريد إصلاحاً شاملاً: انتخابات لمجلس الشورى، دستوراً جديداً، حرية التجمعات السياسية، وحرية تأسيس منظمات المجتمع المدني، إضافة الى احترام لمواثيق حقوق الإنسان التي وقعت عليها المملكة وتعهدت الإلتزام بها، وإصلاح للقضاء، وحرية كاملة للتعبير، واحترام حقوق المرأة، وتوزيع عادلة للثروة بين المناطق، ومكافحة الفساد الذي يأتي معظمه من الأمراء، ومواجهة التطرف وجماعات التكفير، أي تخفيض قوة المؤسسة الدينية الوهابية وتعديل مسارها، وإصلاح التعليم الأولي والعالي، ومكافحة البطالة، وإصلاح الخدمات وتطويرها الصحية والإسكانية، وغيرها من المطالب.

بالطبع فإن تحقيق هذه المطالب كان فوق قدرة ولي العهد ـ عبدالله، كيف والحال أن رؤوس الفساد هم الممسكون بالسلطة (سلطان ونايف وسلمان وأشياعهم).. لكن عبدالله ودائرته المقربة أخذت بإغداق الوعود على المواطنين، وتسريب حكايات تقول بأن الملك القادم سيدخل السعودية حقبة جديدة، يجدد لها شبابها فيجعلها كالعروس! دبي مثلاً!

حين قُمع دعاة الإصلاح قبل وصوله الى الحكم، لم ينبس عبدالله ببنت شفة، وتركهم ـ ولازالوا ـ فريسة لوزير الداخلية البغيض، متناسياً ما قاله للإصلاحيين الذين اجتمعوا به في قصره بأن (رؤيتكم مشروعي).

قال البعض حينها أن ولي العهد غُلب على أمره! وأنه قال للإصلاحيين أن مكافحة الفساد المالي نجحت بنسبة كبيرة وأنه سيطر على الوضع عدا اثنين لم يسمهما (نايف وسلطان). أي أنه حينها وهو ولي للعهد لم يستطع ضبط العنصرين الأقوى في الدولة، والأكثر فساداً وقمعاً فيها، فهل في مقدوره ضبطهما بعد أن يصبح ملكاً؟ هل له النية والرغبة والقدرة على اتخاذ قرار جريء بشأن الإصلاح السياسي أو أي إصلاح آخر: الإصلاح التعليمي، الإصلاح الديني، الإصلاح الإقتصادي؟ هل سيفعل شيئاً للفقراء السعوديين الذين قالت الإحصاءات الحكومية أن ٣٠٪ من مجمل السكان يعيشون تحت خط الفقر، وليس في مستوى الفقر، خاصة وأنه قام بعمل استعراضي في بعض أحياء الرياض، وشهد بنفسه حالات الفقر المزرية، ونقلت على شاشات التلفزيون. كان

ذلك في العاصمة النجدية المدللة، فكيف بالمناطق والقرى والأرياف غير الأثيرة لدى آل سعود والنخبة النجدية؟

اللغة الإعتذارية التي صاحبت نشاط ولي العهد عبدالله قبيل تسنمه كرسي الملك كانت واضحة.. لكن زرع الآمال في عقول المواطنين والتبشير بعهد جديد شكل عبئاً عليه حين أصبح ملكاً بالفعل. إذ لا يمكن أن يقنع المواطنين بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً بسبب إخوته السديريين. فالملك له كامل الصلاحيات، وعليه أن يتحمل المسؤولية، ولن يقبل أحدٌ بأيّة أعذار مثلما كان الحال يوم كان ولياً للعهد.

ماذا حقق عبدالله خلال العامين الماضيين من حكمه؟

لعلنا بحاجة ابتداءً للتذكير بما يطلبه المواطنون، فالآمال التي علقت عليه كبيرة. المثقفون والمهتمون بالشأن العام كانوا مهتمين أكثر بالإصلاحات السياسية والإدارية، والمواطن العادي كان مهتماً بالشأن الإقتصادي من جهة تحسين وضعه الإقتصادي والتخلص من البطالة وتحسين الخدمات. الفئات المهمشة في الدولة تريد (إشراكاً) في إدارتها، وحصة من خدمات الدولة، وتخفيفاً من نزوعها تجاه المؤسسة الدينية الرسمية الوهابية، أي التخفيف من سطوة الوهابية التي صارت عبئاً على الدولة وعلى المواطن، وعقبة أمام أي إصلاح. الوهابيون بدورهم كانوا يريدون شيئاً مناقضاً وهو زيادة صلاحياتهم وتوهيب الدولة أكثر فأكثر. النجديون يريدون البقاء على عهد فهد كجماعة متميزة تلم الدولة من أطرافها، وتسيطر على كل مؤسساتها، ولها حصة الأسد من خيراتها. الأمراء الذين في السلطة يريدون البقاء فيها بنفس صلاحياتهم السابقة وربما بزيادة. أما الأمراء من خارج الدولة فينتظرون في صف طويل ويعتقدون أن وصول عبد الله الى الحكم يجب أن يعيدهم الى الدولة، ويقضي على سيطرة جناح السديريين، ويوزع السلطة على كامل أبناء عبدالعزيز وحفدته ممن يحملون صفة (صاحب السمو الملكي).

ولكن الطلبات المتناقضة أو الآمال المتعارضة لا تلغي السمة العامة المطالبة بإصلاح متوازن يهتم بالأكثرية العامة من المواطنين. ولكن مقاييس آل سعود عامة، وبينهم الملك نفسه، تقوم على أساس أن النجاح يعتمد على تحقيق الرفاهية للمواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية. أي أن المقياس المعيشي وحده بنظرهم هو المحدد الأساس لنجاح الملك من عدمه.

أياً يكن الأمر، فلنر ماذا حقق الملك من إنجازات.

على صعيد الإصلاح السياسي، نجح الملك بعد وصوله الى الحكم في إجبار نايف على إطلاق سراح المعتقلين الإصلاحيين الثلاثة المشهورين (الدميني والحامد والفالح)، الأمر الذي يوضح أنه لم يكن راضياً على الطريقة التي تمت بها معالجة موضوع المطالبات بالإصلاح السياسي، وإن كان في العمق لا يؤمن بالإصلاح. من الصعب أن تقنع صاحب رأي بأن الملك عبدالله رجل إصلاح، فتاريخه لا علاقة له بهذا الموضوع، وتعليمه وتفكيره بعيد عن هذه القضية، وبعد أن بلغ من العمر عتيا فتجاوز الثمانين عاماً، كيف يصبح عبدالله رجلاً إصلاحياً بلا سابقة في الأمر ولا تدرج؟

المسألة الأخرى المتعلقة بالإصلاحات، فإن العامين اللذين مرا على المملكة لم يشهدا أي تقدم باتجاه الإصلاح السياسي ضمن مواصفاته المعروفة: انتخابات تشريعية ومناطقية، دستور، تأسيس الأحزاب، وحرية العمل السياسي، وزيادة نسبة حرية التعبير والنقد. على العكس من ذلك، زاد قمع نايف للإصلاحيين، وفشل الملك عبدالله ـ أو لم يرد أصلاً ـ في مجرد السماح لهم بالسفر خارج المملكة، أو التحدث الى صحيفة محلية أو التلفزيون المحلي فضلاً عن الخارجي. بل جاءت التأكيدات بأن المواطنين ممنوعون من الحديث الى وسائل الإعلام الأجنبية حسبما قرر نايف، وبالطبع يستثنى من هذا رجال النظام المرتبطين عادة بوزير الداخلية وأخيه سلطان.

حتى المؤسسات القائمة كمجلس الشورى المعين لم تزد الجرعة في صلاحياتها، فبقي (الشورى) مجلساً مهلهلاً لا يحاسب ولا يقترح ولا يقرر ولا تؤخذ توصياته على محمل الجد.

أما جلسات الحوار الوطني التي بدأت يوم كان عبدالله ولياً للعهد، فقد انحدر مستواها، ولم يؤخذ بأي من توصياتها، ولم يعد ينظر اليها إلا كما ينظر الى أي مؤتمر ينعقد في أي بقعة من بقاع العالم.

في موضوع حرية التعبير، فإن هامش الحرية انخفض كثيراً، ولكنه يرتفع قليلاً في المناسبات فقط. أي في فترات التأزم الداخلي بعد وقوع تفجيرات مثلاً، حيث يأخذ بعض الصحافيين الراية منتقداً بعض السياسات ولكن بحجة (حماية الوطن)! وقد دفع العديد من الصحافيين ثمن جرأتهم، فأقيلوا وأبعدوا، وبعضهم طلق الصحافة كلية أو مؤقتاً. وفي الوقت نفسه تستمر الإعتقالات والمضايقات للإصلاحيين وتلفق بحقهم التهمة المصنعة أميركيا فيبرر اعتقالهم تحت ستار (مكافحة الإرهاب)، مع ان الكثير من المعتقلين لا علاقة لهم بالتيار الديني أصلاً، وهم ضد العنف، كما أنهم معروفون لدى المنظمات الحقوقية الدولية كناشطين ومدافعين عن حقوق المواطنين.

ومع هذا، بقي نايف بصلاحياته المطلقة، لم يستطع أو لم يرد الملك إيقاف تجاوزاته عند حدها، خاصة تلك التي لا يختلف عليها إثنان، لشدة وضوحها. لم يقل الملك كلمة عن الإصلاحات منذ تم تعيينه، ولم ينطق ببنت شفة مدافعاً عن مواطنيه المعتقلين الذين زعم أنه يدعمهم ويقدر عملهم.

موضوع الإصلاحات أغلق منذ مارس ٢٠٠٤، ولم يفتحه الملك عبدالله بعد. والأقرب أنه رغم صلاحياته من الناحية النظرية، أضعف من أن يقوم بفتح الملف ويتقدم فيه بخطوة واضحة يذكرها له التاريخ. وهذا يدل على أن الحديث عن الإصلاحات التي أعقبت أحداث ٩/١١ من قبل عدد من الأمراء إنما كانت تماشياً مع الموج من جهة، ولاستخدام موضوعة الإصلاح في الصراع الداخلي بين أجنحة الحكم داخل العائلة المالكة.

إن إنجازات عبدالله في الإصلاح السياسي صفر كبير!

لننتقل الى انجازات الملك الإقتصادية. فقد جاء الى العرش على (موج نفطي)، قيل أنه يمثل الطفرة الإقتصادية الثانية (الأولى بدأت في عهد خالد في ١٩٧٥ وانتهت بموته ١٩٨٢م). أسعار النفط ارتفعت الى فوق الخمسين دولاراً للبرميل، وفي بعض الأحيان وصلت الى الستين، واليوم هي فوق السبعين دولاراً. ماذا فعل الملك ليحسن الوضع؟ لقد كان محظوظاً بسبب الوفرة المالية التي يستطيع أن يعوض بها عن التراجع في ميدان الإصلاح السياسي. أي المال مقابل الحقوق السياسية. هذه السياسة لم تعمل بشكل فاعل حتى الآن، بسبب نهب الأمراء للأموال وبسبب انهيار سوق المال السعودي.

زاد الملك رواتب الموظفين الحكوميين بنسبة كبيرة (معدلها عشرين بالمائة من الراتب). ومع أن الزيادة خطأ اقتصادي لأنها تسبب التضخم، وهو ما حدث حيث قفزت أسعار المواد الغذائية وغيرها الى أكثر من الضعفين. لكن الغرض كان واضحاً، فالملك يريد أن يكرم شعبه، والبدوي الجاهل لا يعرف غير طريقة واحدة هي استخدام (الكاش)!

ارتفعت شعبية الملك كثيراً بسبب زيادة الرواتب، رغم تضايق شريحة كبيرة من العاملين في القطاع الخاص الذين لا تشملهم بالطبع منحة الملك. وتصاعدت شعبية الملك بتصاعد مؤشر الأسهم السعودي بغير هدى، فلما هوى المؤشر الى أقل من ثلث قيمته (من ٢١ ألف نقطة الى أقل من ٧ آلاف) هوت شعبية الملك الى الحضيض ولاتزال تراوح حضيضها. اعتقد البعض ان الجناح السديري هو من دبر مؤامرة انهيار سوق الأسهم، لكن الحقيقة هي أن اجهزة الدولة المالية هي المسؤولة بدرجة أساس، وكذلك المواطن الذي لم

يلتفت الى التحذيرات.

ماذا يعني انهيار الأسهم في السعودية؟ إنه بكل بساطة قضى على الجزء الأكبر من مدخرات الشعب، كل الشعب. فهناك ثمانية ملايين محفظة يساهم فيها نحو ١٦ مليون مواطن، أي كل الشعب!

وعنى انهيار الأسهم أمراً أكثر خطورة وهو تقلص حجم الطبقة الوسطى الى أبعد حد لها، فصار لدينا الفقر المدقع المتزايدة أعداد شريحته، ومن جهة ثانية هناك الأغنياء فاحشي الثراء، وما بينهما تلوذ الطبقة الوسطى بما تبقى لديها من روح. وإن انكماش الطبقة الوسطى يعني خلخلة البنية الإجتماعية، وبالضرورة ستترك آثاراً سياسية كبيرة حتى وإن لم تظهر على شكل شغب أو ثورة أو تمرد. انكماش الطبقة الوسطى يعني انكماش شرعية الحكم السعودي نفسه، وليس فقط انكماش شعبية طرف حاكم كالملك. وانكماشها يعني زيادة المشاكل الإجتماعية من انتحار وأمراض نفسية وفساد أخلاقي وجريمة منظمة واستهتار بالنظام والقوانين وضعفاً في الروح الوطنية أكثر مما هي ضعيفة، وغير ذلك.

لقد أتى انهيار سوق الأسهم على زيادة الرواتب التي أقرها عبدالله، وعلى الأصول الثابتة وغير الثابتة للمواطنين عامة، وهذا أسوأ ما يمكن لحاكم أن يقدمه من إنجاز لشعبه. خاصة وأن مسألة البطالة المستفحلة في البلاد لم تعالج بشكل جذري، وإن استطاع وزير العمل غازي القصيبي تفكيك بعض مفاصل المشكلة، لكنها لاتزال كبيرة الحجم مؤثرة على الأوضاع العامة، ويعزى اليها ازدياد العنف والتطرف.

في الخدمات العامة: التعليم والصحة والمواصلات لا يلحظ تغيير كبير، اللهم إلا في الجانب التعليمي بالذات، فقد توسع عبدالله بعد زيارته الأخيرة لأميركا في إرسال البعثات التعليمية فكانت دفعة واحدة قدرت بخمسة آلاف طالب وطالبة قد خففت العبء عن الجامعات المحلية. لكن مستوى الجامعات المحلية في المجال التعليمي عدا واحدة منها هابط للغاية، وقد اعتبرت جامعة الملك سعود في قعر جامعات العالم من حيث المستوى، مع أنها أكبر جامعة في المملكة. كما أن المناهج لم تتغير كثيراً وإن شذب بعض الناشز المتطرف منها، ولكن جوهرها بقي متطرفاً يفرخ الإرهاب. الخدمات الصحية الحكومية لم تتطور وبقيت على حالها، ولازال المواطنون يعتمدون على المستشفيات الأهلية وعلى التأمين الصحي، ويعتبرون مستشفيات الحكومة بؤر قتل عمد، ومسالخ أكثر منها مستشفيات. أما وزارة المواصلات فينظر اليها كواحدة من أسوأ الوزارات في الوقت الحالي، بسبب غياب الصيانة والمشاريع الجديدة، الأمر الذي ينعكس على كثرة الوفيات بسبب حوادث الطرق.

السياسة الخارجية هي الأخرى مجال مفتوح للتقييم. فالإنجاز الخارجي يمكن توظيفه داخلياً وتالياً زيادة شرعية النظام بين جمهوره. هكذا كانت ولاتزال الأنظمة العربية تعمل. فمن خلال مواقفها من القضايا العربية المطروحة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ومن خلال مكافحة اسرائيل ـ أو الإدعاء بذلك ، ومن خلال مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الشتات، ومن خلال المبالغة في الإدعاء بدعم القيادة الفلسطينية (الشرعية!): أي منظمة التحرير الفلسطينية سابقاً (كممثل وحيد! للشعب الفلسطيني) والسلطة الفلسطينية المتمثلة في محمود عباس لاحقاً.. من خلال كل هذا يجري شرعنة عدد غير قليل من الأنظمة العربية، وفي طليعتها النظام السعودي.

بيد أنه طرأت قضايا أخرى جديد ذات صلة بالدائرة العربية والدائرة الإسلامية الأوسع، فلم تعد فلسطين وحدها (بيضة القبان) فهناك الموقف مما يجري في أفغانستان، وفي العراق المحتل، وفي الصومال، والشيشان، وقبلها البوسنة والهرسك، وغيرها. الأنظمة العروبية تشرعن ذاتها من خلال مواقفها من القضايا العربية، وحصراً: فلسطين والعراق والى حد ما الصومال. أما السعودية وبسبب تبنيها الموضوع الإسلامي، كان لزاماً عليها أن تشرعن نفسها من منظار ديني ليشمل كل القضايا الإسلامية المطروحة على الساحة، ليس فقط لأنها تزعم تبني أيديولوجية إسلامية، بل وأيضاً لأنها تسيطر على الأماكن المقدسة، الأمر الذي يفرض عليها مسؤوليات كبيرة تنعكس على مساعداتها المالية والسياسة الخارجية التي تنتهجها.

يمكن القول أنه بعد أحداث ٩/١١، والتي شارك فيها السعوديون بأغلبية واضحة، فإن السعودية تخلت وبإصرار كبير عن نزعتها الإسلامية في السياسة الخارجية، وانخرطت ـ ربما تكفيراً عن الذنب! ـ في سياسة الولايات المتحدة لمحاربة الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وكذلك لمحاربة الأنظمة غير المرغوب فيها أميركياً، إسلامية كانت أو عربية، ولهذا وقفت الحكومة السعودية مع اميركا في حروبها التي اطاحت بدولة الطالبان ودولة صدام حسين، كما ساهمت سياسياً ومالياً ومخابراتياً لمحاصرة حكومة حماس وعملت ولاتزال تعمل للإطاحة بها، في حين لم تجد نفسها معنية باحتلال الصومال من قبل القوات الأثيوبية. ذات الأمر يقال بالنسبة لموقف السعودية من حرب اسرائيل على لبنان في الصيف الماضي، حيث حرضت اسرائيل على مواصلة حربها، ووقفت ضد حزب الله سياسياً وإعلامياً وحولت الحرب الى نزاع طائفي.

في الحقيقة فإن عبدالله في الفترة التي كان فيها الملك فهد مريضاً، وبالخصوص في سنوات ما قبل أحداث ٩/١١، اي ما بين ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠١، سعى ونجح في إصلاح علاقات المملكة مع جيرانه: الأهم مع إيران، وخفف التوتر مع اليمن بعد حرب الإنفصال التي قادتها السعودية، ورطب علاقات السعودية مع دول الخليج عامة ـ عدا قطر.

لكن أحداث ما بعد ٩/١١، خسرت السعودية مواقعها، بسبب التغيير الشديد في سياساتها الخارجية، وخلال العامين الماضيين، خسرت السعودية علاقاتها الحميمة مع سوريا، بل ناصبت النظام السوري العداء الى حد محاولة اسقاطه وتبني معارضة الإخوان ـ خدام بشكل فاقع. وخسرت السعودية علاقاتها المتميزة مع ايران التي هندسها عبدالله مع رفسنجاني، ولا يوجد مبرر لذلك سوى أن إيران باتت في فوهة المدفع الأميركي، وعلى السعودية أن تنحاز لأحد الطرفين، وبالطبع فإن الإنحياز لأميركا يأتي في المقدمة، خاصة وأنه يدخل ضمن محاولات ترقيع العلاقات التي توترت بسبب هجوم السعوديين على مانهاتن.

أيضاً تصاعد التوتر خلال العامين الماضيين بين السعودية وقطر، وبين السعودية وعدد من الأطراف السياسية اللبنانية كحزب الله والجنرال عون، بسبب تخلي السعودية عن دورها (الأبوي) وانحيازها الى فريق معين، بل ومحاولة تصفية الفريق الآخر على النحو الذي نشهده في تفاصيل (فتح الإسلام) التي مولتها السعودية وخططت لها اهدافها (مواجهة حزب الله) قبل أن تنقلب تلك الحركة على صانعيها.

أيضاً توترت علاقات السعودية من جديد مع ليبيا، ومع عدد من الدول العربية بصورة أقل بسبب مساهمات السعوديين الوهابيين في اعمال العنف كما في المغرب والجزائر والعراق وسلطنة عمان ومصر وتونس وغيرها. وبالنسبة لمصر، لعبت المنافسة بين البلدين دوراً مهماً في خلق الحساسيات بين الطرفين، وتفجرت حين تخلت مصر عن القناة المفترضة (الجسر) بين السعودية ومصر.

وفوق هذا خسرت السعودية الإخوان المسلمين بكل فروعهم، خاصة في مصر وفي فلسطين (حماس) كما خسرت الحركات الإسلامية في عدد من الدول الإسلامية وقد كانت تلك نصيراً مهماً للسعودية في عقود سابقة.

لكن السعودية ربحت قدراً مهماً من استعادة الثقة الغربية والأميركية بها. وحسنت علاقاتها مع اسرائيل عبر البوابات الخلفية التي أقامها بندر بن سلطان والتي توجت بلقاءات مستمرة بين بندر ومسؤولين اسرائيليين بينهم أولمرت نفسه.

حين تفقد الأقلية الحاكمة توازنها!

محمد السباعي

الأقليات عامة تستشعر الخطر أكثر من غيرها. إنها تخاف على هويتها من الضياع، وعلى مصالحها من التذرّر، خاصة في ظل الأوضاع السياسية القاسية، وتأجج الهويّات الفرعية وتغلبها على الهوية الوطنية.

وبقدر ما ينطبق هذا القول على الأقليات عامة، فإنه ينطبق بصورة أخص على (الأقليات الحاكمة).. كما هو الحال بالنسبة للأقلية النجدية. فرغم سيطرتها على حكم السعودية ما يقارب من التسعة عقود بلا منازع أو منافس، إلا أن القلق والخوف على ما في اليد من مصالح وإمكانات وامتيازات كبيرٌ للغاية.

هناك خوف على الهوية النجدية من أن تذوب في الهوية السعودية (التي يحتمل أن يشترك فيها مواطنون آخرون معهم فيها)! وإن إضعاف العصبية النجدية/ الوهابية يعني إضعافاً للحزب الحاكم والأقلية المتغلبة، التي لا همّ لها إلا تعزيز هويتها باستخدام أدوات الدولة لترجيحها وتوسعتها، وفي المقابل إضعاف الخصم من خلال إضعاف هويته، ونقصد بالخصم كل المواطنين غير النجديين والذين يمثلون أكثرية تزيد على ٧٥٪ من السكان.

الحفاظ على الهوية النجدية وتدمير الآخر وعدم الإعتراف به جزء من الصراع السياسي المحلي. وهو الذي أفضى الى عدم تبلور الهوية السعودية بسبب مدخلاتها النجدية الفاقعة، وبالتالي رفضها من الأطراف الأخرى وعدم تجذرها في نفوسهم.

والأقلية الحاكمة في نجد لديها شيء كثير لتخسره، إنه الحكم والسيطرة والإشباع المعنوي والمادي، وبالتالي فإن تمسكها بهويتها أقوى بكثير من تمسك الآخرين من المواطنين بهوياتهم، فهؤلاء الأخيرون يتشبثون بهوياتهم (دفاعاً) والأولون النجديون يتمسكون بها (هجوماً). الأخيرون يخشون الضياع والحرمان، والأولون لا يقبلون حتى مجرد مبدأ تقاسم السلطة والثروة والإشتراك في بناء محتوى الهوية السعودية ثقافياً. الأخيرون يستخدمون هويتهم لصدّ تغوّل الهوية النجدية المسيطرة على الدولة، والأولون النجديون يتشبثون بهويتهم كيما تستمر السياسة القديمة منذ نحو قرن على حالها: أقلية حاكمة مستمتعة بخيرات الدولة، والآخرون متفرجون لا ينالهم سوى الفتات.

إن عدم قبول النجديين بالتعدد والمشاركة ومبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، جعل نخبتهم تعيش هواجس وقلقاً غير محدود كلما لاحت أزمة محلية أو إقليمية، أو تحركت جماعة محلية مطالبة بحقوقها، فينتابها شعور (قد يكون طبيعياً لمثل حالتهم) بأن العالم كله يتآمر عليهم، الى حد عدم التمييز بين الصديق والعدو والمنافس، وبين المواطن وغير المواطن، وبين من يحمل السلاح ومن لا حيلة له سوى الكلمة.

في قرارة العقل النجدي/ الوهابي يعشعش شعور بأن أميركا تريد استبدال عرشهم وتقسيم ملكهم! مع أن أميركا لن تجد لها حليفاً محلياً وإقليمياً بعد إسرائيل أفضل من آل سعود على الإطلاق!

الشيعة المحليون ينظر اليهم كعدو، وكذلك الإسماعيليون، والسنّة الاخرون، والصوفيون، والقبليون المتحدرون من مناطق غير نجدية.

فالشيعة متآمرون مع إيران ومع أميركا!

والحجازيون متآمرون مع الشيعة ومع مصر والصليبيين!

وهكذا!

لا أحد لا يتآمر عليهم، وحس المؤامرة المغالى فيه في العالم العربي، تجده أشد وضوحاً لدى النجديين/ الوهابيين.

فسوريا ضدهم! وهي لم تكن كذلك، ولا هي كذلك، بل العكس هو الصحيح.

وإيران ضدهم، مع أنهم أضروا إيران أكثر من أي أحد آخر بدعمهم الحرب ضدها والتآمر عليها.

والشيعة في المنطقة العربية ضدها، مع أن حزب الله لم يحرك ساكناً وليس من سياسته أصلاً مواجهة الأنظمة العربية واستفزازها خاصة السعودية. ومع ذلك تجد الإعلام السعودي كله الخارجي والداخلي - خاصة في هذه الأيام - يوجه سهامه للحزب ويحط من شأنه وكأن هناك معركة يجب أن تستكمل أو يبدأ بها. والشيعة في العراق ضحايا الوهابية ولم يظهر منهم رد فعل بمستوى الضرر حتى الآن، بل هم يريدون علاقة حسنة مع السعودية!

واليمن ضدهم.. زيدية كانوا أو شافعية. وعمان الأباضية ضدهم، وقطر كذلك كما هو واضح في مقولاتهم، ومصر التي احتلت ديار نجد في القرن التاسع عشر لا تزال في المخيال النجدي خطراً كبيراً، وليس منافساً سياسياً أو حليفاً استراتيجياً في هذه الأيام.

من بقي من الكون لا يُنظر اليه كعدو محلياً أو خارجياً؟!

القلة ربما.

لكن تضخم الخطر يعكس الحالة النفسية التي عليها الطبقة الحاكمة. وعلى الوهابيين أن يطمئنوا قليلاً على الأقل، فالدولة لاتزال كلها بيدهم سلاحاً ومالاً وقيادة ومذهباً وإعلاماً!

نعلم أن هذا لن يحل قلقهم. لأن القلق لا يزول إلا أن تقف الأقلية الحاكمة على أرض صلبة، ولا توجد أرض صلبة مادام الوضع الداخلي مفككاً بسبب الإستئثار بكامل السلطة.

نعلم أيضاً أن الحلول المقدّمة لآل سعود والنخبة النجدية لا تعجبهم، فإما أن يحتفظوا بالسلطة ويتعايشوا مع القلق! الذي هو مؤسس على أسباب موضوعية قابلة للتطور، بحيث أن الإحتفاظ بكامل السلطة يعني مغامرة كبيرة قد تؤدي الى خسارتها كاملة أيضاً. وإما أن يعيدوا توزيع السلطة بحيث يجد الآخرون المهمشون من الأكثرية مبرراً للبقاء تحت حكم آل سعود ونجد.

ومع ان الخيار الأول هو السائد، إلا أن بعض المفكرين النجديين يعتقدون بأن استقرار الدولة واستقرار نظام الحكم يكمن في الخيار الثاني.

الخيار الثاني تم القضاء عليه بتآمر بين المؤسسة الدينية الوهابية والجناح السديري. فلا إصلاح ولا تعديل ولا تراجع عن سياسة الماضي. ولا توجد سوى العصا لدعاة الإصلاح.

إذن، وحتى إشعار آخر، على الأقلية النجدية أن تعيش هواجسها الى جانب تمتعها بالسلطة، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولا!

الوهابية خطر على القريب والبعيد

خيارات المواجهة والإحتواء

محمد الأنصاري

السعودية كدولة، كما العائلة الحاكمة والشعب نفسه، بحاجة الى وقفة مع النفس.

يسألنا بعض العرب: كيف هو حالكم مع متشددي الوهابية؟!

إذا كان العالم كلّه يضجّ من عنف السعوديين الوهابيين، فلم يبقوا دولة إلا وحطوا فيها رحالهم باحثين عن (جهاد) غبي، يقتلون فيه أنفسهم ومن يصنفونهم في خانة العدو، الذي يشمل الأطفال والنساء.. فكيف سيكون حالكم وأنتم تعيشون بينهم؟

أيُعقل أن كل منتجات الوهابية (للتصدير) الخارجي: للعراق ولبنان وفلسطين وسوريا والأردن والعراق والجزائر والمغرب والكويت وسلطنة عمان واليمن وموريتانيا والبحرين ومصر وغيرها، دون أن يكون هناك (استهلاك) محلّي يتناسب مع حجم التصدير؟!

إن منتجي المخدرات في كولومبيا وأفغانستان يصدرون مخدراتهم الى كل الدنيا، ولكنهم يستهلكون جزءً غير يسير من منتجهم الوبائي.. أفيكون تصدير الإرهاب الوهابي/ السعودي الكبير الذي عمّ الدنيا وشمل دول أوروبا مثل بريطانيا وأسبانيا كما أفريقيا مثل كينيا والصومال، وكما في أميركا نفسها.. الإرهاب الذي وصل الى أندونيسيا وتئن منه الباكستان وأفغانستان وغيرها.. أفيكون هذا التصدير (الكبير) للخارج دونما استهلاك محلي؟!

الإستهلاك المحلي يضخّم كثيراً. ونقصد بذلك التفجيرات التي وقعت في السعودية، ومحاولات الإنقلاب التي كشف عنها مؤخراً. نقول يضخّم، لغرض القول بأن السعودية (ضحية) للإرهاب، وهي كذلك، ولكنها في نفس الوقت (المنتج الأكبر) للإرهاب الديني في العالم، والذين ضحاياه في الخارج يفوقون بلا مقارنة الضحايا المحليين.

إن الإستهلاك المحلي للإرهاب الوهابي لازال قليلاً بالمقارنة مع حجم المنتج المصدّر للخارج، ولا يمكن لأي مواطن أو مسؤول إلا أن يتوقع بأن زيادة الإستهلاك ستتعاظم كلما سدّت السبل في وجه التصدير الخارجي!

حتى الآن، فإن أرقام قائمة (المجاهدين الوهابيين) في الخارج أكبر بكثير ممن يمارسون جهادهم المحلي!

وحتى الآن، فإن أرقام ضحايا ذلك الجهاد المشبوه في الخارج أكبر بآلاف المرات من ضحاياه المحليين!

وحتى الآن، فإن أي أمير أو مسؤول محلي مهم لم يصب بأذى، ما يضع تساؤلاً حول هذه المفارقة العجيبة، خاصة إذا علمنا أن الوهابية المتطرفة بدأت بتكفير آل سعود، وترى أنهم لا يختلفون عن أعدائها الخارجيين.

ألا يوحي هذا بأن هناك عقلاً مخططاً وراء هذا الإجرام المصدّر للخارج؟!

ألا نرى بيننا من يبرر لذلك (الجهاد الوهابي) أفعاله ودمويته في الخارج، ويحاول إدانتها ـ إن حدثت ـ في الداخل؟

ألا يساورنا الشك في أن هناك من بين الطبقة الحاكمة الملكية من يريد تغذية النار الخارجية خدمة لأغراضه السياسية المحلية عبر الإستفادة من الجنون الإرهابي القاعدي الوهابي؟ أليس هذا ما كشفت عنه أحداث نهر البارد و (فتح الإسلام)؟

هناك خطأ منهجي لدى آل سعود، لا نظنّهم يعونه جيداً.

الوهابية لم تعد سوى نار تأكل (قلب) وليس (اصابع) من يستخدمها.

لقد فات أوان استعادة الوهابية الى حظيرة الدولة. ويجرم بحق نفسه وبحق الدولة وبحق الشعب من يعتقد أن تجربة الأخوان الأولى في العشرينيات الميلادية من القرن الماضي يمكن أن تتكرر عبر (القطع الجزئي) و (العمليات الجراحية الموضعية).

لا يريد آل سعود التخلي عن الوهابية، ولا يجرؤون على خضد شوكتها. وبالتالي فإن البلاد تنساق الى عوالم من العنف غير مسبوقة

نحن بإزاء تجربة جديدة تختلف عن تلك. والنار الوهابية خرجت عن العقال ولا يمكن إعادتها الى سابق عهدها بالتفاهم. لقد حلل الكثيرون الظاهرة، وهم من الداعمين للنظام السياسي القائم، وقالوا بأن جذر المشكلة يكمن في (الفكر الوهابي) نفسه.

الفكر الذي يصنع الإرهاب، ويعوق الدولة، ويمزّق النسيج الإجتماعي، ويسوّد وجوه المواطنين في الخارج فيعاملون كمشبوهين، وهو ذاته الفكر الذي بدأ يدق إسفينا في علاقات الدولة بنظيراتها، وسوف تتعاظم الفجوة بينها والدول الأخرى في المستقبل.

لا يريد آل سعود التخلي عن الوهابية، وليست لهم الجرأة على خضد شوكتها. وبالتالي فإن البلاد تنساق الى عوالم من العنف والتطرف غير مسبوقة.

علينا أن نقف ونسأل أنفسنا من جديد: هل الظاهرة الإرهابية الوهابية مرشحة للتقلص في المستقبل وعلى يد من وكيف؟ هل

نستطيع أن نغض نظرنا عما يجري ونسكت على أمل أن تموت الظاهرة وكأنها نبت حديث ليس له جذور تاريخية وفكرية قديمة تتفجر في وجهنا بين الفينة والأخرى؟

ما هي خسائر آل سعود إن لم يستطيعوا تخفيف العنف الداخلي والخارجي المرتبط بالسعوديين من أتباع الأقلية الوهابية؟

وما هو المستقبل الذي ينتظر المملكة وشعبها أمام الخيارات المفتوحة: ١) ابقاء الحال على ما هو عليه عبر المعالجات الموضعية، ٢) مواجهة الفكر الوهابي جذرياً عبر إحداث تغيير هيكلي في الدولة، ٣) إعادة استخدام الوهابية من خلال توضيح (فضاءات الجهاد) المحبذة والأخرى غير المحبذة. اي الاستمرار في توظيفها في النشاط السياسي السعودي.

الخيار الأول والثالث هما اللذان يجري تبنيهما: قذف الوهابية بوجه الآخر: في العراق كما في لبنان، وتطوير الأمر الى إشعال حرب طائفية شيعية سنية تغبش من خلالها الصورة، وتبرر عبرها التصرفات الوهابية الإرهابية في الخارج. هذا من جهة. ومن جهة ثانية: تحريم الجهاد داخل الأرض السعودية، وفي نفس الوقت فتحها لتشمل كل الدول الأخرى في العالم. وهذا يعني الإستمرار في (تصدير المشكلة) السعودية الخاصة الى الخارج ليكتوي آخرون بنارها، وتفريغ شحنات التطرف بعيداً عن البيت السعودي، عبر اقناع جماعات القاعدة ـ كما فعل سفر الحوالي ورئيس مجلس القضاء الأعلى اللحيدان ـ بالجهاد في العراق وغيره، وليس في مملكة (التوحيد)!

لكن هل العالم سيتركنا بحالنا ونحن نحرق ديارهم بعنف وفكر ومال من عندنا؟

لا قيامة للدولة بدون مواجهة الوهابية، ولا أمان للمجتمع ومستقبل أبنائه من الإرهاب بدون تجريمها

هل نستطيع أن نواجه الدول المستباحة دماء أبنائها دفعة واحدة، وتحوير المسألة على أنها صراع بين الإسلام والكفر، أو بين الشيعة والسنة، أو نكتفي بإعلان تنديدنا بالإرهابيين في حين أنهم يتكئون على مقولات محلية، ومال محلي، ورجال هم أبناؤنا؟!

ليس هناك من خيار ألبتة إلا بمواجهة سرطان الوهابية. قد تبدو هذه اللغة خشنة، لكنها الحقيقة التي تعامينا عنها سنين طويلة.

الحقيقة هي أن الوهابية نار تزداد اضطراماً لا يمكن عقلنتها اليوم، ولا يمكن تجاهلها، كما لا يمكن التعايش معها، لا على المستوى الشعبي ولا على المستوى الرسمي. وإن من الغباء بمكان إعادة انتاجها، أو إعادة استثمارها، أو القبول بأنصاف الحلول معها، كما كان يحدث دائماً، فتطل علينا من جديد بوجه أكثر دموية وبشاعة. لا قيامة للدولة بدون مواجهة الوهابية، ولا أمان للمجتمع ومستقبل أبنائه من الإرهاب بدون تجريمها.

غير هذا مجرد هراء، وتأجيل للمشكلة أو ترحيلها على آخرين لن يصمتوا عنها وعنا بعد اليوم.

٣٠٠ سعودي يلاحقون في لبنان

لا أبالغ في العنوان، فهذه التحريات الأمنية في لبنان تعمل على البحث عنهم وملاحقتهم. والقتلى منهم والمقبوض عليهم لا يشكلون إلا جزءاً بسيطاً من جزئيات الرقم الكبير. وقد لا يبدو الرقم كبيراً إذا ما قورن بثلاثة آلاف سعودي استقبلتهم أرض العراق في أقل من ثلاثة أعوام، لكنه كبير حين نعلم أن تجمع السعوديين في لبنان بدأ منذ نهاية صيف العام ٢٠٠٦، والفارق في الحالتين أن التحريض إلى العراق كان بارزاً وعلناً في بلادنا، بعكس الحالة مع لبنان، إذ شكلت مفاجأة للجمهور.

والسعوديون في لبنان جاءوا من معبرين؛ فئة من السعودية مباشرة، وأخرى تم تحويلها من العراق عبوراً بسورية. ورقم الثلاثمئة محصلة للتحريات الأمنية وفق بلاغات أسر سعودية تلقت اتصالات من أبنائها قالوا إنهم في لبنان، كما أفادت التحقيقات مع موقوفين بوجود سعوديين قدموا من العراق، وقدموا أسماءً ثبت تغيبها منذ فترة فعلياً، وهم مصنّفون محلياً كونهم في العراق.

ليس كل السعوديين المطلوبين من (فتح الإسلام)، فالحالة اللبنانية متنوعة، فـ(القاعدة) موجودة أيضاً، وهما جماعتان منفصلتان على أي حال، حتى لو توحد المرجع، وتوحد الداعم والمسهل أيضاً. وقد لا يعلمون أبداً أنهم ضحايا عبث استخباراتي، وأن من يجندهم ليسوا دعاة التحريض الذين التقوا بهم، بل وراءهم أجهزة أمنية ضخمة، سهلت أعمالهم بضخ المال وتوفير المعلومة، الركيزتان الأساسيتان لقيام أي تنظيم مسلح.

ولذا ليس كل السعوديين يتحصنّون في مخيم نهر البارد، كما يعتقد البعض، فالأكثرية منهم في خارجه، موجودة في بيروت ومدن أخرى. وقد تابعنا المواجهتين في طرابلس وجنوبها أخيراً، وكيف وجدنا السعوديين قتلى فيهما، وهم ليسوا من (فتح الإسلام). ووفق الوضع الحالي، لن يكون مستغرباً حدوث مواجهات أمنية في شقق ومزارع في لبنان من اليوم حتى نهاية العام، وفي كل مواجهة نجد سعودياً في النهاية. فهؤلاء خلايا منتشرة من جنسيات عدة، بمن فيهم اللبنانيون واللاجئون الفلسطينيون، ومع سقوط كل خلية تنكشف أخرى، كما حصل في السعودية تماماً.

ولكي نعرف من أين أتى كل هؤلاء، خاصة الذين قدموا من السعودية مباشرة، ولا يحملون تجارب مشابهة أخرى، كأفغانستان أو العراق، علينا أن ننظر إلى فئتهم العمرية، لنجد أن السواد الأعظم منهم دون الثالثة والعشرين، فهؤلاء جيل الانترنت. المجندون إلكترونياً، والمسهلة أمور رحالهم من المحرضين في بلادنا. وكل ما يقال عن أدوار قيادية للسعوديين في لبنان ليس إلا عبث استخباراتي آخر، فلا سعودي واحد يتولى قيادة خلية، بل كلهم أفراد مبتدئون، ومواجهتا طرابلس الأخيرتان نموذج لحال كثير منهم، من ضعف المعرفة العسكرية والتعامل مع السلاح، فسقط ستة سعوديين سريعاً، وبأقل تكلفة.

لكل أزمة جانبها الهزلي، أن ترى أسراً تفقد أبناءها بكل سهولة، وبعدها يتضح علمهم بملامح التغيير على شخصية ابنهم دون أن يحركوا ساكناً، تغيير لا يتذكرونه إلا بعد فوات الأوان، ولكن يبدو أن هذه هي نتيجة القدسية المجانية لآلاف السعوديين الضحايا من أفغانستان الثمانينيات إلى لبنان اليوم.

فارس حزام

الرياض ٢٠٠٧/٧/١٠

الملف الأمني بين الرياض وبغداد

هل بدأت مرحلة كشف الأوراق؟

سعد الشريف

لا شك أن وزير الداخلية الأمير نايف قد أسهب في تذكير الوفد العراقي الأمني والدبلوماسي الذي وصل الى جدة في العاشر من يوليو بتصريحات كان قد أدلى بها قبل أيام من وصول الوفد تتضمن إنكاراً شديداً لدور المقاتلين السعوديين في العراق، ولا شك أيضاً أن الوزير قد شدّد على التفريق بين الحكومة والتيار الديني المتشدد بشفاعة التصريحات ذاتها، التي تطلق بقدر كبير من الشفافية والشدّة على غير عادة الأمير نايف نفسه المعروف بتسامحه ودعمه المطلق للمؤسسة الدينية المتطرّفة فكراً وسلوكاً.

يدرك الأمير نايف بأن ضيوفه جاءوا محمّلين بملفات ضخمة حول الضلوع السعودي في دوّامة المجازر الدموية اليومية، وقد أشار الأمير نفسه في خطبته أمام جمع كبير من الدعاة ورجال الدين وأئمة المساجد الى أن مسؤولين عراقيين قد أبلغوه بالدور الدموي الذي يمارسه سلفيون سعوديون في العراق، فهم على حد قوله معدّون للتفجير فحسب.

تصريحات الأمير نايف التي سبقت وصول الوفد الأمني العراقي قد توصف على أنها خطوة إستباقية لأي حديث عراقي عن تورّط وزارة الداخلية نفسها في تشجيع مجموعات سلفية على نقل عملياتها القتالية إلى داخل العراق، وهي تهمة إستندت على معلومات تسرّبت في مواقع إلكترونية خاضعة تحت تأثير الوزارة وكذلك من خلال تصريحات وبيانات لشخصيات دينية مقرّبة من الأمير نايف وإبنه الأمير محمد بن نايف. وبرغم من أن الأمير يملك ما يدفع به التهمة عن حكومته بالتورط في العنف داخل العراق، حيث ذكّر الوفد بما قامت به لجنة المناصحة من إعطاب المفعول الإرهابي لدى العناصر التي جرى إعتقالها وإخضاعها تحت دورة (إعادة توجيه) قبل الإفراج عنهم، بالرغم من أن بعض هؤلاء قد غادروا الديار إلى حيث ساحات القتال في العراق ولبنان، كما اكتشف لاحقاً، وذكّر الأمير أيضاً الوفد الضيف بأن مفتي المملكة وأعضاء في هيئة كبار العلماء قد أصدروا فتاوى تحرّم السفر الى العراق بنية الجهاد، بالرغم من أن فتاوى أخرى لعلماء في المؤسسة الدينية وخارجها من النافذين في المجتمع السلفي يصدرون فتاوى تجيز القتال تحت عناوين أخرى..وعلى أية حال، فإن الأمير رصف أدلة من عيار ثقيل قد تفحم الخصم ولكن ليس بالضرورة تقنعه، ويعتمد على مافي جعبة الوفد العراقي من معلومات رصينة وأدلة صلبة تجعل التعامل مع حقائق وليس طنيناً سياسياً فارغاً.



ملف أمني حافل

زيارة الوفد العراقي الأمني والدبلوماسي الى المملكة في هذا الوقت بالتحديد يثير تساؤلاً، خصوصاً وأنها تأتي بعد زيارة ملغاة لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للقاء الملك عبد الله قبل شهرين، وهل للزيارة علاقة بتطوّرات محلية وإقليمية ودولية؟

على الساحة العراقية، تصاعد الغضب الشعبي في الشهور الأخيرة إزاء ضلوع مقاتلين ورجال دين وأمراء سعوديين في الدم العراقي، وهذا ما تكشف عنه تواصل الاعتصامات الإحتجاجية في أوروبا والولايات المتحدة، وهناك ضغوطات متزايدة على الحكومة العراقية من الداخل الشعبي من أجل إيصال رسالة واضحة للحكومة السعودية بقطع الطريق على مقاتليها الذين يتقاطرون عبر الحدود البرية الغربية والشرقية لشن عمليات إنتحارية تودي بحياة العشرات والمئات من الأبرياء والمدنيين.

وإقليمياً، يبدو الدور السعودي السلبي في قضايا المنطقة من العراق الى فلسطين ولبنان مروراً بكل الترتيبات الإقليمية في بعديها الأمني والسياسي وكأنه مصمم في المرحلة الراهنة لضرب الإستقرار في المنطقة تلبية لمنطق الفوضى الخلاّقة التي يمثل الأمير بندر بن سلطان الوكيل الإقليمي لها.

وعلى المستوى الدولي، فإن الحوادث الأمنية التي تقترفها عناصر سلفية سعودية في مناطق متفرّقة من أوروبا تسمح بتصعيد حملات الإحتجاج ضد الحكومة السعودية على المستوى الدولي وقد تتظافر جهود المنظمات الأهلية والحقوقية والدولية بالضغط على حلفاء السعودية في الغرب من أجل رفع الغطاء عنها والمطالبة بفرض عقوبات عليها من أجل وقف دعم الإرهاب الأصولي السلفي المنطلق من أراضيها.

ما رشح عن لقاءات مستشار الأمن القومي العراقي في جدة مع الأمير نايف وفي الرياض مع وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل والأمين العام لمجلس الأمن القومي الأمير بندر بن سلطان ورئيس جهاز الاستخبارات الأمير مقرن بن عبد العزيز يلمح الى تطوّر أمني بالغة الحساسية، خصوصاً وأن المسؤولين العراقيين طالما حذّروا لسنوات القيادة السعودية من مغبة تورّط عناصر سلفية سعودية في زعزعة الإستقرار داخل العراق عبر عمليات التفجير، والقتل الجماعي، والسيارات المفخخة، والأحزمة الناسفة، والعمليات الانتحارية. وقد ذكر رئيس الوزراء العراقي السابق إبراهيم الجعفري في تصريحات له بلندن قبل سنتين بأنه وضع الملك عبد الله في صورة ما تقوم به عناصر سلفية سعودية داخل العراق وما تخطط له في المرحلة القادمة، وهو ما كشفت عنه الوثائق التي عثر عليها بعد مقتل زعيم تنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي.

الوفد الأمني العراقي برئاسة مستشار الأمن القومي موفق الربيعي نقل ملفاً ضخماً من الوثائق للأمراء السعوديين يثبت فيه ما حذّر منه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من أن العنف الذي يعصف بالعراق حالياً مرشح للإنتقال الى

دول الجوار، وهي رسالة التقطها الأمراء السعوديون بما تطلّب مباحثات جادة بين الجانبين السعودي والعراقي من أجل الإتفاق على سبل التعاون الأمني والتنسيق الإستخباري لمواجهة خطر الجماعات المتطرفة في الأيام القادمة.

الأمير نايف طالب الوفد الأمني العراقي تزويده بمعلومات حول السعوديين المعتقلين لدى أجهزة الأمن العراقية، وتجنّب الأمير طلب تسليمهم للسلطات السعودية بخلاف الحال بالنسبة للمقاتلين السعوديين في نهر البارد في الشمال اللبناني، ولكنه بالتأكيد حصل على معلومات وافية عن طبيعة الأدوار التي يقوم بها المقاتلون السعوديون في العراق. وقد أعدّ الأمير قبل وصول الوفد حملة مرافعة عن تورّط أي من المسؤولين السعوديين أو رجال الدين الكبار في حوادث العنف سواء داخل المملكة أو العراق أو أي منطقة أخرى، وكان متمسّكاً خلال اللقاء مع الوفد العراقي بأن هؤلاء المقاتلين هم (فئة ضالة) قد تم التغرير بهم عن طريق فكر خارجي لا ينتمي لعقيدة هذا البلد. الغريب في الأمر، أن الأمير أخذ موقفاً هجومياً، فقد رمى بالكرة في ملعب الوفد العراقي حين قال بأن هؤلاء السعوديين قد تربوا على العنف والتطرف في العراق وقد يعودون إلى المملكة بأفكار متطرفة وأعمال عنف، وهو ما أثار استغراب أعضاء الوفد العراقي الذي يمسك بأدلة دامغة على أن المقاتلين السلفيين جاءوا بأفكار متطرّفة من ديارهم وطبّقوها عملياً وبصورة دامية في العراق والعراقيين.

وبحسب مصادر عراقية، فإن الوفد الأمني والدبلوماسي سعى الى تصحيح الصورة المشوّهة عن العملية السياسية الدائرة في العراق، حيث اضطلع الوفد الدبلوماسي المؤلف من ثلاثة مستشارين لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتوفير كمية معلومات كافية للملك عبد الله وكبار الأمراء تكون عوناً لهم على فهم الواقع العراقي بخلاف الصورة التي تشكّلت لديهم من خلال مصادر أخرى.

مصدر قلق الأمراء في الوقت الراهن ينبع مما حذّر منه المسؤولون العراقيون من أن انفلات الوضع الأمني في العراق سيصيب المنطقة برمتها وسيكون الجميع شركاء في الغرم. وهذا يلتقي مع ما نقلته مصادر أخرى من أن الأميركيين طالبوا حكومة المالكي بوضع ترتيبات أمنية لضمان الإستقرار في المنطقة مع بدء إستعدادات القوات الأميركية بجدولة الإنسحاب في الشهور القادمة، حيث أن هذا الإنسحاب منوط بتوصّل حكومات المنطقة إلى صيغة أمنية توافقية تحول دون انفراط العملية السياسية في العراق، وكذلك ضمان أمن الدول المجاورة ومنها الخليجية تحديداً من أجل تأمين خطوط تصدير النفط إلى الأسواق الأميركية والأوروبية والعالمية.

تطوّر كهذا يأتي في سباق مع الزمن يخوضه كثير من اللاعبين الأقليميين والدوليين من أجل تثبيت معادلة جديدة تتوافق مع مصالحهم، فبينما لا يزال يسعى الأمير بندر وجهات عراقية وأردنية ومصرية من أجل إطاحة حكومة المالكي وإقامة حكومة عراقية جديدة تكون أبعد عن طهران وأقرب الى الرياض وواشنطن، وهو ما ظهر في عقد لقاءات تشاورية وتنسيقية موسّعة مع قيادات سياسية عراقية ناقمة على العملية السياسية الحالية مثل إياد علاوي وطارق الهاشمي وجبهة التوافق بزعامة عدنان الدليمي وتمويل عشائر سنيّة وتسليح جيش الإسلام المؤلف من عناصر بعثية سابقة، هناك في الإتجاه المقابل تحرّك عراقي عبّر عنه التحالف السياسي الموسّع لأكبر مكوّنين شعبيين في العراق لتأييد حكومة المالكي، وكذلك وقوف دوائر سياسية في واشنطن تميل الى تثبيت المعادلة السياسية القائمة عبر عقد مصالحات داخلية وتوافقات أمنية تحفظ توازن الدولة العراقية الجديدة في علاقاتها الإقليمية، يضاف إليه تحرّك رئيس الجمهورية العراقي جلال طالباني من أجل إقناع الوزراء والنواب السنة بإنهاء مقاطعتهم لجلسات مجلسي الوزراء والنواب، لجهة إعادة تعزيز العملية السياسية مع توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتصحيح مواد الدستور ومعالجة المشكلات العالقة بخصوص النفط والمحاصصة وغيرها، مشدّداً على أهمية مشاركة الشيعة والسنة والأكراد في رسم السياسات العامة للدولة وفي صنع القرارات المصيرية. وفي الوقت نفسه، أكّد طالباني على ضرورة إشراك إيران لحفظ الأمن ومكافحة الإرهاب وتعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وإيران من أجل استتباب الأمن في البلاد.

غضب عراقي على السعودية

فيما يبدو، فإن قدرة التحمّل العراقي على الضلوع المباشر واليومي لعناصر سلفية سعودية في دوامة العنف داخل العراق قد بدأت في التلاشي، فتصريحات المسؤولين وردود الفعل الشعبية تشي بسورة غضب عراقية مرشّحة للتصاعد في ظل تساقط الأبرياء بصورة يومية بفعل القنابل البشرية السلفية.

فثمة نداءات عراقية تطالب الحكومة السعودية برفض فتاوى التكفير التي صدرت من أعضاء في هيئة كبار العلماء مثل الشيخ عبد الله بن جبرين الذي أفتى بردّة الشيعة بما يجيز قتلهم، إضافة الى فتاوى التكفير الصادرة عن مشايخ سلفيين في السعودية يقول العراقيون بأنها ساهمت في إسباغ شرعية للقتل والإختطاف والتهجير في العراق.

وقال نائب في البرلمان العراقي في تعليق له على إقرار السلطات السعودية بأن مواطنيها الذين قاتلوا في تنظيم فتح الإسلام في نهر البارد إنما تدربوا في العراق وانتقلوا من هناك الى لبنان :(اذا كانت السعودية تعترف بهذه الظاهرة، فيجب عليها الإعتراف بأن المئات من السعوديين أسسوا وأشرفوا على بناء تنظيم القاعدة والتنظيمات التكفيرية الأخرى في العراق وقاموا بتنفيذ عمليات التفجير والقتل التي حصدت أرواح مئات الآلاف من شيعة العراق وأخيراً بدأت تستهدف السنة المخالفين لهم). وتساءل النائب أزهر الخفاجي (..فكم شاب سعودي دخل العراق، ولبس الأحزمة الناسفة وقاد المفخخات ليحصد أرواح المئات من العراقيين؟!! فهل يعقل أن لاتعلم السعودية بأعدادهم؟! خاصة وأن الرجل الثاني في القاعدة قد صرح بأن أكثر من ٨٠٠ إرهابي من التكفيريين إنتحروا حتى أبريل من العام الماضي في تفجير أنفسهم بأحزمة ناسفة وسيارات مفخخة ، فكم صار عددهم حتى يوم أمس، وكم سعودي كان من بينهم ؟!). وقال بـ (أن المحرّض الأول على هذه الجرائم وعلى تصدير شباب السعودية الى العراق هم علماء المذهب الوهابي المتشددين والذين ينعمون بالإمتيازات والحماية ولايتم مساءلتهم عن فتاواهم التي تسبب قتل الآلاف في العراق، ومن هنا سوف يظل هؤلاء يتوافدون على العراق خاصة وأن علماء فتاوى التكفير ضمنوا لهم الجنة وأن مواقع الإنترنت المتطرفة تقوم بغسل أدمغتهم واستغلال بساطتهم وحبهم للدين الحنيف، لتحولهم إلى قتلة من الطراز الأول باسم الدين). ويتساءل النائب العراقي:(هل تصدير الشباب السعودي للعراق هو نتيجة لقرار إتّخذه الحكم السعودي، يقضي بالتخلص من خطر الشباب السعودي المتطرف لديها ودفعهم الى خارج البلاد، ليأتوا الى العراق ليفجروا أنفسهم في المدنيين العراقيين الآمنين؟ وهل ثمة اتفاق بين الحكم السعودي وكبار علماء الوهابية واساتذة الشريعة في السعودية على أن تصدر مثل تلك الفتوى الجماعية التي حثت على ما أسمته بنصرة سنة العراق ضد الشيعة، ليخرج المئات ممن فيهم المواصفات التي تجعل منهم إرهابيين، والتغرير بهم بفعل هذه الفتوى والفتاوى السابقة للخروج إلى العراق ويهلكوا في مدنه وقراه؟ تماما كما عملت الولايات المتحدة عندما صرّح وزير دفاعها السابق رامسفيلد قائلا: لقد خططنا لنجعل من العراق مصيدة للإرهابيين يقعون فيها، فنقوم بحصدهم جماعات وفرادى، بدلاً من أن يشكّلوا تهديداً على أمن الولايات المتحدة؟).

أسئلة الخفاجي الغاضبة تمثل صدى لأصوات ترتفع حالياً من داخل العراق وخارجه وتدور كلها حول البحث عن إجابة عن سؤال كبير: هل تغذّي السعودية الإرهاب في العراق؟ كما عنوّن كاتب عراقي مقالته قبل شهر.

إبعاده صار أمراً لازماً

حتى لا يورطنا بندر في مشاكل وحروب عبثيّة

ناصر عنقاوي

السياسة السعودية وهي في قمة غضبها (هادئة) على السطح.

بلد لا يبحث عن مشاكل (في الغالب) وإن كانت له طموحات ويدخل ضمن لعبة الكبار كجزء مما يعتقد قادته أنها (واجبات) التحالف مع أميركا والغرب عامة.

الحرب ضد الإتحاد السوفياتي مثال على ما نقول. كان هناك خلاف أيديولوجي، وكان هناك صراع دولي وجدت السعودية نفسها شريكاً فيه، وكان هناك خطر على النظام من الحركات الداخلية التي كانت تميل الى القومية/ اليسارية.

هذا متفهم الى حد ما. لكن ـ حينها ـ لم يكن متفهماً أن يكون السعوديون ـ القادة، ملكيون أكثر من الملك نفسه. أي أنهم ذهبوا في عدائهم للإتحاد السوفياتي بعيداً أكثر من أميركا والغرب. ولا أدلك على ذلك وجود علاقات دبلوماسية بين دول الغرب عامة مع موسكو، بعكس السعودية. بل أن السعوديين كانت لهم علاقات مع الإتحاد السوفياتي ورثوها من الشريف حسين، وبقيت العلاقات قائمة حتى أواخر الثلاثينيات الميلادية، مع ملاحظة أن الإتحاد السوفياتي لم يتورط في مواجهة مباشرة مع السعودية، ولم يظهر منه في أي يوم أن له ضلع في تخريب الوضع الداخلي السعودي. ولم تقم العلاقات مع موسكو إلا بعد سقوط الإتحاد السوفياتي.

الأكثر من هذا ان السعوديين لم تكن لهم علاقات مع الصين (لأنها شيوعية هي الأخرى!) وذلك حتى الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي، ولم تفتح العلاقات إلا بصفقة غبيّة أقامها بندر تضمنت شراء صواريخ بعيدة المدى سميت (رياح الشرق) وصارت خردة الآن، تمّ على إثرها اقامة العلاقة بين البلدين وسحب الإعتراف السعودي الدبلوماسي بتايوان (مع بقاء العلاقات الإقتصادية).

في جزء آخر من النشاط السعودي الذي كان محوره مكافحة الشيوعية، كانت السعودية تسعى لتغيير توجهات الأنظمة العربية والإسلامية وليس إسقاطها. من الأمثلة أنهم حوّلوا السادات الى أميركا عبر كمال أدهم، وحوّلوا سياد بري والصومال من المعسكر الشرقي الى الغربي، فورث الأميركيون القواعد العسكرية السوفياتية هناك. بيد أن السعوديين دعموا الأنظمة الصديقة للغرب أمام كل حركات المعارضة في أفريقيا وآسيا، بل أنهم دعموا الأحزاب اليمينية في أوروبا مقابل الأحزاب اليسارية، كما كانت الحالة في إيطاليا وفرنسا بالذات نكاية بالحزبين الشيوعيين القويين فيهما.

ومع ان السياسة الخارجية السعودية لم تكن تخلو من شطحات عديدة، ووجدت نفسها في اصطفاف مع أطراف لا ترغب فيها، كما هو الحال مع شاه إيران، بل أنها تورطت عميقاً في بعض الأحيان مثلما هو الحال في اليمن حين دبرت اغتيال الرئيسين إبراهيم الحمدي، والغشمي.. لكنها مع هذا كله لم تتخل عن الظهور بمظهر (المصلح) (المعتدل) (الباحث عن إجماع) (المتمسك بمبادئ الوحدة العربية والإسلامية) (المكافح للعقائد الدخيلة/ الشيوعية) (المساعد للمحتاجين) الخ.

وحين اضطرت السعودية الى الإنكفاء على ذاتها في بداية التسعينيات الميلادية، أي عقب غزو صدام للكويت، وذلك لاعتبارات داخلية ولهول الصدمة التي واجهت آل سعود بأن من منحوهم الدعم دولاً وحركات وقفوا ضدهم حين احتاجوا الى الإصطفاف ضد صدام حسين في غزوه. تلك الصدمة، مع ما رافقها من أزمات داخلية سياسية واقتصادية وأمنية، جعلت السعوديين زاهدين في ممارسة دور محوري في المنطقة، ودخلت السعودية مرحلة سبات طويلة استمرت الى ما قبل عام واحد فقط أي لعام ٢٠٠٦، وبالتحديد في صيف ذلك العام حين اندلعت الحرب بين اسرائيل وحزب الله.

السعوديون تستهويهم دائماً الصفقات السياسية التي تجري تحت الطاولة، ويصيبهم الجنون أحياناً حين يتضخم الخطر في أذهانهم، ولا نظن أن مرحلة عصيبة مرت بها السعودية كما هي عليها الحال الآن، حيث تدار السياسة الخارجية على نحو من (العمى المطلق).



بندر آل بوش: آن له أن يرحل

الحقبة البندرية

ما الذي تغيّر، وأين كانت الإنعطافة؟

كأن السعودية صحت على زلزال هجوم إسرائيل على لبنان. لم تصح لتمارس دوراً إيجابياً بعد سبات طويل. لم يستفزّها الهجوم الإسرائيلي بقدر ما استفزّها (حزب الله) نفسه. الحكاية باختصار هي أن السعودية اعتبرت ما جرى في لبنان تخطيطاً يصب في المصلحة الإيرانية ـ السورية، وأن دور إيران بدأ بالتضخم على حسابها هي ومصر والأردن. ومنذئذ افتتحت المعركة مرة ضد (المتطرفين) أنظمة وحركات، ومرة أخرى ضد (الشيعة) وافتعال حرب طائفية مساحتها العالم كله.

التخطيط لهذا التوجه المفاجئ جاء على يد بندر بن سلطان. لقد كان هو الوجه الأبرز في البيان السعودي المعطوب الذي هاجم فيه حزب الله وحركة حماس، في وقت كانت فيه إسرائيل تقصف بلا هوادة الضاحية والمدن والقرى الجنوبية، وفي وقت كانت فيه غزة تعيش حمامات دم متواصلة فيما كانت الأنظار تتجه الى لبنان.

نتذكر الآن حديث السعودية عن (المغامرة) و (المغامرين) خاصة وأننا نعيش ذكرى الحرب الأولى. وليت الأمر وقف عند مجرد الإمتعاض من

حزب الله، ومطالبته بخلع أشواكه بيده، وليت الأمر وقف عند سحب التأييد السياسي منه بل وصل الى التحريض العنيف ضده، السياسي والطائفي. بل أن بندر هو من أبلغ أولمرت ومسؤولين سياسيين اسرائيليين وأميركيين آخرين بأن لا توقف اسرائيل الحرب ضد لبنان قبل خلع مخالب وأسنان حزب الله، في وقت كانت في الماكنة الإعلامية السعودية تضخ مقالات الكراهية والتحريض الطائفي على نحو غير مسبوق إلا في الثمانينيات الميلادية حين غزا صدام حسين إيران ووقفت السعودية وأميركا معه.

بندر رجل الصفقات السرية، يعجبه التكتم، وكذلك الإشارة اليه في ذات الوقت بأنه الطباخ الماهر للسياسة السعودية.

وبندر رجل مغامر بكل ما في الكلمة من معنى. رجل يعتقد أنه أحد اللاعبين الأساس في تغيير مجرى الكون (وليس السعودية) فقط. وهو رجل أرعن لا يميل الى الذرائعية بالمعنى المتعارف عليه، بل هو يصدمك بعنجهية الإعتراف المباشر. المثل الواضح هنا قوله حول صفقات الفساد: So What? إن كان الفساد السعودي قد ابتلع خمسين ملياراً من الدولارات مقابل ٣٠٠ مليار ذهبت الى التنمية؟! منطق غريب وعجيب يقال على الملأ بلا خجل.

بندر إذن كان يقود السياسة الخارجية السعودية، في وقت لم يكن فيه الملك عبدالله يعي ما يصنع ولا له إلمام بالألاعيب، وقد كان ضحية التضليل السياسي دائماً والتي اعتاد ممارستها الفريق السديري الحاكم.

السعودية منذ الصيف الماضي وبرأس حربتها بندر ومعه الأكثر صهينة وأمركة بين الأمراء والنخب السعودية النجدية، شقت لها طريقاً غير مسبوق في نشاطها السياسي الخارجي.

دبابات اسرائيلية تحترق: انتصار أثار السعودية

إنه طريق المصادمة، والدخول في ألاعيب أكثر قذارة مما كان. طريق يطيح بأنظمة عربية حليفة كانت بالأمس. طريق يعبده الدم، وتتغير فيه التحالفات، فتصبح إسرائيل أقرب بكثير من إيران والعراق، ويصبح مقياس النجاح السعودي أميركياً - إسرائيلياً بامتياز.

لكن هذه الطريق التي انعطف اليها السعوديون خطرة للغاية. فأن تقف مع اسرائيل ضد حزب الله لأنه (شيعي) (وعميل إيراني) قد يهضمه العقل السلفي الوهابي النجدي، لكن لا يقبل به السعوديون الآخرون وهم الأكثرية، ولا يقبل به العرب أيضاً.

وأن تشتم حزب الله أمر، وأن تخنق حماس وشعب فلسطين في الضفة والقطاع أمرٌ آخر، لا يقبل به حتى السلفي السعودي.

إذا كانت موازين القوى قد خدمت السعودية في رهانها على الصراع الدولي بين الروس والأميركان أثناء الحرب الباردة، فإن رهان السعوديين على الأميركان والإسرائيليين هذه المرة خاسر جداً. فهو لا يخدم السعودية واستقرارها، وينتقص من شرعية النظام، ويدفعه لخسارة كبيرة من سمعته بين المسلمين.



سعود الفيصل: العودة الى نهج الإعتدال

أن تكون في جبهة مواجهة للشيوعية، يختلف تماماً أن تقف مع اسرائيل والأردن ومصر ومن وراء الجميع أميركا في (حلف المعتدلين) لمواجهة إيران وسوريا وحماس وحزب الله. فالأخيرون هم الحصان الرابح كما هو المؤشر السياسي اليوم.

كيف سمح لبندر أن يدخل المملكة في حالة من الإستقطاب في العالم العربي والمنطقة عموماً، وهو استقطاب مكلف للسعودية وليس فيه سوى الضرر؟

لماذا أُطيح بمنجز العلاقات الإيرانية - السعودية، لتكون السعودية ضحية لحرب تعدّ لها أميركا؟

لماذا تخسر السعودية سوريا الى حد محاولة اسقاط نظامها؟

ولماذا يدفع بسعد الحريري لمواجهة الأكثرية الشيعية والمسيحية في لبنان، في وقت ليس له معين إلا أقلية درزية لم تكن صديقة يوماً للسعودية؟

ولماذا تخسر السعودية أكثرية الفلسطينيين الذين أعطوا صوتهم لحماس فتدعم أبا مازن وجماعته الفاسدة والفاشلة وربما العميلة أيضاً؟

ولماذا تخطط السعودية لإعادة عقارب الساعة الى الوراء في العراق، بعد أن صمتت عن الإحتلال ووفرت له قواعد الإنطلاق من السعودية نفسها؟

ولمصلحة من تضحي السعودية بمكانتها في العالم الإسلامي وهي التي بنتها طوال عهد فيصل وشطر من عهد فهد.

إن هذا انقلاب في السياسة الخارجية السعودية، يحلو للبعض من مثقفي وأمراء السلطه اعتباره منجزاً، وكأن السعودية خرجت من شرنقة علاقاتها القديمة، ودخلت (العالم الجديد)!

السياسة الداخلية هي التي بحاجة الى انقلاب حقيقي، أما السياسة الخارجية فكلها خسائر متراكمة، وبقدر ما يخسر الأميركيون يخسر السعوديون. وهذا جزاء من يربط نفسه بالحصان الخاسر.

لا يجب أن يجرّ بندر المملكة لتصبح برغياً صغيراً في ماكنة أميركية حربية مجرمة، بلا فائدة سوى توتير الوضع مع الأصدقاء والحلفاء والجيران.

ومع تمخض نتائج حرب تموز، وفشل مخططات السعودية في العراق ولبنان، بل وارتدادها عليها، كما في مسألة فتح الإسلام، على الملك عبدالله أن يعيد النظر في السياسة الخارجية، فيكفي الى هذا الحد من التورط، وآن الأوان أن يحجّم بندر وطريقته في تحالفاته مع أولمرت وتشيني. أما الإستمرار في ذات النهج، فإن السعودية في المحصلة لن تكسب أميركا، وستخسر تحالفاتها المحلية والإقليمية الأخرى.

لعل هذه الدعوة تجد لها أذنا تعقل!

الحضور السعودي الزائد في حفلات النار الإرهابية

من أرسل شباب السعودية الى لبنان؟

مشاري الذايدي

٤٥ شاباً سعودياً يقاتلون مع تنظيم (فتح الإسلام) الإرهابي في مخيم نهر البارد، قتل منهم حتى الآن ٢٣ شاباً، ودفنوا في قبر جماعي، ذلك ما قاله مسؤول سر منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. ما الذي أتى بهؤلاء الى أقصى الشمال اللبناني؟! ما الذي (حشرَ أنوفَهم) في تعقيدات لعبة الشطرنج اللبنانية؟! ماذا يهمهم في صراعات ١٤ آذار مع المعارضة اللبنانية بقيادة حزب الله؟ هل أصبح الشباب السعودي (حطباً) جاهزا للاستخدام في كل نار تشتعل هنا او هناك؟ هل هؤلاء الشاب ضحايا أم جناة؟! أم انهم ضحايا وجناة في الوقت نفسه؟ الأكيد ان (أغلبهم) وليس كلهم سذجاً يصدقون بسرعة، وينفذون بسرعة، وينسون بسرعة، لكن ما هي الماكينة التي تنتجهم؟ ومن يشغلها؟ ومن يجري لها عمليات الصيانة كلما اوشكت على التوقف او التلف؟!

أطرح هذه الاسئلة، وأنا ادرك تماماً ان هناك من المتطفلين الاصوليين على قضايا غيرهم، كثير من غير السعوديين، يكفي ان نتذكر الأردني الزرقاوي والمصري حمزة المهاجر، والسوري أبا مصعب، والمغربي كريم المجاطي في السعودية، أعرف هذا، ولكنه لا ينفي ان هناك حضورا زائدا للعنصر السعودي في حفلات النار الارهابية في كل مكان.. ألم يكن ١٥ من اصل ١٩ نفذوا (كارثة) ١١ سبتمبر من السعوديين؟ وفي العراق، ألسنا نسمع كل يوم ـ تقريبا ـ عن سعودي شارك مع (القاعدة) او هو يُحاكم لتهم قاعدية او هو مسجون بسبب ارتباطه بالعمل الاصولي العسكري!؟

لا يجوز ان نتغاضى عن كل هذه الحقائق او نتجاهلها.. هناك (مشكلة) تجعل من الميسور تجنيد هؤلاء الشبان السعوديين والزج بهم في كل مشاكل العالم، طبعا بعد وضع الدمغة الاصولية عليها، وتحويل كل ازمة سياسية في العالم الى (بدر) جديدة، تتطلب رجالا يبايعون على الموت، وهم كثر، يحبون الموت حبَّ الاعداء للحياة، كما تقوله العبارة الشاعرية الشهيرة.

ألم يخرج بعض شيوخ الدين في السعودية ويقولوا صراحة ان بن لادن (مجتهد مخطئ)، هكذا بكل رقة ونعومة! وكأن هذا (البنلادن) لم يحرق العالم الاسلامي ويرجعه قرونا الى الوراء، فوق رجوعه الاصلي. ألم يكن بن لادن لدى كثير من (الدعاة) وأهل الخير، عقب غزوة مانهاتن ينظر اليه باعتباره أمير المجاهدين وصلاح الدين الجديد، ولم تهدأ هذه العاصفة الوحشية من المشاعر الا بعدما وجه بن لادن قنابله الى السعودية، واصبح تلاميذه يهددون باقامة إمارتهم ويصرحون بتكفير الدولة، حينها، فقط، (تراجعت) مشاعر التأييد لزعيم (القاعدة)، ولا اقول تلاشت!

ان الحيرة التي تصيب الجميع في مواجهة (القاعدة) وايقاف التفريخ لشبانها، مردها الى ان العلاج المطلوب لشوكة الفكر القاعدي، هو علاج جذري وحساس، ومكلف، وربما لا يوجد المال العاطفي والسياسي والاجتماعي الكافي للانفاق على هذا العلاج.. تلك هي الحقيقة المؤسفة، وتلك هي الحقيقة التي طالما كررت وقيلت منذ ان انشقت الارض عن شياطين (القاعدة).

الآن، كل ارض هي مسرح لـ (القاعدة)، وآخر مسرح هو لندن. لن ينفع ان يخرج لنا البعض ليقولوا انكم (تضخمون) الاشياء، وان هؤلاء الشباب شرذمة قليلون، وان الامر كله تحت السيطرة، وان المشكلة محدودة، طبعا هذا اذا اقروا من الاساس بأن ثمة مشكلة. هناك حالة التفاف وهروب من الرؤية، عبر تكتيك اثارة الغبار الوهمي، وإلهاء المجتمع والرأي العام بمعارك وهمية كاذبة. في السعودية، وبقدرة قادر، صارت أزمة المجتمع الحقيقية هي وجود علمانيين يريدون ان يجعلوا السعودية بلا إسلام، وان هناك من يريد ان يجعل من المرأة سلعة رخيصة للشهوة والفجور.. وهكذا في تبسيط غير بريء، والهاء متعمد، يمضي النافخون في بوق الغبار، ولا يتوقفون، الا بعدما يأتي حدث ارهابي ضخم يوقظ الجميع من الغفوة، لكن سرعان ما تعود حليمة لعادتها القديمة، ويستأنف هذا المسلسل الممل الضار، والعنيد.

والحق انه لم يطالب أحد ممن يعتد به من اهل الرأي في السعودية بعلمنة البلد، هذه اكذوبة، جل ما طلبه بعض المثقفين والكتاب، بل وحتى من هم من اهل الفقه والعلم الديني، هو اعادة النظر في بعض الشروط الدينية والاجتماعية، وفتح الأفق الاجتماعي، وتخليص التنمية من التسييس الديني، والعبور الى المستقبل من دون وجل أو خوف، وقبل هذا وبعد هذا كله، طلب صغير ومتواضع: اضمنوا لنا ان شبان السعودية لن يكونوا حطبا في نار الارهاب العالمي. هل هذا كثير؟

بالنسبة لكل بريء وعفوي هو طلب ضروري ومصيري، وليس فقط انه كثير او غير كثير، ولكنه بالنسبة الى من هو مستفيد من بقاء الامور الاجتماعية والدينية كما هي، يعتبر مطلبا خطيرا ومهددا لأنه يعني انقشاع سحاب الهيمنة والوصاية باسم الفضيلة والغيرة الدينية على سائر الناس. ربما كان هذا الامر مقبولا، وهو غير مقبول على كل حال، في زمن ما قبل الارهاب، اما وقد اصبح المثل القائل (في كل عرس قرص) يكاد ينطبق علينا، فهنا يجب ان تحدث وقفة صدق مع النفس.

حينما يقال هذا الكلام، فإنه يقال من منطلق الحب والحرص على حماية البلد وأمنه، من زلازل السياسة وعواصف الارهاب التي تضرب هنا وهناك، وليس من باب التشفي، معاذ الله، بل لأن الأمور وصلت الى حد يُعتبر فيها السكوت او المجاملة نوعا من انواع المشاركة في الجريمة. السعودية عملاق كبير، لكن هناك من يريد الغاء هذه الجوانب من الصورة المشرقة، وان لا يعرف العالم من السعودية الا صورة بعض الشبان الجاهزين للاستخدام الارهابي، تارة من قاعدة الزرقاوي في العراق وتارة من قاعدة العبسي في لبنان.

منْ اجل ذلك نقول: من يحفظ هؤلاء الشباب؟ ومَنْ يستردُّ عقولهم قبل أجسادهم، حتى لا نُفاجأ بدفعة أخرى منهم، في مكان ما من العالم.

الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٧/٣

لفتت بعض المقالات المحلية الى خطورة تحول السعوديين الى ظاهرة ارهابية تصدر الى كل العالم. لم يتحدث أحد ضد اللاعب المدبر بندر بن سلطان، بل حولت مسؤولية الجريمة الى (المحرضين الدينيين) المحليين، دون التطرق الى (المحرضين والمستثمرين السياسيين) ونقصد بهم آل سعود أنفسهم. هذه المقالة نموذج من تحميل الآخر مشكلة ال سعود التي يصدرونها للعالم. إنها تحمل سوريا أولاً، كما تحمّل السفير الوادع عبدالعزيز خوجة المسؤولية. وهكذا تتم تبرئة المتهم الحقيقي: بندر بن سلطان والجناح السديري!

هل سفارتنا في لبنان بلا عيون؟

عبدالله ناصر الفوزان

من الواضح لي على الأقل أن (شقيقتنا) سوريا قد وجهت لنا (لكمة سياسية) تحت الحزام في بيروت على طريقتها وبواسطة (ذراعها العسكرية) في لبنان فتح الانتفاضة التي (أنجبت) بعملية قيصرية ابنتها فتح الإسلام وأسكنتها في بعض الأماكن المخصصة لها هناك في مخيم نهر البارد لتواصل عن طريقها إحداث القلاقل في لبنان ولتصطاد بها عدة عصافير من ضمنها (العصفور السعودي) الذي أحضرته لـ(قفص المخيم) ربما من مخزونها داخل أراضيها، أو من مستودعاتها في الخارج هنا أو هناك، ورفعت لواء الجهاد في المخيم عن طريق الإنترنت لتصطاد به آخرين من داخل المملكة (ومن خارجها) وقد نجحت في ذلك فيما يبدو في وقت بدت فيه سفارتنا في بيروت وكأنها بلا عيون.

لقد فوجئنا كما فوجئت سفارتنا في بيروت فيما يبدو وكما فوجئت أجهزتنا الأمنية حسبما فهمت من تصريح أمني بظهور مواطنينا فجأة في مخيم نهر البارد مع عصابة فتح الإسلام بعد اندلاع الاشتباكات بينها وبين الجيش اللبناني بعد عملية الذبح العجيبة لعشرات من الجيش اللبناني وهم شبه نيام في مراكزهم القريبة من المخيم في عملية استفزازية واضحة للجيش اللبناني، لتدخل معه في معركة تزيد من فرقة المجتمع السياسي اللبناني ولتحدث المزيد من الفتن والجروح في الجسد اللبناني المتعب ليصل لمرحلة العجز الكامل.

في البداية تناقلت وكالات الأنباء خبر وجود سعودي في المخيم يتولى المفاوضات بعد اختفاء زعيم العصابة ونائبه، ثم نقلت الأخبار احتمال وجود آخرين، ثم علمنا بالقبض على واحد من مواطنينا خارج المخيم له علاقة بفتح الإسلام، وقيل بعد ذلك إن أحد مواطنينا قد استسلم للجيش اللبناني. ثم تتالى سقوط خرز المسبحة فنقلت وسائل الإعلام خبر وجود أربعة سعوديين ثم قال بعض المترددين على المخيم إن من ضمن الجثث عشراً لسعوديين تم دفنهم في المخيم، وما زال الحبل على الجرار، حتى بدا لنا الآن أن مخيم نهر البارد هو في واقع أمره كان (مفرخة) لشبابنا مليئة بعصافير لا يحسنون حتى الطيران ومع ذلك يوضعون في المقدمة كحوائط صد لأعضاء الخلايا الحقيقيين العالمين ببواطن الأمور والذين خططوا وأشعلوا النار وعلموا ويعلمون كل شيء.

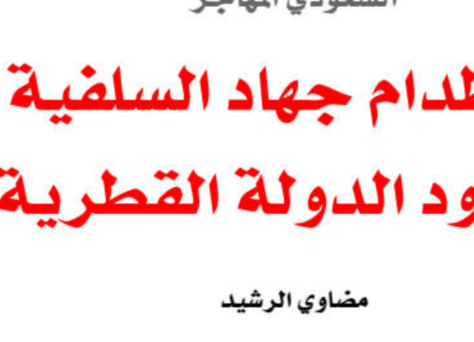
لو كان مخيم نهر البارد في سوريا لعذرنا سفارتنا هناك وقلنا إن تيارات الرياح الشديدة المعاكسة ربما أصابتها بالرمد، ولو كان مخيم نهر البارد في العراق لقلنا إن الفتن العاتية هناك أصابت أي تواجد لنا بالعمى، ولو كان المخيم في الصومال أو أي بلد آخر مماثل لربما التمسنا لسفاراتنا الأعذار، ولكن كيف نعذر سفارتنا في لبنان. ذلك البلد التي يتجول فيه سفيرنا صباح مساء، وما من مسؤول لبناني أو غير مسؤول بمن في ذلك بعض مسؤولي المعارضة إلا ويستقبله بالأحضان، ويغسل عينيه ويكحلهما لتبدوا مثل عيني زرقاء اليمامة.

إنني بالطبع لا يمكن أن أطالب السفارة بأن تكون على علم بكل من يدخل ويخرج من لبنان من المواطنين لترعاهم وتحاول حمايتهم من المكائد، ولا يمكن أن أطالبها بمعرفة من يدخلون من مواطنينا بدون جوازات سفر أو أية وثائق عن طريق المنافذ غير الشرعية لفتح الانتفاضة وغيرها، ولا يمكن أن أطالبها بأن تكون لها عيون في السهول والجبال اللبنانية بما فيها من فنادق وأكواخ، ومساكن عادية، وقد نتسامح معها فلا نطالبها بأن يكون لها عيون مفتوحة في مختلف المخيمات الفلسطينية، ولكن لا يمكن أن أعذرها في عدم معرفتها بوجود تلك الأعداد من المواطنين السعوديين في تلك البؤر التي فاحت روائحها منذ أشهر عديدة بعد تلك الولادة القيصرية لفتح الإسلام في مخيم نهر البارد، والتي كانت وسائل الإعلام وتقارير المخابرات تشير بأصابعها الخمس لها بما في ذلك قناة العربية التي دخلت المخيم وقدمت تقريرا خطيرا منذ عدة أشهر عن مناطق فتح الإسلام فيه ونقلت عن الأطفال والأهالي فيه تسميتهم لأماكن إقامات فتح الإسلام بأنها (تورا بورا) لبنان.

إذا كان لسفارتنا عيون في لبنان والأمر كذلك ولا بد أن يكون كذلك فأول مكان كان ينبغي أن تتواجد فيه هو منطقة (تورا بورا) اللبنانية حسب نقل (العربية) وهي القناة المحسوبة علينا وبالتالي على سفارتنا... وحتى لو كانت سفارتنا بلا عيون فالمفروض بحكم علاقتنا المتميزة جداً جداً مع الحكومة وأجهزة الأمن اللبنانية أو كثير منها على الأقل أن يكون لها (أي سفارتنا) عيون لبنانية (قصدها الخير ومصلحة الشعبين) في منطقة (تورا بورا) فنعرف عن ذلك الواقع المر الذي تحول أخيرا إلى حنظل فنحاول دفع البلاء قبل وقوعه فيما يتعلق بمواطنينا على أقل تقدير.

إنني الآن مستاء مما حصل... نعم هذا صحيح... وأكتب تحت تأثير هذا الاستياء... نعم هذا صحيح... ولكنني فيما أعتقد معذور إن كانت الأجهزة الأمنية عندنا قد فوجئت مثلي بوجود ذلك العدد من مواطنينا في بؤر فتح الإسلام أو على الأصح بؤر فتح الانتفاضة في مخيم نهر البارد كما فهمت من تصريح أمني عندنا... وقد أكون معذوراً لأنني بصراحة أشعر الآن بالألم الشديد بتأثير تلك الضربة القوية في خاصرتي من (أشقائي) السوريين... وإذا كنت مخطئا في تقديراتي واستنتاجاتي وبالتالي مخطئا في فهمي وكانت السفارة لها عيون أبصرت بها ما كان بداخل (تورا بورا) بالنسبة للمواطنين السعوديين ووضعت الأجهزة الأمنية المسؤولة عندنا في الصورة الكاملة فإني أقدم لها اعتذاري سلفا وأنقل عتابي للجهات المسؤولة التي علمت بالأمر ولم تفعل أو لم تستطع أن تفعل أي شيء... فما هي حقيقة الأمر يا ترى... هل كانت سفارتنا في لبنان بلا عيون؟

عن جريدة الوطن - ٢٠٠٧/٧/١٤



السعودي المهاجر

اصطدام جهاد السلفية بحدود الدولة القطرية

مضاوي الرشيد

من الحقائق التاريخية المعروفة ان النظام السعودي اقفل باب الجهاد عام ١٩٢٩ عندما تمت تصفية الاخوان ومشروعهم الذي كان منذ بدايته لا يعترف بحدود الدولة القطرية. وعندما جند هؤلاء بعد عملية تلقين امتدت الى اكثر من عقدين، فوجئوا بأن تجنيدهم لم تكن غايته اعلاء كلمة الدين واعادة المسلمين الى العقيدة الصافية، بل اعادة عائلة معينة الى الحكم في اطار دولة كانت قوى عظمى قد رسمت حدودها. اصطدمت السلفية الجهادية بحدود الدولة القطرية الجديدة وحدث التناحر المعروف والذي ادى الى تفكيك القوة العسكرية والقضاء عليها. ولكن رغم الهزيمة التي الحقها النظام السعودي بمجنديه، لم يستطع هذا النظام ان يقتل الفكر المرتبط بهم والذي على اساسه تم تجنيدهم، ورغم محاولات النظام ومنظريه اقناع هؤلاء ان الجهاد العسكري قد اقفل بابه وفتح باب انواع اخرى من الجهاد الدعوي والخيري، بقي السعودي متعطشا للنوع الأول. هذا التعطش بقي غير مرتو لمدة خمسين عاماً حتى أتت الفرصة في الثمانينات مع الغزو السوفييتي لافغانستان. واتضحت بشكل واضح معالم الهجرة السعودية الجديدة في العصر الحديث.

هاجر السعودي الى افغانستان طلبا للشهادة في سبيل المشروع الديني كما يتصوره، ومن ثم انتقل الى مناطق متفرقة منها الشيشان والفلبين ومؤخرا العراق ولبنان، بدءا بالفلوجة وانتهاء عند شواطئ البحر الابيض المتوسط، وربما هي مسألة وقت فقط حتى يظهر هذا المهاجر على مشارف مدينة غزة متسللا اليها من صحراء سيناء، فيشارك في جهاد حرم منه طيلة خمسة عقود، رغم انه قد ذاق طعمه عام ١٩٤٨ عندما التحق بالمتطوعين العرب، وقصتهم معروفة للمعنيين بهذه الحقبة التاريخية الحرجة.

المواجهة ستكون اكثر حدة عند عودة السعودي من العراق، وبمهارات قتالية كبيرة جمعت بين طقوس النحر البدائية والتقنية المتطورة

بعد اقفال باب الجهاد في الدولة القطرية، لم يتخذ النظام السعودي موقفا موحدا تجاه مشاركة السعوديين في عمليات جهادية، اذ ان موقفه كان دوما مرتبطا بالسياسة ومتطلباتها، وليس بالموقف الشرعي من القضية. ورغم ان هذا النظام ارسل بضع مئات من جنوده النظاميين ليشاركوا في حرب ١٩٤٨ تحت راية الملك فاروق، الا ان موقفه من المتطوعين كان غامضا. وبينما ارسل النظام ١٢٠٠ من جنوده الى مصر عن طريق جدة، افادت تقارير بريطانية حينها ان عدد المتطوعين كان اكبر بكثير. جاء هؤلاء من القبائل التي تقطن شمال الجزيرة العربية وبلغ عددهم ٣٠٠٠ متطوع، حسب مصادر السفارة البريطانية في جدة. ونظم هؤلاء انفسهم في فوج بعد ان جاؤوا فرادى. ويعزي بعض المراقبين حينها ان ترتيب امرهم في فوج سعودي تحت قيادة فهد المارك كان هدفه قطع الطريق على اي محاولة لدمجهم في القوات السورية او العراقية، خاصة وانهم اتجهوا الى مناطق تحت سلطة انظمة كانت السعودية لا تثق بها حينها، ولم تستطع ان تستقطبها بعد. تذكر ايها القارئ اننا نتحدث عن عام ١٩٤٨ وليس ٢٠٠٧!

بعد تجربة عام ١٩٤٨، بقي السعودي/ الوهابي المتعطش الى هجرة جهادية محصورا في حدود الدولة القطرية، مترقبا لفرصة قد تأتي وقد اتت بالفعل في الثمانينات (احتلال أفغانستان)، وكان الموقف السعودي واضحا وصريحا تجاه المتطوعين، وليس من الصدفة ان تكون هذه الصراحة نتيجة الضوء الاخضر الامريكي الذي اعطي حينها. واذا انتقلنا الى العراق المحتل منذ ٢٠٠٣، فسنجد

موقفا سعوديا رسميا متقلبا فلم يفتح النظام ابواب التطوع كما فتحه في الثمانينات للاتجاه الى افغانستان، ولم يغلقه رغم بعض الاتهامات بأه قد تبنى حالة غض النظر. وهذا ليس من المستغرب، خاصة وان النظام لم يعترف بان العراق محتل الا بعد مرور سنوات على الاحتلال. والسبب ان فتح باب التطوع العلني في بداية الاحتلال قد يؤدي الى فتح باب جهنم على مصراعيه من قبل الولايات المتحدة على حليفتها التاريخية. ولكن ليست في السياسة ثوابت بل هي متحركة كتحرك رمال الجزيرة.

ويبدو ان الثابت الوحيد الذي لا يتغير هو موقف النظام من موضوع التطوع في فلسطين ضد اسرائيل. يبقى هذا الموضوع خطا احمر لم يتغير ولن يتغير في المستقبل، اذ انه يصطدم بمسلمات امريكا والغرب عموما، ولن يجد السعودي المهاجر والطامح الى هذه التجربة بطاقة سفر مخفضة، ولا تسهيلات عملية على الساحة تعجل في مشروع طلب الشهادة على ارض فلسطين. اذن هذا العرض الموجز يجعلنا نصل الى حقيقتين، الاولى: متعلقة بالنظام وموقفه من قضية الجهاد. هذا الموقف تمليه السياسة الرسمية وليس الموقف الشرعي. والحقيقة الثانية: تنطلق من كون السعودي المهاجر يحدد موقفه من منطلق شرعي ديني وليس سياسيا مرهونا بالعلاقات الدولية وقرارات مجلس الامن والارادة الدولية، والتي لا يؤمن بها او يعيرها اي اهتمام. التباعد بين الموقف الرسمي والشعبي قد يتقلص كما حدث في افغانستان ولكنه بالضرورة سيصطدم في ساحات اخرى. وهذا بالفعل ما قد حصل على الساحة العراقية والفلسطينية.

بالاضافة الى ذلك نجد ان الاطياف الجهادية هي ايضا قد لا تتفق على مكان الجهاد، رغم انها تجمع على ضرورته في حالة ما. خذ مثلا الانقسام بين الذين يشجعون على الهجرة الى ما وراء الحدود طلبا للجهاد، والذين يرون ان الاولوية يجب ان تكون على الساحة المحلية. وقد مثل هذا الموقف احد منظري الجهاد الشيخ عيسي العوشن عندما نصح الجهاديين بعدم المغادرة الى العراق، اذ انها حسب رأيه، ساحة متخبطة تفتقد الى راية واحدة، ويدعم رأيه بقصة من افغانستان حيث جرى حديث بين جهادي سعودي وافغاني. وسأل الافغاني ـ السعودي عن وجوده في افغانستان مستغربا هجرته وتركه لبلده مستباحة من قبل الامريكان. ويستنتج العوشن ان الهجرة السعودية الى خارج الحدود ليست مناسبة، خاصة وان بيته مستباح في الوقت الحالي ويجب على السعودي ان يكسر الصلبان في بلاد الحرمين اولا.

التوتر الحاصل على مستوى النظام والاطياف الجهادية ينبع من مشروعين: احدهما مشروع سلطة سياسية دنيوية، والآخر مشروع سلطة دينية. يتبنى النظام السعودي المشروع الاول رغم انه يدعي عكس ذلك. ولا يختلف هذا النظام عن غيره من الانظمة العربية الا ببعض التفاصيل

لن تتوقف الهجرة السعودية للقتال في الخارج إلا إذا تخرج جيل جديد يؤمن بالجهاد المحلي وليس الأممي وهذا متعذر في المدى المنظور

والجزئيات، ولكنه في حقيقته قائم على دعائم تفصل بين الواقع والخطاب المشرعن لهذا الواقع.

اما المشروع الآخر فهو مشروع غير مرتبط بالوطن ومفهومه وحدوده. كان هذا المشروع يطمح لهيمنة دينية وليس جغرافية تحددها الحدود المعترف بها دوليا، ولا يتوق لحمل جنسية تدعي سعودية. وهذا ما عبر عنه منظر الجهاد المسجون فارس الزهراني عندما استعرض نسبه وقبيلته متجاوزا بذلك مفهوم الجنسية السعودية.

ويحاول النظام السعودي من خلال منظرين جدد ان يعمق مفهوم الوطنية والانتماء للوطن، ولكن لا تتجاوز هذه الحملة الدعائية الشعارات المرفوعة، اذ اننا بصدد اجيال تربت على مفهوم يختلف اختلافا تاما بل يتعارض مع مفهوم الوطن الضيق، والذي لا يستوعب ولا يستطيع ان يحتوي الخطاب الديني وحتمية رفع رايته خارج حدود الوطن. فكما لم يستطع العوشن بنظرته المحلية ان يثني القوافل السعودية المتجهة الى العراق، لن يستطيع النظام ان يقلب المعادلة ويحول الانتماء من انتماء الى الدين الى انتماء وطني ضيق.

وعندما يصطدم الخطاب السلفي المعولم بالارادة السياسية، لا بد له ان يبحث عن مخارج تخرج به من القيود المحلية. هذا الخروج قد يخدم السلطة السياسية في فترة ما، ولكنه يعود الى موطنه، وعند عودته تكون المصادمة اقوى واشرس. وهذا بالفعل ما حصل بعد عودة جيل المجاهدين في افغانستان الى السعودية. وقد تكون المواجهة اكثر حدة عند عودة السعودي المهاجر من ارض العراق، خاصة وانها ساحة مفتوحة حاليا اثبتت انها مرتع لاكتساب المهارات القتالية، خاصة وانها جمعت بين طقوس النحر البدائية والتقنية العالمية المتطورة.

سيظل السعودي المهاجر مصدر قلق لدول الجوار في الوقت الحالي، رغم ان النظام السعودي قد ينعم بفترة هدوء مؤقتة، ربما يستغلها في محاولة انشاء جيل جديد يتغنى بالوطنية، والتي تظل هي ايضا مبهمة، فهو لا يريد الكثير منها، خاصة ان انقلبت مدلولاتها ومعانيها لتعلم جيلا يؤمن بالجهاد المحلي وليس الاممي فتقفل ابواب الهجرة وليس الجهاد هذه المرة.

عن القدس العربي، ٢٠٠٧/٠٧/٠٤

إني أتهم

منصور النقيدان

في شهر يناير/ كانون الثاني عام ٢٠٠٣ سألني ضابط في المديرية العامة للمباحث في الرياض عن حقيقة ما أشيع عن كوني أنا كاتب مذكرات "تجربتي مع المطاوعة في الرياض" التي نشرت في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ باسم (التائه)، وحسب ما أفصح لي ساعتها فإن كاتب المذكرات أشار إلى محاولة بعضهم القيام باغتيال أستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كان قد نشط عبر خطبه ومحاضراته في التسعينات ضد ما أسماه الإسلام السياسي، وأن الجهات الأمنية ترغب في معرفة حقيقة ما ذكره لأن الشخص المستهدف كان قد أبلغ السلطات سابقاً عن تعرضه لمحاولة اغتيال بعد خروجه من المسجد الذي يؤم فيه بالدرعية بعد صلاة الفجر، وأن الأجهزة الأمنية كانت متشككة حينها في حقيقة ما ذكره وأن ذلك ربما كان بقصد الإثارة والدعاية!

شتاء ١٩٩٢ توقف أحدهم بسيارته أمام مبنى معهد الإدارة العامة في الرياض، تريث قليلاً بانتظار خروج سيارة مدير المعهد الأسبق محمد الطويل، وحينما مر قريباً منه حرك سيارته وتبعه، فقد رشحته لتلك المهمة خبرته في مجال الحسبة وسنوات طويلة قضاها في المراقبة والترصد، حيث كان يومها نائباً لمدير أحد مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في العاصمة الرياض، وكان على صاحبه هو الآخر أن يتكفل بتوفير قناصة مع كاتمها وتنفيذ عملية الاغتيال.

منذ ألقى الشيخ عبدالرحمن الدوسري (ت ١٩٧٩)، محاضرته الشهيرة في معهد الإدارة في السبعينات الميلادية، وتكراره الحديث عنه لاحقاً في مجالسه وفي مواعظه ووصفه له بأنه أحد معاقل الماسونية، أصبح المعهد بعدها والعاملون فيه رمزاً للشر، غدا المعهد في نظر كل من تطوّع والتحى رمزاً لطاغوت النظم واللوائح والقوانين وهيكلاً لياسق عصري ينتهك حرمة الشريعة في بلد الإسلام.

لم تنفذ عملية الاغتيال لأسباب لاعلاقة لها بقناعة المنفذين، وإنما لأسباب فنية ولانشغال كل واحد منهما بعد ذلك بأموره الخاصة وبأنواع أخرى من الاحتساب، تشمل مع مجموعة من المتطوعين التواطؤ مع مهندسين في (وزارة البرق والبريد والهاتف) يسهلون مهام التجسس على مسؤولين مدنيين ومديري عدد من الدوائر الحكومية في عدد من المدن السعودية ومحاولة الإيقاع بهم في اتصالات معاكسة وغيرها، ثم اقتيادهم صاغرين إلى مراكز هيئة الأمر بالمعروف، حيث يقوم عضو واحد من الهيئة برفقة مجموعة من المتطوعين بتقييد المتهم والتحقيق معه، استمر هذا النشاط الذي كان يمنح أبطاله نشوة السلطة سنتين حتى أوقعت بهم أجهزة الأمن أكثر من مرة.

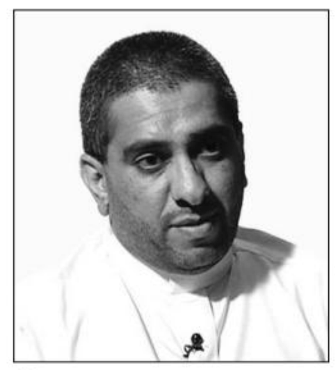
وبلغ الأمر ذروته بعد أن تولى مهام رئاسة هيئات الأمر بالمعروف في القصيم أوائل التسعينات شخصية تتمتع برؤية مختلفة، ضخت دماء جديدة وأسبغت على عمل الهيئة روحاً لا تمت إلى ماضيها بصلة، وقامت بإقصاء الشيوخ والكهول الذين كانت معظم جهودهم منصبة على التذكير بالصلاة عند سماع الأذان بين المتاجر، والصياح على امرأة أظهرت ذراعها أو رفعت ذيل عباءتها على غير العادة، ولأن عدداً من المدن كانت تتبع نفوذه فقد قام بمنح أشخاص متطوعين لا يعملون في الهيئة، صلاحيات تخولهم التحقيق في أي واقعة عبر مساحة تمتد لثمانين ألف كم.

وإذا تحقق صدق ما يتناقله إعلاميون وألمح إليه بعض المسؤولين السعوديين في الأيام القريبة الماضية، فإن إيقاف الرئيس الأسبق لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقصيم قبل أسبوعين جاء إثر تورطه في الدعم المالي بملايين الريالات لأشخاص قاموا بتفجيرات داخل البلاد وعمليات اغتيال لرجال أمن، المفارقة تكمن في أنه حاصل على الماجستير في العدالة الجنائية!

ما هو أكثر أهمية من كل ما ذكر أن نتحلى بإيمان عميق أن تساؤلاتنا التي تتعاظم كل يوم عن مستقبل هذا الجهاز وعن تفسير مقنع لسر بقائه مطلق اليد يعيث في الأرض فساداً واعتداءً على الناس، وتشكيكاً في شرف نسائهم، هي تساؤلات مشروعة تمليها علينا سعوديتنا ووطنيتنا قبل كل شيء، كما أن خوفنا على أرواحنا واستقرار بلدنا هو الذي يجعلنا نطرح السؤال الكبير: كيف يستطيع السعوديون أن يأمنوا أشخاصاً أصبح من العسير الشعور بالأمان معهم أو الثقة بهم؟

إن القيام بأشياء عملية توحد جهود كل أولئك المهانين الذين لم يجدوا آذانا صاغية لنداءاتهم هي أن يسعى كل واحد منهم إلى توثيق كل ما يواجهه من اعتداء عبر التصوير أو التسجيل الصوتي أو التدوين، وأن يشجع بعضهم بعضاً على الحديث بصدق عن تجربته تلك وتنشر في موقع على الإنترنت بأسماء كتابها الصريحة من دون خوف أو تردد، لأنهم حينها لن يشعروا بالعزلة ولن يجدوا أنفسهم يواجهون الضغوط الهائلة وحدهم، كما أنها سوف تساعدهم على تجاوز الآثار النفسية المدمرة بعد تجربتهم المؤلمة.

قد لا يتمكن أفراد أو جماعات صغيرة واعية تماماً لخطورة الحال من تغيير الأوضاع، ولكن من المهم بمكان أن يكرروا السؤال الكبير على أنفسهم مع كل مغيب شمس يوم أسدل الستار فيه على مأساة جديدة: لمن سيمنح السعوديون ثقتهم؟ لهيئة تتدرع بفتاوى تشجع تجاوزات أعضائها المتعمدة وانتهاكاتها لخصوصيات الآخرين حد الإذلال، أولئك الذين يأبون التعايش مع مسلمين يؤمنون مثلهم بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً لأنهم يتبعون مذهباً فقهياً لا يعرفونه إلا بالاسم، أم ستكون ثقتهم بأولئك الذين يريدون لهم أن يعيشوا أسوياء ملؤهم الثقة بأنفسهم وبأولادهم، وأن يعيشوا بسلام مع جيرانهم ومجتمعهم يتمتعون بالحرية نفسها التي يحظى بها الآخرون، آمنين على عقائدهم ممارسين لشعائرهم كيفما كانت. فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون؟



عن (الوقت) البحرينية، ٢٠٠٧/٦/٢٤

وجوه حجازية

محمد أمين إبراهيم فودة

(١٣٠٧ ـ ١٣٦٥هـ)

نشأ في كنف والده واعتنى بتربيته فحفظ القرآن الكريم بالروايات على يد والده وأجازه فيه، وتلقى العلم عنه أيضاً، ثم أخذه عن علماء مكة المكرمة في عصره بالمسجد الحرام، منهم الشيخ علي مالكي، والشيخ عمر باجنيد، وروى الحديث بالسند المتصل، فأصبح فقيهاً واسع الإطلاع، صحيح العقيدة، قوي الإيمان. عكف على دراسة العلوم الحديثة فانكب على مطالعة كتب الأدب والعلوم الرياضية، والقانون والفلك والفلسفة والنظريات الحقوقية، وعنى بما يمس الأخلاق، وعلم النفس والتاريخ، فنبغ في هذه العلوم نبوغاً غبطه عليه زملاؤه في الدراسة، وقدروا له نشاطه ونصاعة بيانه ورقة شعره، وإن كان مقلا فيه.

عين بمدرسة الفلاح فأشرق نرجس تفقهه وقوة إيمانه، وتألق ورده في العلوم الرياضية والثقافية الحديثة، فقطف الطلاب من ثماره علماً وأدباً وثقافة غزيرة. وبعد احتلال الحجاز، لمعت كفاءته الإدارية، فتقلب في العديد من الوظائف، منها وكيل رئيس القضاة، ومدير عام المعارف ورئيس مجلسها، ومعاون رئيس المحكمة الكبرى بمكة ورئيس محكمة الطائف. وتولى رحمه الله رئاسة لجنة الترقية والتأديب لكبار الموظفين ورئاسة عدة لجان أخرى. وكان في كل عمل يسند إليه يدلل على عظيم همته وقوة إرادته وتحريه في أحكامه، فنال شهرة واسعة في القضاء وتوفيقه لحل كل خلاف بالصلح إلا ما لا بد فيه من حكم أو حد أو قصاص، فلا تأخذه في تنفيذه لومة لائم، ولا تحول دونه واسطة ولا جاه. وهو الى ذلك كان حريصاً على حقوق الناس رحيماً بالضعفاء عفيف اليد واللسان(١).

فؤاد اسماعيل شاكر

(١٣٢٣ ـ ١٣٩٢هـ)

ولد بمكة ونشأ بها، وتلقى تعليمه فيها بالمدرسة الرشيدية، كما في المسجد الحرام على يد والده، وعلى غيره من علماء المسجد الحرام. ثم سافر الى القاهرة مع أول بعثة سعودية سنة ١٣٤٨هـ، وتخصص في دراسة الأدب العربي، واستهوته الصحافة فدرسها وعمل بها، وفي القاهرة أصدر جريدة الحرم بعد أن تدرب على العمل الصحفي في جريدة كوكب الشرق بالقاهرة، وفي تحرير بعض الصحف المصرية، ثم عاد الى مكة المكرمة فتولى تحرير جريدة صوت الحجاز لمدة عام واحد، وتولى رئاسة تحرير أم القرى بمكة المكرمة ومكث فيها خمسة عشر عاماً، انتقل بعدها الى رئاسة التشريفات الملكية، وفي سنة ١٣٥٧هـ عيّن رئيساً لتحرير جريدة البلاد السعودية وأطلق عليه لقب (عميد الصحافة) لجهوده المتواصلة في خدمة الصحافة السعودية.

وفؤاد شاكر شاعر وخطيب، وله مؤلفات كثيرة في موضوعات مختلفة، مثل الرحلات والموضوعات الإسلامية، وكتب عشرات المقالات. توفي رحمه الله بجدة. له: صور الحياة، الصحفي أو كيف تكون صحفياً (بالإشتراك مع جميل داوود)، أدب القرآن، حي على الصلاة (شعر)، أحاديث الربيع، دار الأيتام، رحلة الربيع، دليل المملكة العربية السعودية، حدائق وأزهار، رحلات في ميادين العمل والجهاد، الملك سعود من أحاديثه وخطبه، من أمجاد الثقافة العربية، وحي الفؤاد (شعر)، سيرة الملك عبد العزيز، الفؤاديات (شعر)(٢).

إبراهيم هاشم فلالي

(١٣٢٤ ـ ١٣٩٤هـ)

ولد بمكة ونشأ بها، والتحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها، ثم التحق بسلك التدريس، وعمل محاسباً لجمعية الإسعاف الخيرية بمكة المكرمة، ثم قائماً بأعمال الدفاع عن فلسطين وعضواً بهيئة التمييز الى جانب الطوافة. بعدها انتقل الى القاهرة وافتتح دكاناً للعطارة، ثم عيّن مرافقباً بدار البعثات السعودية بالقاهرة. عشق الأدب من صغره ونمى هذه الملكة بالقراءة والإطلاع فتفرغ للأدب، وأصبح أديباً وقاصّاً وشاعراً مجيداً من الأدباء المخلصين لفكرة إصلاح الأدب. والى ذلك فهو ناقد كبير تميز بأحكامه النقدية الواعية، وكان من المتضلعين بالثقافة العربية القديمة والحديثة الى جانب إجادته للغة الإنجليزية.

توفي رحمه الله بالقاهرة. وله: رجالات الحجاز، طيور لا بلابل (ديوان شعر)، عمر بن أبي ربيعة، صبابة الكأس (رباعيات)، المرصاد (ثلاثة أجزاء)، ألحاني (ديوان شعر)، صدى الألحان (ديوان شعر)، مع الشيطان (قصة)، أين نحن اليوم؟، لا رقّ في الإسلام، طير الأبابيل، الأخا الخالد، الأوراق الخضر، كيف نحتفظ بعروبتنا، مذكرات شاعر، من أخبار المنهل(٣).

---

(١) بغدادي، عبدالله عبد المجيد. الإنطلاقة التعليمية في المملكة، جـ١، ص ٥٢٩؛ عبدالجبار، عمر. سير وتراجم، ص ٢٧٨؛ الزيد، عبدالله بن محمد. من روادنا التربويين، ص ٣٧٣.

(٢) الساسي، عمر الطيب. الموجز في تاريخ الأدب العربي السعودي، ص ١٤٧؛ معجم الأدباء والكتاب، جـ١، ص ١٧٣؛ ابن سلم، أحمد سعيد. موسوعة الأدباء والكتاب، جـ٢، ص ١٩٦؛ كيفي، إبراهيم. هذه بلادنا ـ مكة المكرمة، ص ٢٦٧، وفيه ولادته سنة ١٣٢٨هـ؛ كحالة، عمر رضا. مستدرك معجم المؤلفين، ص ٥٤٦؛ الساسي، عبدالسلام، شعراء الحجاز، ص ٩٤؛ البلاد السعودية، العدد ٧٥١٠، في ٦/٣/١٤٠٤هـ.

(٣) الساسي، عمر الطيب، الموجز في تاريخ الأدب العربي السعودي، ص ١٧٠؛ ابن سلم، أحمد سعيد، موسوعة الأدباء والكتاب السعوديين خلال ستين عاماً، جـ٣، ص٦٠؛ معجم الأدباء والكتاب، جـ١، ص ٢٨٠؛ الساسي، عبدالسلام، الموسوعة الأدبية جـ١، ص٦٦؛ الزركلي، خير الدين. الأعلام، جـ١، ص٧٧، الطبعة الرابعة؛ الحكيم، تميم، هوية الكاتب المكي، ص ١٥.

الله أكبر.. الجهاد الوهابي يشتعل!

(الله أكبر الجهاد يشتعل! مقتل ١٨ من خنازير الردّة الباكستانية من أذناب القادياني مشرف وجرح ٢٨، عجل الله بمقتلهم! اللهم انصر المجاهدين! اللهم احصد المرتدين القاديانيين)!

هكذا كتب أحد معتوهي الوهابية في منتدى الساحات. فردّ عليه معتوه آخر: (بشرك الله بالخير يا أخي)! وعلق آخر مؤيداً: (سبحان الله دماء المسلمين لا تضيع)! وبالطبع لا يدخل المقتولون ساحة الإسلام الوهابي ولا يصنّفون في بوتقتها، فهم كفّار استحقوا اللعنة والقتل.

معتوه وهابي آخر كتب: (غضب الشعب الباكستاني لن ينتهي إلا برقبة مشرف، وقد انتشر الآلاف في باكستان يحتجون ويدعون للجهاد ضد هذا الخنزير الغير مشرف... ومشرف الآن في أخطر مراحله ويدأ يحسب أنفاسه فقضية قتله مسألة وقت. اللهم عجل بها)!

علّق على هذا أحد المفتونيين بالحور العين قائلاً: (بالفعل! جزّ الرقاب لا يستحقه إلا كل خائن.. ومشرف ستكون نهايته على أيدي الأحرار بإذن الله). لكن زميلاً له يشاركه الرأي رأى بأن شعب الباكستان لا عمل له إلا المظاهرات، وأن المطلوب عمل (يفصل الشرايين) وذلك عبر (فصل رأس مشرف عن جسده النجس)!

واتفق القوم على التالي: (الله يخزيه ويعجل بهلاكه وكل من يؤيده من إنس أو جان)!

ليست المشكلة أن تكون ضد مشرف سياسياً، لكن اللغة الحادة والعنيفة والدموية التي تصطبغ بها مقالات الوهابيين هي أكبر من موقف عادي، إنها تكشف عن خبايا نفس مريضة متعطشة للدماء والقتل وحز الأعناق. وعن فكر أحادي لا يرى غيره على جادة الصواب والإسلام، فكر يسهل استخدامه في تكفير كل من لا يتوافق معهم في شرق الأرض وغربها. لا عجب فزرقاويهم أول من استخدم (الذبح وقطع الرقاب).

والغريب في هذا أن مثل هذه المواقف يفسح لها المجال محلياً ويحررها مواطنون (احياناً بأسمائهم الصريحة) وفي موقع تسيطر عليه المباحث السعودية بشكل شبه كامل، فصار كالمصيدة لكل الوهابيين الذين يتخطون الحدود فيهاجمون آل سعود، أما الدعوة لقتل الآخرين في الخارج، في أي بلد عربي وإسلامي فمباح ومسموح به.

الموقع إياه نفسه تضمن نقاشاً افتتحه أحد رجال المباحث، وعنوانه: (هل ترى حكاماً أفضل من آل سعود في العصر الحاضر؟) سرد فيه كيف أن آل سعود هم أفضل الخلق ديناً وخلقاً ورحمة بشعبهم! لكن أحداً ممن يتشوقون لقتل الآخر لم يرد عليه، بل أيّدوه تمام التأييد، اللهم إلا واحداً تخفى تحت إسم مستعار علق بالقول: (نعم هم الأفضل ولكن في المباريات الودية! وإذا كثر الدبس - المباحث - طلع التمر اللي بلا عبس)!

لا تستطيع أن تناقش وهابيا مؤدلجاً، فهو ضحل في السياسة ويعتقد أنه أكثر خبرة من أي أحد آخر. إنها حالة الإستعلاء التي تلازم الوهابيين والنجديين عامة. فهم العرب الأصلاء أبناء العوائل، ودينهم هو الصحيح (الوهابية) وتحليلاتهم دائماً هي التي تصيب ولا تخيب أبداً. وكما ذكرنا في العدد السابق كيف أن ضحالتهم السياسية جعلتهم لعبة بيد آل سعود وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، وهي اللعبة التي دفعت بندر - وبمجرد أن وقفت الحرب في لبنان الصيف الماضي - ليدفع بهم الى هناك (لقتال حزب الله) قبل ان يرتد الأمر عليه وعلى حلفائه فضيحة وخزياً.

المؤدلج تملي عليه أيديولوجيته التحليل السياسي، التحليل الذي يرغب فيه، التحليل الذي قاله ابن تيمية قبل قرون عديدة، ولا يرى الواقع كما هو!

حزب الله هُزم! وإسرائيل انتصرت! حتى لو قالت هي أنها تعرضت لهزيمة.. فالحزب الوهابي المؤدلج يستطيع أن يغير المعادلة على هذا النحو الذي كتبه أحد معتوهيهم: (رغم قلة الخسائر المادية والبشرية الناتجة عن صواريخ حزب الله، إلا أن الإسرائيليين اعتبروه فشلا في حماية أمنهم القومي، ما يعني بدوره فشلا في الحرب برمتها. لذا، فإن على المتأثرين بحزب الله من مسوقي الوهم ومخدري الأمة من المطبلين لنصر وهمي لم يتحقق إلا في أذهانهم المريضة، ممن لهم أقلام في المطبوعات وأصوات في الإذاعات ووجوه حسنة في الفضائيات، أن يتوقفوا فورا عن تقديم حزب الله بصورة المنتقم لكرامة الأمة العربية، المدافع عن حياضها، وتقديم زعيمه بصورة القائد المؤمن المناضل الذي قهر عدوا لا يُقهر. وليعلم العرب أن إسرائيل ستبقى منتصرة، طالما بقي فينا من يصفق لنصر إلهي كنصر حزب الله، لم يجد له ميدان يتحقق فيه إلا أذهان وعقول مريضة تعشق العيش في الوهم). هذا قول كاتب نجدي وهابي (مثقف!) في صحيفة سعودية (سعود المعيقلي). وقد تتالى التأييد لما كتبه، عدا واحدٌ منهم قال: (اسرائيل فشلت وفضحت في الحرب الاخيرة، وهذا يدل على ان العرب هم من صنع من اسرائيل قوية) فرد عليه المعيقلي نفسه: (إسرائيل هُزمت حسب معاييرها هي للهزيمة، وليس على حسب معاييرنا)!

بالطبع للعقول المريضة بالطائفية والإستعلاء مقاييس خاصة بها، وكأن ال سعود في حرب دموية مع اسرائيل، وكأن الوهابية ورعاعها الذين يقتلون الناس في كل الدنيا ومن مختلف الأصناف هم من يواجه إسرائيل اليوم! نظن أن على حزب الله أن يقدم اعتذاره للوهابية ولآل سعود ولكل الحكام العرب المرضى لأنه خرق القاعدة وانتصر، وكان عليه أن ينهزم، هذا هو الواجب الذي بقي عليه، حتى يرضى الوهابيون والحكام العرب! والأهم حتى يكون المواطن العربي جديراً بالعقل الوهابي الذكي الذي عرف كل شيء وفهم ما لم يفهمه الآخرون الأغبياء وهم كل المواطنين العرب. انظر ما علق به أحدهم: (ولكن مع كل هذه الدلائل - على هزيمة حزب الله - لازال العقل العربي في سبات من جميع الجهات!! فهل هو غباء أم تغييب أم كليهما معا وزيادة؟!).

الوهابية وآل سعود والأنظمة العربية لن يطيب لهم جميعاً المقام إلا بتحويل نصر حزب الله الى هزيمة، وللأسف فهم قد حولوا أعظم نصر حققه العرب بعد حرب ١٩٧٣ الى نصف هزيمة.

فتعساً للوهابية على انتصاراتها (جرائمها).



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي بيديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

http://www.alhejazi.net الحجازعلى الانترنت



أزياء حجازية: (الوشاح) فوق
الرأس شنبر مشغول بجواهر وذهب.